S/PV.7929

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٩٢٩**

الخميس، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي/السيدة سيسن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد كيسليتسيا
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد رحمة الله
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2017/305)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2017/305)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وآيسلندا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبيرو، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وشيلي، وعُمان، وفترويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وكوبا، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، وليختنشتاين، وماليزيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة من ٣٩ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وسعادة السيد نفيل ميلفين غيرتزي، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وسعادة السيد جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد، اقترح أيضا أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/305 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل، موجهة إلى الأمين العام من وفد بلدي، يحيل فيها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أرحب بالسيد ملادينوف وأعطيه الكلمة.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي مرة أخرى لمخاطبة المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقد أحطت علما باهتمام الرئاسة هذا الشهر بمناقشة عدد من المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولذلك سوف أبرز بعضها في بياني وأحيل إلى زميلي مبعوثي الأمم المتحدة اللذين يقومان بانتظام بإطلاع المجلس على مزيد من التفاصيل عن العديد من هذه التحديات.

تلف منطقة الشرق الأوسط اليوم، عاصفة عارمة، ولا تزال تلك العاصفة تتهدد السلم والأمن الدوليين. إذ يوجد حاليا ملايين من الناس أصبحوا مشردين نتيجة أكبر أزمة

لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. وفي العديد من البلدان، نجد أن المجتمعات مجزأة على أسس عرقية أو دينية. وقد سيطرت الجهات الفاعلة من غير الدول على الأراضي وتقوم بشن الهجمات الإرهابية عشوائيا، وهي هجمات تضرب المدنيين من جميع المنابت والمذاهب. ومنذ البداية، أود أن أترحم على أرواح الضحايا العديدة جدا التي قضت جراء أعمال العنف الحمقاء هذه، وندعو المجتمع الدولي إلى إظهار الالتزام الكامل والثابت بدحر الإرهاب والتحريض عليه، ودعم قوى الاعتدال المناهضة للتطرف، وحل العقدة المستعصية المتمثلة في القوى السياسية والاقتصادية والأجنبية التي تحرك النزاعات العديدة في الشرق الأوسط.

لا يزال يتردد صدى التطورات في النزاع العربي – الإسرائيلي في جميع أنحاء المنطقة. ولا تزال قضية فلسطين تمثل رمزا قويا وصرخة من أجل المعركة يسهل على الجماعات الإرهابية اختلاسها واستغلالها. لن تُحل جميع مشاكل المنطقة بإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين، ولكن ما دام النزاع مستمرا فإنها ستواصل إذكاء نيرانه.

استمر العنف المتقطع في الأسابيع الأخيرة، إذ قُتل خمسة فلسطينيين وقُتل إسرائيلي واحد في أعمال عنف مختلفة. ومن بين القتلى الفلسطينيين فتيان في سن المراهقة، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية عليهما النار خارج رام الله، وكذلك قُتلت امرأة بريطانية على يد رجل فلسطيني في القدس.

في آذار/مارس، وافقت إسرائيل على إقامة مستوطنة جديدة وأعلنت أن ٢٤٠ فدانا تقريبا من الأراضي داخل الأرض الفلسطينية المحتلة أرض دولة. وهذه الخطوات من شأنها زيادة تقويض وحدة أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية في الضفة الغربية. تبلغ العطاءات التي تم طرحها لتشييد قرابة ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في المراكز السكانية الرئيسية القريبة من خطوط ١٩٦٧. وأحيط علما بالتقارير الأخيرة التي تفيد بأن إسرائيل قد اعتمدت سياسة ضبط النفس والتي وفقا لتلك السياسة سيتم الدفع قدما بالبناء ”حصرا تقريبا“ في المناطق السكنية في المستوطنات، ولكن من السابق لأوانه تحديد الكيفية التي يمكن بها تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع. فبناء المستوطنات غير قانوني بموجب القانون الدولي، وأحث على وقف جميع هذه الأنشطة.

أما على الجانب الفلسطيني، فتوجد العديد من التطورات المقلقة التي تعمل على ترسيخ التجزئة بين غزة والضفة الغربية وتزيد من مخاطر التصعيد الخطير. ففي نيسان/أبريل، خفضت الحكومة الفلسطينية المدفوعات لآلاف الموظفين التابعين للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة. ومن المهم أن يوزع عبء القرارات المتعلقة بخفض النفقات توزيعا عادلا مع المراعاة الواجبة للظروف الصعبة التي يعيشها الناس في قطاع غزة.

قبل أربعة أشهر وفي في غزة، خرج الفلسطينيون إلى الشوارع عندما لم يخصص للناس سوى بضع ساعات من الكهرباء في اليوم. تمت تسوية الحالة مؤقتا بمساعدة قطر؛ بيد أن أخطر أزمة تتكشف الآن مرة أخرى هي انقطاع الكهرباء لفترة تقل عن ست ساعات في اليوم. ينبغي عدم الاستهانة بالعواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه التطورات.

وفي الوقت نفسه، تواصل حماس إحكام قبضتها الحديدية على غزة بتشكيلها لجنة إدارية يعتبرها الكثيرون تحديا مباشرا للحكومة الفلسطينية الشرعية. وفي أعقاب اغتيال أحد مقاتليها، مؤقتا وضعت سلسلة من القيود ومنعت الفلسطينيين والموظفين الدوليين من المغادرة وحظرت الصيد لمدة أسبوعين.

في ٦ نيسان/أبريل، أعدمت حماس ثلاثة فلسطينيين في انتهاك صارخ للقانون الدولي من دون محاكمة عادلة. لقد دان الأمين العام هذه الأعمال، وأشعر ببالغ القلق إذ من المتوقع حدوث المزيد من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء في غزة. وفي ٧ نيسان/أبريل، وفي مخيم عين الحلوة للاجئين

الفلسطينيين، قُتل تسعة أشخاص في اشتباكات مسلحة وقعت بين قوات الأمن الفلسطينية المشتركة المشكلة حديثا وأعضاء متشددين الإسلاميين لها صلات بتنظيم القاعدة في لبنان. وألاحظ أنه لا يزال الشباب الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة عرضة للوقوع في مخالب المتطرفين الدينيين، حيث ما انفكت الظروف المعيشية في هذه المجتمعات تتسم بقسوة شديدة. وفي ١٧ نيسان/أبريل، بدأ عدد من السجناء والمحتجزين الفلسطينيين الذين يقدرون بنحو ١ ٥٠٠ شخص إضرابا مفتوحا عن الطعام احتجاجا على ظروف اعتقالهم في السجون الإسرائيلية. ويساورني القلق أيضا حيال الأنباء الواردة اليوم عن محاولة لتهريب مواد متفجرة من غزة إلى إسرائيل عبر مواد طبية. وهذه الأعمال لن تؤدي إلا إلى تفاقم التوترات القائمة.

انتقل إلى بعض الديناميات الإقليمية الأوسع نطاقا، إن العديد من دول المنطقة ما زالت تتحمل عبئا هائلا من تدفق اللاجئين السوريين. ولئن كان يجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد تضامنا مع جيران سوريا عن طريق زيادة المساعدة وتقاسم الأعباء، فلا بد من معالجة الأسباب الجذرية للتشرد من خلال التوصل إلى حل سياسي للتراع الدائر.

وفي سوريا، حيث العجز الديمقراطي، والقمع المنهجي، وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بالجملة، بما في ذلك من جانب الحكومة التي يقع عليها الالتزام أساسي بحماية حقوق الإنسان لجميع المدنيين في البلد. كل هذه العوامل بالاقتران مع استمرار التراع أوجدت تربة خصبة للاستقطاب الطائفي والراديكالي والتطرف العنيف. من بين أكبر المساهمات التي بوسعنا تقديمها اليوم لهزيمة المنظمات الإرهابية المدرجة في القائمة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة تحقيق تسوية سياسية شاملة وموثوقة للتراع السوري والشروع في عملية انتقالية سياسية شاملة وديمقراطية وتشاركية. ومن شأن هذه النتيجة أن تساعد على التمكين من رد دولي متكاتف لمكافحة الإرهاب.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى التقارير الأخيرة عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سوريا. وإذا تأكد وقوع هذا العمل البغيض فإنه يضارع انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهذا مجال يتحمل فيه مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية، وآمل أن يوحد صفوفه ليصبح بإمكانه إرسال رسالة جماعية قوية مؤداها أن مرتكبي هذه الهجمات سيخضعون للمساءلة.

أما في لبنان، فقد قرر الرئيس عون في ١٢ نيسان/أبريل تمديد فترة البرلمان اللبناني لمدة شهر واحد. ومن المأمول أن يتيح ذلك التمديد الوقت لقادة لبنان للتوصل إلى اتفاق بشأن قانون الانتخابات، وفقا للدستور. وسيتلقى المجلس قريبا تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي دعا إلى تفكيك ونزع سلاح جميع الميليشيات. ومع الاعتراف بالتقدم المحرز في استعادة حيوية المؤسسات اللبنانية وتفعيلها بالكامل، سيكون من الضروري أن يعمل البلد على اغتنام الزخم الحالي لمواجهة مشكلة الاحتفاظ بالأسلحة والزيادة المزعومة فيها خارج سلطة الدولة.

أما فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، فقد قدم الممثل الخاص كوبلر إحاطة إعلامية إلى المجلس أمس (انظر S/PV.7927)، ومن الجدير ذكره أن ليبيا خطت خطوات هامة في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية الذي لم يعد يسيطر على أراضٍ في ذلك البلد. بيد أن تعثر تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي يسهم في الفراغ السياسي والأمني، مما يعرض السكان في ليبيا وجيرانها لخطر المزيد من زعزعة الاستقرار. وارتكبت الجماعات المسلحة انتهاكات خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان. ومن الحيوي استئناف العملية السياسية بدعم من المجتمع الدولي.

أما في العراق فقد حققت قوات الأمن، بدعم من التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، تقدما في استعادة الموصل. وأرحب بجهود الحكومة العراقية لضمان أمن المناطق المدمرة وإعادة بنائها والدفع قدما بعملية المصالحة الوطنية. وسيكون من الضروري تجريد داعش من الشرعية، ومنعها من إمكانية الوصول إلى الموارد والحصول على الدعم.

إن الإقصاء الاجتماعي والتهميش في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في المجالات التي طال أمدها والنزاعات التي لم تحسم بعد، عادة ما يوفر تربة خصبة لظهور التطرف العنيف. ومن هنا فإن تحقيق الوحدة بين جميع الأطياف العرقية والدينية والمصالحة والتقاسم العادل للموارد كله يساعد على تضميد الجراح وعزل المتطرفين.

مما تجدر ملاحظته أن المنظمات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول المدرجة في القوائم، بمن فيها الجماعات المسلحة، مثل حزب الله، قد ازدهرت في ظل ضعف الحكم، وعدم حماية حقوق الإنسان التي تسود المنطقة. ومن المقدر أن ما يزيد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب عن ٣٠ ٠٠٠ مقاتل ينتمون إلى أكثر من ١٠٠ دولة عضو والذين سافروا إلى الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة للانضمام إلى هذه الجماعات. وإن تواجدهم على مساحات من الأراضي وتجميع الموارد والأسلحة يشكلان تهديدا متزايدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وقد عاد بعض المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، ونشروا العنف في مجتمعاتهم المحلية.

إن الآثار الإنسانية والاجتماعية للنزاعات في الشرق الأوسط كارثية.

وفي سورية، قتل مئات الآلاف منذ عام ٢٠١١ وشُرد قرابة نصف عدد السكان. وتم تسجيل ما يزيد على ٥ ملايين لاجئ لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد حوالي ٣ ملايين منهم في تركيا وما يزيد على مليون في لبنان وأكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ لاجئ في الأردن، مما يشكل ضغوطا اجتماعية واقتصادية وأمنية هائلة على تلك المجتمعات.

وفي العراق، شُرد أكثر من ٣٣٤ ٠٠٠ شخص حاليا جراء القتال الدائر في الموصل. وأود أن أشير إلى أن معظمهم أشخاص عاشوا لمدة عامين تحت الحكم الهمجي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبفضل الجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة والشركاء في المجال الإنساني في العراق، تواكب العمليات الاحتياجات المتزايدة ولكن القدرات مُجهدة. وفي اليمن، أفقر بلد في الشرق الأوسط، ما فتئت الحالة تتدهور حيث يحتاج ١٨،٨ مليون من اليمنيين إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك ١٠،٣ مليون شخص، وهو رقم صادم، يحتاجون إلى مساعدات فورية. وهناك أكثر من مليوني شخص مشردون داخليا ويعاني أكثر من مليوني طفل من سوء التغذية الحاد.

وأحث مجلس الأمن وجميع أصحاب المصلحة على بذل كل ما في وسعهم لحماية المدنيين وتجنيبهم الآثار الوحشية لتلك النزاعات، على النحو المطلوب بموجب القانون الدولي. وبغض النظر عن الأسباب، سواء الدفاع أو مكافحة الإرهاب، فإنه لا يمكن تبرير انتهاكات حقوق الإنسان في سياق أي نزاع. فهي لا تسفر سوى عن تعزيز الدوافع الأساسية للتطرف والعنف.

إن تعقيد النزاعات في المنطقة يعني أن الحلول السياسية القائمة على العدالة والكرامة والتماسك الاجتماعي ضرورية لإحلال السلام والحفاظ عليه. والتطورات على الجبهة السياسية مستمرة. ففي اليمن، يتشاور المبعوث الخاص السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية سعيا إلى حشد الدعم لإطار محادثات السلام، وكذلك لتخفيف آثار الأعمال العدائية العسكرية على السكان المدنيين.

وفي ١٢ نيسان/أبريل، استمع مجلس الأمن إلى المبعوث الخاص السيد ستافان دي ميستورا، الذي أكد أنه لا يمكن إيجاد حل سياسي للنزاع الدموي في سورية. وأكرر التأكيد على

مناشدته العاجلة للمجلس أن يقف صفا واحدا وراء المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف برعاية الأمم المتحدة بشأن الانتقال السياسي، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

كما يجب تكثيف الجهود المبذولة لإحياء التواصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين للتوصل إلى سلام مستدام عن طريق المفاوضات. وفي ذلك الصدد، أشعر بالتفاؤل بسبب الجهود التي تبذلها مصر والأردن والولايات المتحدة لتعزيز آفاق السلام. وفي ٢٩ آذار/مارس، عقدت جامعة الدول العربية في الأردن مؤتمر قمتها السنوية الـ ٢٨ حيث أعرب قادة البلدان الـ ٢٢ مرة أخرى عن تأييدهم لمبادرة السلام العربية.

في الختام، أود أن أكرر كلمات معالي الأمين العام غوتيريش والذي قال إن المنطقة تتطلب إحداث طفرة في العمل الدبلوماسي من أجل إحلال السلام. ويتعين على الدول الأعضاء، لا سيما من خلال وحدة الصف في مجلس الأمن، الاضطلاع بالدور القيادي، بما في ذلك عن طريق المضي قدما في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ففي عالم اليوم، لا يمكن إيجاد أي مبرر للإرهاب ولا لتمجيد من يرتكبون الأعمال الإرهابية. ولكن من دون العدالة والكرامة وحماية حقوق الإنسان، ستستمر المجتمعات في التصدع لتوفر أرضا خصبة للمتطرفين. وفي هذا الصدد، يجب معالجة هشاشة الدول. ويتعين على الحكومات تلبية المطالب المشروعة لشعوبها وتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة. وذلك هو خط الدفاع الأول ضد التطرف. ويجب أيضا تعزيز الجهود المبذولة لتقوية أصوات الاعتدال وبناء التسامح الديني.

فقد فتحت الانقسامات داخل المنطقة الباب أمام التدخل الخارجي والتلاعب وولدت عدم الاستقرار والنزاع الطائفي. ومن الضروري اتباع نهج متعددة الأطراف والتعاون للتصدي للنزاعات المتشابكة ولآثارها الإنسانية العابرة للحدود والتطرف العنيف. ويجب ألا ننسى أن وراء الصور الوحشية ووراء الإحصاءات المروعة للمعاناة الإنسانية، هناك الملايين الذين يناضلون يوميا، لا لمجرد بقائهم بل من أجل الجوهر الإنساني الحقيقي لثقافاتهم ومجتمعاتهم. إنهم الوجوه الحقيقية للشرق الأوسط، ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا للمساعدة في أن تكون الغلبة لهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، واثقين من إدارة الولايات المتحدة الماهرة لأعمال المجلس الهامة. كما نعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على قيادتها لأعمال المجلس في شهر آذار/مارس.

وأشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس.

قبل الإدلاء ببياني الوطني، أود أن أشير إلى أن دولة فلسطين هي رئيس مجموعة الدول العربية لشهر نيسان/أبريل، وقد قرر مجلس سفراء العرب أن يدلي الأردن، بصفته رئيس مؤتمر القمة العربية لعام ٢٠١٧ والمضيف لها، ببيان اليوم باسم المجموعة العربية. ونؤيد ذلك البيان، وكذلك البيانين اللذين سيُدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي.

نجتمع في وقت تعتمل فيه الأزمات وتزداد حدة التوترات ويتراجع التفاؤل بشأن آفاق السلام في الشرق الأوسط. وتظل قضية فلسطين في صميم عدم الاستقرار في منطقتنا، وهي قضية تنطوي على ظلم شديد يستمر دون علاج، ويتسبب

في البؤس للملايين، ولا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. كما أن استمرار ذلك الظلم لا يزال يؤجج تصورات التحيز والمعايير المزدوجة، فيما تستغله العناصر المتطرفة لتبرير أعمالها الخسيسة وكأداة للتجنيد. ولا يمكن أن تكون هناك أي مناقشة لمكافحة الإرهاب من جانب المتطرفين وتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الاعتراف بتلك الحقيقة، فضلا عن ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في منطقتنا، بهدف حلها بشكل تام يتيح لنا بدء حقبة جديدة في الشرق الأوسط.

واعتبارا لما تقدم، يتضح تماما أن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي يتعلق بحرمان شعب من حقوقه غير القابلة للتصرف واحتلال أجنبي طال أمده؛ إنه ليس نزاعا نشأ عن التحريض أو الإرهاب. وإيجاد حل يتعلق بالأراضي وإعمال الحقوق هما السبيل لحل النزاع، بما يكفل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وتحقيق التطلعات والحقوق الوطنية للفلسطينيين، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية والحل العادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

إن لمجلس الأمن دورا وهو يتحمل مسؤولية عن تعزيز هذا الحل العادل والسلمي، وفقا لولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يمثل أحدث تعبير عن مواقف المجلس وقراراته وعزمه في ذلك الصدد، وهو يجسد توافق الآراء الدولي المستمر منذ أمد بعيد بشأن المسألة. ونكرر أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ليس قرارا ضد إسرائيل؛ إنه قرار يعارض المستوطنات والعنف وانتهاكات القانون الدولي. ومن ثم، فإنه وبوضوح قرار لصالح السلام ولصالح حل الدولتين – فلسطين وإسرائيل – وتم الترحيب به عالميا على هذا النحو. وينص القرار على أنجع سبيل للحفاظ على حل الدولتين استنادا إلى خطوط عام ١٩٦٧ ولتهيئة الظروف اللازمة لإنهاء الاحتلال ولإيجاد حل عادل للنزاع من جميع جوانبه وجعل السلام والأمن بين إسرائيل وفلسطين حقيقة واقعة.

ومرة أخرى، ندعو إلى الاحترام التام للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي ذلك الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار، كما جرى تقديمه شفويا في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧. ولكننا نؤكد مجددا أننا نتوقع تلقي تقارير خطية لكفالة التوثيق الصحيح لتنفيذ أحكام القرار وللتطورات التي تعزز أهدافه أو تعرقلها.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن التقرير كرر عن حق الدعوة إلى الوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة، فإنه قد كرر الدعوة إلى وقف العنف والتحريض وأعاد تأكيد توافق الآراء العالمي بشأن حل الدولتين وأشار إلى الجهود الدولية الجارية لتعزيزه وعبر عن الحقائق الميدانية المثيرة للقلق. ونعتقد أنه لا بد من أن تتضمن التقارير المقبلة مزيدا من التحليل، على أساس القانون الدولي وسياق الاحتلال، وأن تشتمل على توصيات لتصحيح الاتجاهات السلبية، وذلك لمساعدة المجلس في الالتزام بواجباته.

ونحن ننتظر صدور التقرير المقبل في حزيران/يونيه، والذي سيتزامن مع إحياء الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال.

وندين عدم احترام إسرائيل لقرارات مجلس الأمن، كما يتجلى في انتهاكاتها الصارخة للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجري ارتكاب آلاف الانتهاكات عمدا، بما في ذلك الموافقة على تشييد ما لا يقل عن ٦ ٠٠٠ وحدة استيطانية أخرى خلال الشهور التي تلت اتخاذ القرار – بل وحتى إقامة مستوطنة جديدة – إلى جانب الانتهاكات الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن الأنشطة الاستيطانية تقوض حل الدولتين، على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وهي يجب أن تتوقف فورا بجميع مظاهرها، حسبما طالب به المجلس. ولن يحقق استعمار أرضنا وتجزئتها وضمها السلام أبدا. وفي هذا المقام، فإننا نذكر بالتأكيدات الواضحة للمجلس على

”أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس،

سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات“ (القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الفقرة ٣).

ونكرر أيضا طلبه إلى جميع الدول

”أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧“ (المرجع نفسه، الفقرة ٥).

واتخاذ إجراءات متسقة مع هذه الأحكام هو أمر ملح أكثر من أي وقت مضى.

في كل يوم، وبينما يُرسخ ارتكاب مزيد من الانتهاكات الاحتلال، يتلاشى الأمل وتتقلص كثيرا إمكانية إيجاد حل. وفي نفس الوقت، يقلل ازدراء إسرائيل من مكانة المجلس ومصداقيته، مما يهدد بصورة خطيرة قدرته – أي قدرة المجلس – على التصرف بطريقة ذات حجية في الأزمات الأخرى في جميع أنحاء العالم.

فكيف يمكن لأحد، ولا سيما أعضاء المجلس، القبول بهذه الحالة؟ لا بد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن دون استثناء. وكشأن أي حالة أخرى، يجب أن تمتثل إسرائيل لمطالب المجلس ولالتزاماتها القانونية، أو أن تواجه المساءلة. ولا يمكن الاستمرار في إعفائها من المسؤولية عن جرائمها وانتهاكاتها وإدامتها للنزاع وعرقلتها للسلام.

أود أن أنتقل الآن إلى البعد الإنساني لهذا النزاع والمعاناة اللاانهائية التي يكابدها الشعب الفلسطيني، صغارا وكبارا، جراء هذا الاحتلال الوحشي وغير القانوني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين.

بينما نجتمع اليوم، يضرب أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني عن الطعام في احتجاج غير عنيف على أسرهم وعلى المعاملة اللاإنسانية والتعذيب من قبل إسرائيل. وهذا الإضراب عن الطعام، الذي يقوده مروان البرغوثي، وهو برلماني وزعيم سياسي فلسطيني يرزح في الأسر منذ ١٥ عاما حتى الآن، يستهدف لفت الانتباه إلى محنة أكثر من ٥٠٠ ٦ فلسطيني أسرى أو محتجزين تعسفا، بمن فيهم رجال ونساء وشباب وأطفال ومسؤولون منتخبون، وإلى ضمان الحقوق المشروعة التي تحرمها إسرائيل منهم في خرق خطير لاتفاقية جنيف الرابعة.

وندعو إلى التضامن الدولي مع أسرانا – والذين نوجه إليهم التحية من هذه القاعة – في هذا الجهد السلمي لإرغام إسرائيل على الامتثال للقانون واحترام حقوقهم الإنسانية وتجنب العواقب الخطيرة لتدهور هذه الحالة. ونعتقد أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر يمكن أن تقوم بدور إيجابي في التيسير، وندعو إلى بذل جميع الجهود اللازمة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، نشدد على أن الإفراج عن أسرانا ومحتجزينا أمر لا غنى عنه من أجل السلام، والذي سيكون مؤشرا هاما على وجود استعداد لإنهاء القمع والاحتلال وتحقيق السلام والتعايش.

واليوم، يجب علينا أيضا أن نذكر المجلس بحالة مليوني فلسطيني سجناء في قطاع غزة تحت حصار إسرائيل غير القانوني، وذلك في إجراء عقابي جماعي وجريمة ضد الإنسانية. فمنذ ١٠ سنوات تقريبا، يخضع سكان غزة جميعا للسجن ويُحرمون من حرية التنقل وإمكانية كسب الرزق والحصول على الإمدادات الأساسية، وحتى الأدوية الحيوية، وهم محرومون من المياه النظيفة والطاقة ومجبرون على العيش وسط أنقاض الحرب، فيما تستمر حتى عرقلة عملية التعمير ولا يزال ٠٠٠ ٤٠ شخص على الأقل مشردين جراء الدمار الناجم عن العدوان الإسرائيلي في عام ٢٠١٤. ونحذر من تلاشي الأمل وتنامي مشاعر اليأس في غزة، ونكرر دعوتنا إلى وضع حد للحصار واحترام إسرائيل لالتزاماتها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتتواكب دعواتنا إلى احترام القانون الدولي مع استعدادنا للانخراط في مفاوضات لتحقيق السلام. وقد أعربت القيادة

الفلسطينية بوضوح عن التزامها بالمفاوضات وتصرفت بحسن نية خلال أكثر من عقدين من عمليات السلام. ومع ذلك، فإننا نؤكد على القانون الدولي بوصفه الأساس والضامن للسلام. ويعترف القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بذلك تماما والقيادة الفلسطينية ملتزمة باحترام ذلك القرار.

ونحن نشارك في جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل. ويشمل ذلك العمل مع حكومة الولايات المتحدة الجديدة بقيادة الرئيس ترامب. وقد اجتمع عدة قادة عرب منذ مؤتمر القمة العربية مع الرئيس، مؤكدين مجددا التزامهم بالسلام، تمشيا مع مبادرة السلام العربية، التي تصادف مرور ١٥ عاما على إطلاقها في الشهر الماضي. وجرى تجديد هذه المبادرة بشكل ملحوظ، وما زلنا ننتظر من إسرائيل المعاملة بالمثل. كما أن الرئيس عباس سيسافر قريبا إلى واشنطن العاصمة. وأفهم أنه سيجتمع مع الرئيس ترامب في ٣ أيار/مايو وهو على استعداد للدخول في حوار سياسي مع الولايات المتحدة وجميع الشركاء المعنيين الآخرين، بما في ذلك المجموعة الرباعية، لإيجاد أفق سياسي ذي مصداقية، يستند إلى أساس واضح وفي إطار زمني محدد، مما سيؤدي إلى حل ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويحقق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وحيث يمكن للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وفي نفس الوقت، نواصل داخليا تطوير وتعزيز مؤسساتنا الوطنية ونسعى أيضا إلى مداواة الانقسامات في المنظومة السياسية الفلسطينية. ونرجو أن تؤتي جهود المصالحة الجارية ثمارها، إدراكا منا لحتمية الوحدة لتحقيق تطلعاتنا الوطنية المشروعة.

إن عدم إيجاد حل عادل لقضية فلسطين، جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي، قد قادنا إلى عدة معالم مؤسفة في هذا العام: مرور ٥٠ سنة على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة والأراضي العربية الأخرى منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ ومرور ١٠٠ عام على صدور وعد بلفور؛ ومرور ٧٠ عاما على قرار الجمعية العامة التي أصدرت تفويضا بتقسيم فلسطين بموجب قراراها ١٨١ (د-٢) والذي أدى إلى نكبة الشعب الفلسطيني، التي تستمر حتى يومنا هذا؛ ومرور ١٠ أعوام على الحصار الإسرائيلي اللاإنساني لغزة.

إن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار بالمرة. ومما يُظهر ذلك بجلاء إضراب السجناء عن الطعام؛ ومشاعر اليأس الهائلة في غزة؛ والتوترات الشديدة المستمرة بلا هوادة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وبناء إسرائيل للمستوطنات والجدار وهدم المنازل الفلسطينية والغارات العسكرية العنيفة وحملات الاعتقال وإرهاب واستفزازات المستوطنين الإسرائيليين؛ والمآسي المؤلمة التي يكابدها لاجئونا في جميع أنحاء المنطقة.

إنه وضع متفجر يتطلب اتخاذ إجراءات فورية لاحترام القانون وعكس مسار التدهور في الميدان وتجنب نشوب مزيد من الأزمات. وبالتالي، فإننا ندعو مرة أخرى إلى بذل جهود جماعية بروح المسؤولية للترويج لعملية سلام حقيقية لكي نضع، دون تأخير، حدا للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ ونحقق السلام العادل والدائم والشامل الذي طال سعينا إليه.

إننا نناشد المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، الاستجابة لنداءاتنا والعمل بشكل عاجل على الوفاء بالتزاماته من أجل استعادة الأمل في إمكانية تحقيق السلام وجعله حقيقة واقعة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، يتعين علي الرد على أكاذيب الكراهية للممثل الفلسطيني

بشأن السجناء الفلسطينيين. إن مروان البرغوثي، زعيم الأسرى المضربين، إرهابي وقاتل مدان. فقد أشرف السيد البرغوثي على عشرات التفجيرات الانتحارية وقتل المدنيين الأبرياء. وألقي القبض عليه وحوكم في محاكمة عادلة ومفتوحة. وأدين بتورطه المباشر في مقتل خمسة أشخاص من بينهم ثلاثة رجال في مطعم للمأكولات البحرية، وهم راهب كان متجها إلى ديره ويويلا تشنن وهي أم لطفلين. إن تمجيد الإرهابيين لا يبعدنا عن إحلال السلام فحسب، بل يلحق العار بذكرى الضحايا الأبرياء.

وأود أن أهنئ الولايات المتحدة على فترة ولاية ناجحة في رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وتقدر إسرائيل الموقف الأخلاقي الواضح والاحترام الأساسي للإنصاف الذي أضفيتم على هذا الدور.

وعلى مدى السنوات الـ ١٧ عاما الماضية، يجتمع المجلس بانتظام لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط في ظل الافتراض الخاطئ بأن جميع علل المنطقة يمكن أن تعزى إلى إسرائيل. وعندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، يكرر المجلس باستمرار التصريحات نفسها بدلا من السعي إلى إيجاد سبل جديدة لتحقيق الاستقرار في منطقتنا من العالم. والحقيقة هي أنه في منطقة مليئة بالدكتاتوريات الوحشية والتجاهل الذي لا نهاية له للحقوق المدنية والأرواح البشرية، تظل إسرائيل منارة للأمل. ولا نزال الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في منطقتنا، والبلد الوحيد الذي يتمتع فيه الناس بحرية تامة بغض النظر عن عرقهم أو دينهم أو جنسهم أو ميولهم الجنسية. وبكل بساطة، فإن إسرائيل شريك حقيقي في مكافحة الإرهاب، وللتغيير الإيجابي في الشرق الأوسط.

ولا شك أن منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من الفوضى. فالدول تتفكك، ويستخدم الدكتاتوريون أسلحة مروعة ضد مواطنيهم، ويقتل الإرهابيون الأبرياء. ونرحب بإصرار السفيرة الأمريكية بأن اجتماع اليوم يناقش بالفعل الأسباب الحقيقية لعدم الاستقرار الشديد في الشرق الأوسط. واسمحوا لي أن أكون واضحا. هناك بلد واحد يزرع الفوضى الخطيرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وحيثما يوجد إرهاب، ويوجد الموت، ويوجد تجاهل كامل للحياة البشرية، توجد إيران. قبل بضعة أسابيع شهدنا أبرز مظاهر التأثير الإيراني في سورية. وتقطعت قلوبنا عند رؤيتنا الصور الرهيبة للأطفال، حتى الأطفال الرضع، الذين قصفهم النظام السوري بالسلاح الكيميائي. لقد كان ذلك مدمرا. وأي نوع من القادة ذلك الذي يفعل ذلك بمواطنيه؟ أي نوع من الوحوش ذلك الذي يفعل ذلك لبشر مثله؟.

إن إسرائيل تؤيد تماما الضربة الأمريكية لنظام الأسد. وهو موقف أخلاقي إزاء الجرائم المروعة المرتكبة ضد الإنسانية. لقد آن الأوان لكي يفي المجتمع الدولي أخيرا بتعهده الذي قطعه عام ٢٠١٣، وأن يفي بالتزامه بإزالة جميع الأسلحة الكيميائية من سورية. وليس هناك شك في أن اللوم الرئيسي على هذه الجرائم يجب أن يلقى على دمشق. ولكن علينا في الوقت نفسه ألا ننسى أن طهران شريك في الفظائع التي تحدث كل يوم في سورية. والأسد وأتباعه هم دمى في يد الإيرانيين، الذين يدعمونهم ويمولونهم ويدربونهم من خلال مستشاريهم العسكريين، ويسلحونهم بأسلحتهم.

ويمكن ملاحظة النفوذ الإيراني في سورية في كل مكان، من الميليشيات التي تجوب المدن إلى المحاولات الإيرانية لبناء ميناء في البحر الأبيض المتوسط. ونحن في إسرائيل نعلم بشكل جيد، محاولات إيران نشر الرعب والعنف في جميع أنحاء المنطقة. وقد قدمنا للمجلس معلومات استخبارية حديثة عن تنظيم حزب الله الإرهابي في لبنان. وبينا بتفصيل كبير كيف تستهدف صواريخه المنازل والمدارس والمكاتب الإسرائيلية. إن هذا الوكيل الإيراني المنتشر على طول حدودنا الشمالية يضع أسلحته في المنازل والمساجد والمستشفيات بهدف ارتكاب جريمة حرب مزدوجة، تتمثل في استهداف مدنيينا واستخدام النساء والأطفال اللبنانيين كدروع بشرية.

ولا نزال نحذر من أن حزب الله قد زاد مخزوناته من مجرد ٦ ٠٠٠ صاروخ وقذيفة في عام ٢٠٠٦، إلى ما يناهز ١٥٠ ٠٠٠ سلاح أكثر تطورا اليوم. من أين تأتي هذه الأسلحة؟ إيران بالطبع. وتقوم قوة القدس بتدريب مقاتلي حزب الله وتمويلهم، وتزويد الإرهابيين بهذه الأسلحة الفتاكة. ونعلم أيضا أن حزب الله يحسّن باستمرار نطاق ودقة صواريخه، وهو الآن قادر على استهداف ٩٠ في المائة من أراضي بلدي.

كما يتقوى حزب الله من الناحية السياسية. وقد أعرب كبار القادة في الحكومة اللبنانية مؤخرا عن دعمهم لهؤلاء الإرهابيين، بل إن البعض قد ذهب إلى حد وصف حزب الله بالقوة الشرعية في لبنان. وبدلا من العمل مع المجتمع الدولي لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإن هؤلاء المتطرفين يشوشون على الأصوات المعتدلة في لبنان الراغبة في الاستفادة من الإمكانيات الحقيقية لبلدها. إن حزب الله لا يهدد الهدوء الهش على حدودنا فحسب، بل يعرض للخطر فرصة تحول لبنان إلى دولة مستقرة وسلمية. ولم تتوقف إيران عن عمل أي شيء لتسليح حزب الله. فهي ترسل الأسلحة على قوافل برا، وتحاول تهريبها من البحر، بل وتشحنها على متن شركات الطيران المدنية، مثل طيران ماهان، وترسلها إلى دمشق وبيروت.

إن إيران لا تهدد منطقتنا فقط من خلال وكلاء. بل إنها تقوم بذلك مباشرة من خلال دعم الإرهاب في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وتواصل تجاربها للقذائف التسيارية. وتشكل تلك التجارب تحديا تاما للمجتمع الدولي، وقد ذكر المجلس بوضوح أن ”المطلوب من إيران ألا تقوم بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية“ (الفقرة ٣ من المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومع ذلك، ومنذ اعتماد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أجرت إيران ١٤ اختبارا للقذائف التسيارية على الأقل. ولم يخف الإيرانيون نواياهم. في الواقع، قبل يومين فقط كتبوا على واحدة من صواريخهم، ”الموت لإسرائيل“.

ويمكن العثور على هذه الدعوة العنيفة نفسها لتدمير إسرائيل، المكتوبة على هذا الصاروخ، مكتوبة في ميثاق حماس. واسمحوا لي أن أذكّر المجلس بأن حركة حماس هي وكيل لإيران، التي تحكم قطاع غزة وتحتفظ بشعب تلك المنطقة رهينة. وتنص الوثيقة التأسيسية لحماس على أنه ”لا يوجد حل للقضية الفلسطينية إلا من خلال الجهاد“. وكما يعلم المجلس، فقد انسحبت إسرائيل تماما من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥. وقمنا بذلك على أمل أن يؤسس الفلسطينيون اقتصادا مزدهرا وأن يتخلوا عن طريق الإرهاب. لقد دمرنا كل بيت إسرائيلي، وهدمنا كل كنيس إلى الأنقاض، وأزلنا كل قبر يهودي.

ومما يؤسف له، تلاشي تلك الآمال في إحلال السلام وتحقيق حياة أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين. لقد استولت حركة حماس على قطاع غزة، وأنفقت ملايين الدولارات، سرق معظمها من المساعدات الإنسانية الأجنبية، على الصواريخ والبنادق والأنفاق الإرهابية. وفي الوقت نفسه، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني. إننا نكتشف كل أسبوع تقريبا حادثة جديدة لحركة حماس تتلاعب فيها بحسن نية المجتمع الدولي. وتم القبض على موظفين من المنظمات الإنسانية المعترف بها وهم يساعدون البنية التحتية للإرهاب.

وتحول الأغذية والسلع المخصصة لسكان غزة إلى السوق السوداء، حيث تباع لجمع الأموال لشراء الأسلحة. ولا يحرض الموظفون الرسميون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على العنف ضد إسرائيل فحسب، بل إنهم كذلك يخدمون في نفس الوقت كمسؤولين رسميين في حماس.

وقد اضطرت إسرائيل في مناسبات عديدة، في العقد الذي انقضى منذ أن غادرنا غزة، لقتال حماس والدفاع عن شعبنا. وقد شنت حماس، خلال الجولة الأخيرة من القتال في عملية الجرف الصامد في عام ٢٠١٤، أكثر من ٣ ٠٠٠ هجوم صاروخي

على المدنيين الإسرائيليين. وفي نفس الوقت، استخدمت أنفاقا إرهابية متطورة لمحاولة شن الهجمات على مجتمعاتنا المحلية الحدودية. لقد كانت خطة بسيطة بقدر ما كانت شريرة. فقد هدفت إلى الهجوم على رياض الأطفال والمراكز المجتمعية بأمل ارتكاب مجازر ضد أكبر عدد ممكن من الأبرياء.

ويجب أن يفهم أعضاء المجلس أن حماس للأسف تقودنا إلى التراع المقبل. فنحن نقدر أن حماس قد زادت ترسانتها من الصواريخ، منذ انتهاء عملية الجرف الصامد، إلى أكثر من ١٢ ٠٠٠ صاروخ. وواصلت، في الوقت نفسه، حفر أنفاقها الإرهابية كل يوم. يصل طول الكثير من هذه الأنفاق التي تمتد إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، إلى ٢,٥ كيلومتر، وهو ما يتجاوز طول نفق لينكولن الذي يربط بين نيويورك ونيوجيرسي تحت نهر هدسون. إن نفق لينكولن يستخدمه ملايين الناس للمجيء إلى عملهم ومن ثم العودة إلى أسرهم. وفي المقابل، فإن أنفاق حماس تستهدف خطف وقتل أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين.

بحوزتي هنا صورة توضح المدى الذي تبلغه شبكة أنفاق حماس الإرهابية من آخر عملية في غزة. الخط الأخضر هو الحدود. هنا مداخل الأنفاق في قطاع غزة. لاحظوا كيف أنهم يستخدمون منازل المدنيين والمستشفيات لإخفاء المداخل. وهنا تنتهي هذه الأنفاق: بجوار ناحال عوز وسعد وكفر عزة، على بعد أمتار فقط من المدن الإسرائيلية. إنهم ينفقون ملايين الدولارات على هذه الأنفاق.

وقد يتساءل أعضاء المجلس كيف تواصل حماس التسلح وتجديد إمداداتها من الأسلحة. تكمن الإجابة في كلمات أحد قادة حماس، موسى أبو مرزوق، الذي قال في حزيران/يونيه الماضي أن:

”الدعم المقدم من إيران إلى المقاومة الفلسطينية – سواء من حيث اللوجستيات أو التدريب أو التمويل – لا مثيل له ويتجاوز قدرات بلدان أخرى. فدعم إيران للمقاومة وللقضية الفلسطينية واضح“.

إن ممثل حماس لا يبالغ في هذا الصدد. فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، حسين جابري أنصاري، أن ”حركات المقاومة جزء من سياسة إيران الخارجية“. علينا أن نفكر في ذلك.

إن المساعدة الأجنبية لغزة، بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تعني التبرعات لليونيسيف أو الصليب الأحمر. هذه هي الأموال التي تصرف على المياه النظيفة والتعليم والصحة. وبالنسبة لإيران، تعني المعونة الأجنبية توفير القذائف الفتاكة وتدريب الإرهابيين.

إننا نرحب بالموقف الجديد الذي اقترح فيما يتعلق بمجلس الأمن وجلساته بشأن الشرق الأوسط. فنحن نعرف من تجربتنا أنه لا يوجد سوى سبيل واحد للمضي قدما بالنسبة لمن يريدون السلام في منطقتنا حقا. وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لن يأتي من مناورات لا معنى لها في الهيئات الدولية، وهو قطعا لن ينجم عن قرارات متحيزة هنا في مجلس الأمن.

ففرصة السلام الحقيقية لن تتحقق إلا إذا تخلى الفلسطينيون عن الإرهاب ووضعوا حدا للتحريض وعادوا أخيرا إلى طاولة المفاوضات. والأهم من ذلك، تعتمد فرصة السلام والاستقرار في منطقتنا على إدراك مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل، للتهديدات الحقيقية عندما نراها. إنني أطرح سؤالا بسيطا على أولئك الذين يصرون على إبقاء التركيز هنا في مجلس الأمن على إسرائيل: هل إسرائيل مسؤولة عن انتشار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؟ هل إسرائيل مسؤولة عن الحالة المتردية في اليمن؟ هل إسرائيل مسؤولة عن المذابح اليومية في سورية؟ والجواب هو ”لا“ مدوية.

إننا نرحب بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق جلسات مجلس الأمن للتركيز على الأخطار الحقيقية في الشرق الأوسط. لقد حان الوقت أخيرا لإنهاء التركيز الجامح على إسرائيل. وقد حان الوقت لوقف تقديم هذه الدولة اليهودية ككبش فداء لأي حرب ونزاع في منطقتنا. وينبغي للمجلس أن يظل مركزا على وقف البلدان التي تدعم الطغاة الساديين الذين يهاجمون شعوبهم بالغازات. وقد حان الوقت للمجلس لكي يتكلم بصوت واضح ويصنف حزب الله وحماس أخيرا كمنظمتين إرهابيتين. إننا نحذر من أن ثمة تحالف للشر تقوده إيران ينتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط. إنهم يسعون إلى نشر الفوضى والإرهاب وعدم الاستقرار عبر منطقة كانت تعرف بمهد الحضارة. إننا ندعو المجلس إلى إدانة سلوك إيران الخطير.

والخبر السار هو أن إسرائيل لم تعد وحدها في الوقوف في وجه هذه التهديدات. فالبلدان ذات الضمير الحي في جميع أنحاء منطقتنا تقدم فرص السلام والأمن والأمل في مستقبل أفضل لشعوبها على نزاعات الماضي. كما تأمل إسرائيل أن تبدأ هذه الهيئة بالتماس وضوح أخلاقي حقيقي عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط. وعندئذ فقط يمكن لمجلس الأمن أخيرا أن يكون فعالا في الوفاء بدوره المعلن بصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

يعقد مجلس الأمن جلسة، كل شهر، بشأن الشرق الأوسط. إننا نعقد الكثير من الجلسات بشأن بلدان ونزاعات محددة في المنطقة غير أن مناقشة اليوم فرصة لنا للكلام عن الشرق الأوسط ككل. إنها فرصتنا للنظر في التهديدات التي تتجاوز حدود البلد الواحد، التهديدات التي لا تؤثر على كل البلدان في الشرق الأوسط فحسب، بل في كثير من الأحيان تؤثر على كل بلد من بلداننا.

ومما يؤسف له أن هذه الجلسات الشهرية تتحول بشكل روتيني إلى جلسات لتقريع إسرائيل. فهذه هي الطريقة التي ظل يعمل بها مجلس الأمن لسنوات. إنها صيغة منحازة بعبثية ضد بلد واحد. إنها صيغة ضيقة بدرجة مؤلمة في وصفها للنزاعات في المنطقة. وهي صيغة لا تفعل أي شيء للمساعدة على إيجاد حلول. والحقيقة هي أن جلسات مجلس الأمن هذه لا تفيد أحدا في المنطقة، ناهيك عن الإسرائيليين والفلسطينيين. فهذه الجلسات لا تفعل أي شيء للتقريب بين الطرفين؛ إنها تعمل في الواقع على دفع الطرفين بعيدا عن بعضهما. إن الولايات المتحدة تؤمن إيمانا راسخا بأن السلام ممكن بين إسرائيل والفلسطينيين، ونحن نعمل بنشاط من أجل تحقيق ذلك الهدف. ولا يأتي السلام إلا نتيجة المفاوضات المباشرة، وليس جلسات مجلس الأمن وقراراته المنحازة.

إن هذه المناقشات المتحيزة بشأن الشرق الأوسط تفرض تكلفة حقيقية. إن التهديدات تتطور ولا تظل داخل حدود بلد ما. وإذ يقيد نفسه، فإن المجلس يتجاهل الصواب الملح الجلي أمامنا مباشرة. ينبغي لنا أن نطلب من جلسات الشرق الأوسط الشهرية هذه أن تتكلم عن العوامل التي تتسبب في النزاعات في جميع أنحاء المنطقة. أشكر السيد ملادينوف على ملاحظاته اليوم وعلى حقيقة أنه تجاوز التقريع المعتاد لإسرائيل وتناول المسائل الحدودية التي تعصف بالمنطقة. وسأفعل نفس الشيء وأشجع البلدان الأخرى على أن تحذو ذات الحذو. فقد نتمكن فعلا من أن نحقق شيئا قيما، بالخروج من الأنماط القديمة المعتادة التي تأتي بنتائج عكسية.

وإذا كنا نتكلم بصراحة عن النزاع في الشرق الأوسط، فعلينا أن نبدأ بالجاني الرئيسي، إيران، وشريكها، ميليشيا حزب الله. فإيران وحزب الله يتآمران معا لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وأعمالهما آخذة في التوسع. لقد ظلا يرتكبان أعمالا إرهابية في جميع أنحاء المنطقة، على مدى عقود. وهما

اليوم، يدعمان وحشية بشار الأسد، بالقتال إلى جانب قواته، وبإسهامهما في قتل آلاف المدنيين وبؤس ملايين اللاجئين. وهما يدربان الميليشيات الفتاكة في العراق ويسلحان المقاتلين الحوثيين في اليمن.

ولئن كان المجلس لا يولي أي اهتمام يذكر لهذا التهديد المتنامي، فإن الولايات المتحدة لن تفعل ذلك. وسنتكلم عن إيران وحزب الله، وسنتخذ إجراء ضد ما يقومان به من فوضى.

ففي لبنان، يقوم حزب الله، وهو تنظيم إرهابية، باستخدام المدن لحماية ترساناته من عشرات الآلاف من الصواريخ غير القانونية. وفي سورية، يسيطر حزب الله على أراض في الميدان. وبتعليمات من إيران، تقاتل ميليشياته جنبا إلى جنب مع القوات السورية وهي تذبح الشعب السوري. وفي بعض الأحيان، حزب الله هو الذي يعطي الأوامر لمقاتلي الأسد. وقد ساعد حزب الله الأسد على تجويع حلب وتدميرها. ووفقا لتقارير صحفية، عندما يموت مؤيدي النظام السوري في المعارك، يعودون أحيانا في أكفان مغطاة بأعلام حزب الله. وكما قال أحد الناشطين مؤخرا، ”حزب الله يصممها، والنظام السوري يلبسها“. بل زُعم أنه يقوم بتجنيد الأطفال السوريين للانضمام إلى جماعات حزب الله حتى يتمكن من تلقين جيل جديد، في بلد جديد، إيديولوجيته السامة.

إن حزب الله جماعة إرهابية تنشر نفوذها في جميع أنحاء الشرق الأوسط بمساندة دولة راعية. وإيران تستخدم حزب الله لتحقيق تطلعاتها الإقليمية. وهما يعملان معا لتوسيع نطاق الأيديولوجيات المتطرفة في الشرق الأوسط. وهذا تهديد ينبغي أن يهيمن على مناقشتنا في مجلس الأمن.

والولايات المتحدة لا تتردد في الاستجابة. فقد فرضنا جزاءات محددة الأهداف على الحرس الثوري الإسلامي في إيران ووزارة الاستخبارات لديها لدعمهما لنظام الأسد. وقمنا في الآونة الأخيرة بتحديد أعضاء التنظيمات الإرهابية التي تدعمها إيران في البحرين لفرض الجزاءات عليهم. وما زالت إيران دولة معينة راعية للإرهاب، ونواصل إنفاذ جميع الجزاءات المتعلقة بدعم إيران للإرهاب والأنشطة المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وستعمل الولايات المتحدة جاهدة بصورة أكبر مع شركائها وحلفائها لتعطيل دعم إيران للجماعات الإرهابية والمتطرفة.

ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن ترقى إلى مستوى التزاماتها. إن تجارب القذائف التسيارية التي تقوم بها إيران تتحدى قرارات مجلس الأمن وتزيد من تقويض الاستقرار في المنطقة. وندعو جميع الدول إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يحظر نقل الأسلحة من إيران وإليها، فضلا عن حظر الأسلحة المفروض على الحوثيين في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وفيما يتعلق بلبنان في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستعمل الولايات المتحدة عن كثب مع شركائنا من أجل توثيق ومعالجة أي إجراءات تنتهك هذه القرارات. ويجب أن نتخذ موقفا ضد سلوك إيران وحزب الله غير القانوني والخطير.

والكيفية التي يختارها المرء إمضاء وقته دليل على أولوياته. وينطبق الأمر نفسه على مجلس الأمن. إن المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية مسألة هامة، تستحق الاهتمام، ولكنها المسألة الوحيدة التي لا تفتقر بالتأكيد إلى الاهتمام من جانب مجلس الأمن. فالطابع الهدام على نحو خطير لأنشطة إيران وحزب الله في جميع أنحاء الشرق الأوسط يتطلب قدرا أكبر من اهتمامنا. وينبغي أن يصبح أولوية المجلس في المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وأود أن أذكر الجميع بأن يتفضلوا باحترام المتكلمين والخروج من القاعة إن أردوا الحديث فيما بينهم حتى يتمكنوا من قول ما يحتاجون قوله.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تأتي في وقت يتسم بقدر كبير من عدم في الشرق الأوسط.

في سورية، دخلنا عام ٢٠١٧ بنفس المجموعة من العوامل التي قوضت جميع الجهود المبذولة للتوصل إلى السلام في العام الماضي. فالمنطق العسكري ما زال سائدا على حساب الإرادة السياسية لتحقيق المصالحة، وحصار المدن واستخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب مستمران بلا هوادة. ويبدو أن استخدام الأسلحة المحظورة وغير التقليدية هو القاعدة الجديدة، والجناة يفلتون من العقاب.

ويؤسفنا أن المجلس، وبسبب استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض للمرة الثامنة في الأسبوع الماضي، لم يف مرة أخرى بواجباته. وعجز المجلس المستمر عن مواجهة الهجمات الكيميائية في سورية يؤدي إلى مواصلة الإفلات من العقاب ويوجه إشارة إلى الجناة بأنه بإمكانهم ارتكاب القتل بدون عقاب.

ومما يثير القلق على نحو متزايد، الحرب بالوكالة في سورية وقيام المليشيات الخاضعة لهيمنة أجنبية بترسيخ وجودها في الميدان. إن إحلال السلام المستدام وتحقيق الاستقرار في سورية يتطلبان سحب تلك الميليشيات بصورة سريعة ومنظمة. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل مؤسسات الدولة السورية. وتدين أوكرانيا بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في الراشدين في ١٥ نيسان/أبريل أثناء إجلاء بلدتي الفوعة وكفريا.

ولا تزال البيئة الأمنية المتدهورة في سورية تفاقم الحالة الإنسانية. والكارثة الإنسانية تجسيد للحالة العامة في الميدان. ويجب على المجلس أن يكون استباقيا في معالجة هذه المسألة الحاسمة. وتشتد الحاجة إلى إنشاء آلية أكثر فعالية للرصد والتحقق والإنفاذ .

وفيما يتعلق بالمسار السياسي السوري، فمن الواضح أننا اليوم في مرحلة متدنية جدا. فبعد آخر جولتين من المحادثات فيما بين الأطراف السورية في جنيف، من الإنصاف القول بأننا، للأسف، لم نحرز التقدم المنشود بشأن أي سلة من السلال ٣+١. ولماذا وقع ذلك ؟ الجواب واضح – السبب هو انعدام الإرادة السياسية من جانب النظام السوري للتفاوض بحسن نية بشأن المسائل الأساسية. وأوكرانيا تشعر بخيبة أمل إزاء عدم تحقيق نتائج ملموسة في عملية أستانا ووقف إطلاق النار الذي تم التفاوض عليه في إطارها. ونخشى أن يطلق تعثر العملية السياسية عددا كبيرا من السيناريوهات البديلة التي لن تعجب أي أحد. وينبغي لدمشق وحلفائها إدراك أن الانتصار النهائي سراب لن يؤدي إلى أي شيء، وسيطيل أمد الأزمة ويسهم في زيادة التطرف.

ونحن مقتنعون بأن أي تقدم سياسي سيكون غير مستدام بدون تقيد واضح بنص وروح بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية انتقالية سياسية شفافة وبجدول زمني صارم. ويحدونا الأمل في أن المحادثات فيما بين الأطراف السورية في جنيف ستستأنف في أيار/مايو. وسيتيح ذلك الوقت لدمشق وحلفائها لإثبات التغيير – التغيير في العقليات والنوايا والمواقف.

وما زالت الحالة في لبنان هي مفتاح استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في الشام. ولذلك من المهم، بعد انتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة، أن تحافظ العملية السياسية على زخم إيجابي. ولا يزال الاستقرار في لبنان، بدرجة كبيرة، رهينة للتطورات في سورية والديناميات الإقليمية الأوسع نطاقا. ولهذا السبب هناك حاجة ملحة في هذه المرحلة لمساعدة لبنان في القيام بمراقبة فعالة للحدود مع سورية ومنع عمليات النقل غير المشروع للأسلحة.

وتعتقد أوكرانيا أن هناك ضرورة ملحة لإنهاء العنف في اليمن. ونشعر بالقلق إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية في

ذلك البلد. ويواجه المجتمع الدولي خطرا وشيكا يتمثل في رؤية جيل بأكمله من اليمنيين مصدوم جراء الجوع والحرب. وهذا الأمر لا يشكل تحديا إنسانيا فوريا فحسب، بل هو تحد طويل الأجل لاستقرار اليمن والمنطقة قاطبة .

والتوصل إلى حل سياسي تفاوضي لما زال معقدا. وإذ لا تزال الأطراف تتصارع لتحسين مواقعها العسكرية، فإن وحدة المجلس بشأن اليمن تشتد الحاجة إليها لتعزيز موقف المبعوث الخاص والأمين العام في محاولاتهما لكسر الجمود الحالي وإتاحة فرصة للسلام. وندعو الأطراف إلى استئناف المحادثات المباشرة بدون شروط مسبقة والتفاوض بطريقة مرنة وبناءة على نحو أكبر، من شأنها أن تمكنها من التوصل بسرعة إلى اتفاق نهائي وشامل.

ونكرر الإعراب عن قلقنا حيال التصعيد الواضح في عام ٢٠١٧ للهجمات صاروخية التي تطلقها قوات الحوثيين في اليمن على الأهداف الواقعة في أراضي المملكة العربية السعودية، فضلا عن السفن البحرية التي تعمل بالقرب من باب المندب. وينبغي الوقف الفوري لتلك الهجمات واتخاذ الخطوات اللازمة لتهدئة الحالة. وعلى قوات الحوثيين وصالح التخلي عن ترسانتها للقذائف التسيارية بموجب أي اتفاق سلام في المستقبل. ولا يمكن استدامة أية تسوية طويلة الأمد للنزاع بدون ذلك.

ويجب القيام بالمزيد من العمل لمنع وصول المزيد من أعداد الأسلحة المتطورة إلى اليمن من الخارج. ومن دون إجراء حوار ذي مغزى، يمكن أن تكون النتيجة وقوع كارثة والأطراف الوحيدة التي ستستفيد هي الجماعات الإرهابية التي يزداد نشاطها في اليمن. ومن دواعي القلق البالغ أننا لا نزال نرى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وهو يظهر قدرة مستمرة على توسيع قاعدة دعمه التشغيلي في اليمن واستغلال الانقسامات العميقة في المجتمع اليمني الذي مزقته الحرب.

وفيما يتعلق بفلسطين وإسرائيل، فإن أوكرانيا دأبت على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط ومبدأ الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان معا في سلام وأمن. وأدى انعدام الحوار المباشر وتعطيل العملية السياسية إلى إنشاء حالة لا يمكن التنبؤ بها ومتفجرة للغاية. وبوصف أوكرانيا عضوا في مجلس الأمن، فإنها ترى – وتشاطر اعتقاد الرئيس الحالي للمجلس – أنه لا يمكن إحلال السلام إلا من خلال المفاوضات المباشرة.

وبوسع التقليل من قدرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وقدرة تنظيم القاعدة على استغلال المظالم في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الحالي الذي لم يحل أن يؤدي إلى نتائج عكسية بطرق غير متوقعة وخطيرة للغاية. ومن أجل منع مثل ذلك السيناريو، يجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. فإنهاء أعمال العنف ووقف تصعيد الحالة من الأولويات العاجلة. وعلى جميع الجوانب اتخاذ خطوات ملموسة لتهدئة التوترات وإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، وتجديد عملية السلام وإعادة بث بعض الثقة بمفهوم حل الدولتين الآخذ في التلاشي.

إن خطر الإرهاب الآخذ في التطور بسرعة يتجاوز كل الحدود في أي منطقة. وهو يستفيد من النزاعات القائمة، ولا يزال يزعزع استقرار البلدان في جميع أرجاء العالم. ويساورنا القلق حيال حقيقة أنه بالرغم من بعض الانتكاسات العسكرية الخطيرة، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يشكل تهديدا حقيقيا للأمن الإقليمي والعالمي. فعلى سبيل المثال، فإن الموصل، حيث تستمر العملية العسكرية لتحرير المدينة، تعتبر عن حق آخر معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. وقد عانى سكان الموصل معاناة هائلة في العامين الماضيين تحت نير الحكم الاستبدادي لتنظيم الدولة الإسلامية، ولكن تتاح لهم حاليا أخيرا فرصة للتحرر من براثن حكامهم الإرهابيين الوحشيين.

وفيما ننتظر إلحاق الهزيمة العسكرية التقليدية النهائية والحتمية بتنظيم الدولة الإسلامية، فإن من الأهمية بمكان أن

نضع استراتيجية يومية ينبغي بها للجهات الفاعلة الإقليمية أن تضطلع بدور قيادي في منع إعادة ظهور كائنات مستنسخة لتنظيم الدولة الإسلامية. وبدون مخرج واضح من الأزمات المتعددة التي تمزق الشرق الأوسط، ولا سيما في سوريا واليمن والعراق – بالترادف مع النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الملتهب – سيكون من المستحيل احتواء التهديد المتزايد للتطرف المصحوب بالعنف، والانتشار العالمي للجماعات الإرهابية.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن إدانة بلدي القوية للهجوم الإرهابي الشنيع على كفريا والفوعة في ١٥ نيسان/أبريل الذي أسفر عم مقتل أكثر من ١٢٠ من الأطفال والنساء وجرح المئات من المدنيين الأبرياء. وباسم حكومة بلدي كازاخستان وشعبها، أود أن أقدم خالص تعازينا للشعب السوري، ولا سيما أسر الضحايا، وأن أتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

ونود أن نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ونود أن نعلق على بعض المسائل الرئيسية.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإننا نحث الطرفين على إظهار الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق تاريخي وطال انتظاره للسلام بتعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية. وسيساعد تعزيز التدابير الاقتصادية لبناء الثقة بين الأطراف على التعجيل بالتوصل إلى تسوية سياسية قائمة على مبدأ وجود دولتين لشعبين. وينبغي أن يضمن ذلك المفهوم حق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في إقامة دولتهم وحق إسرائيل في الأمن. ونرى أنه ينبغي استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن في شكل ثنائي وبدون شروط مسبقة، وبوساطة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

وانتشرت الكارثة في سوريا إلى خارج المنطقة وأصبحت تحدث تداعيات عالمية. وتؤيد كازاخستان جهود المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا، وجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وتركيا والمجتمع الدولي لجمع الحكومة السورية والمعارضة معا. ويهدف الاجتماع المقبل الذي سيعقد في أستانا في ٤ و٥ أيار/مايو إلى المضي قدما بمفاوضات جنيف المقرر إجراؤها بعد ذلك بوقت قصير.

ومع قيامنا بكل ما يمكن من عمل لضمان رفاه الشعب السوري، فإنا نحث المجتمع الدولي على بذل جهود منسقة لمكافحة الأنشطة الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من المنظمات. وفي ذلك الصدد، نود أن نذكر المجلس بمبادرة كازاخستان لوضع مدونة لقواعد السلوك لعلميات مكافحة الإرهاب، التي تمثل خطوة رئيسية نحو إنشاء تحالف أو شبكة على نطاق العالم بقيادة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي لبنان، يعد تشكيل حكومة جديدة وانتخاب رئيس جديد من الأحداث الإيجابية المؤدية إلى إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة. وينبغي أن نساعد لبنان على توطيد دستوره وديمقراطيته، اللذين لا يزالان يتوقفان على التطورات في جارته سوريا. وتضطلع القوات المسلحة اللبنانية بدور حيوي في الحفاظ على الأمن على الحدود مع سوريا وفي جميع أنحاء لبنان وبالتالي المساعدة على تفادي التهديدات الناجمة عن تنظيم الجبهة الإسلامية وجبهة النصرة. ويبلغ عدد اللاجئين السوريين في لبنان حاليا أكثر من ١,٥ ملايين، وعلى المجتمع الدولي أن يقدم للبلد المزيد من المساعدة.

ولا يوجد أي حل عسكري للنزاع في اليمن؛ وكما هو الحال مع سائر النزاعات والأزمات، فإن التسوية الدبلوماسية والسياسية وحدها يمكنها حل النزاع. وعلى جميع الأطراف المتورطة في النزاع، إلى جانب حلفائها، إنهاء جميع الحروب وكل شكل من أشكال استخدام القوة العسكرية. ومن الواضح أن التناقضات العميقة في المجتمع اليمني لا يمكن حلها إلا من خلال حوار وطني واسع وشامل.

ويتطلب تدهور الحالة الإنسانية في الشرق الأوسط اتخاذ إجراءات عاجلة من جانبنا جميعا للتخفيف من معاناة السكان المحليين، وبخاصة في المدن المحاصرة. وتعرقل الأزمة الإنسانية إحراز التقدم في العمليات السياسية، ويشكل عدم تحقيق التقدم السياسي عائقا أمام حل الأزمة الإنسانية. وبالمثل، فقد سبب نزوح اللاجئين من سوريا، وبلدان أخرى في المنطقة المشاكل السياسية للبلدان المضيفة وسبب توترات جغرافية سياسية ذات آثار بعيدة المدى في أوروبا وبلدان أخرى في جميع أرجاء العالم، مما أدى إلى تفاقم زعزعة الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحنا نشهد حالات اندلاع كره الأجانب والعداء وكراهية الإسلام التي يجب معالجتها على وجه السرعة إذا أردنا أن نحافظ على الوئام داخل الدول وفيما بينها.

وأخيرا، أود أن أؤكد التزام كازاخستان القوي بضمان التمكن من تحقيق السلام الذي طال انتظاره في الشرق الأوسط، استنادا إلى المبادئ الأساسية للتوافق والاحترام المتبادل والحوار السياسي.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية. وتستحق الأمم المتحدة ووكالاتها الثناء على الأعمال الصعبة بشكل متزايد التي تضطلع بها في الميدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وأود أن أبدأ بياني بتناول ثلاث مسائل تتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط.

أولا، إن قضية فلسطين ظلت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ تأسيس المنظمة. واليوم، وبعد ٧٠ عاما، وبعد عقود من العنف والمعاناة التي تؤثر على كلا الجانبين، وبعد ٥٠ عاما من الاحتلال، يبدو واضحا للجميع أن الأطراف غير قادرة بأنفسها على تسوية المسألة والتوصل إلى حل يسعى مجلس الأمن جاهدا لتحقيق – الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وسيحدث التوصل إلى ذلك الاتفاق للوضع النهائي العديد من الآثار الجانبية الإيجابية في المنطقة.

ومن شأنه أن يعزز التعاون الإقليمي والحد من التوترات الإقليمية وإزالة بعض الحجج المستخدمة لتجنيد الشباب وتغذية نزعة التطرف لديه في المنطقة وخارجها. إن كانت مبادرة السلام العربية جزءا من الحل، فإن تلك الآثار الإيجابية ستتضاعف مما يهيئ دينامية إقليمية جديدة تماما ستستفيد منها جميع الجهات الفاعلة البناءة. ويبرز ذلك أهمية إبقاء عملية السلام في الشرق الأوسط وقضية فلسطين على جدول أعمال المجلس. على المجتمع الدولي والمجلس، مع الإسرائيليين والفلسطينيين، مسؤولية مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ومستدام للنزاع، وللشركاء الإقليميين دور رئيسي.

ثانيا، هناك الآن شعور حقيقي بالاستعجال فيما يتعلق بمسألة المستوطنات. لا تزال التطورات على أرض الواقع تبعدنا عن الحل القائم على وجود دولتين. فكرة الوضع الراهن وهم. لن تؤدي زيادة عدد الوحدات الاستيطانية وتزايد حالات هدم المنازل والهياكل الأساسية الفلسطينية إلا إلى المزيد من المعاناة. وسيؤدي ذلك إلى استمرار اندلاع أعمال العنف المتكررة، التي يجب بالطبع إدانتها. وسيكون له أيضا انعكاسات خطيرة على السلام والاستقرار الإقليميين. إن المستوطنات والحاجز الفاصل الذي شيد في أرض محتلة، وهدم المنازل وعمليات الإخلاء كلها غير قانونية بموجب القانون الدولي. إنها تؤثر سلبيا على حقوق الإنسان للفلسطينيين وتهدد على نحو خطير الحل القائم على وجود دولتين. في الواقع، فإن إمكانية حل الدولتين قد تصبح قريبا بعيدة المنال. ولذلك يجب وقف توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وتمشيا مع سياسة الاتحاد الأوروبي، تدين السويد بشدة ما يسمى قانون التنظيم الذي يسعى إلى السماح بمصادرة أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. هذا القانون، فضلا عن

الإعلانات الإسرائيلية بشأن الآلاف من الوحدات الاستيطانية غير القانونية الجديدة على الأرض المحتلة وقرار إنشاء أول مستوطنة جديدة في الضفة الغربية في ٢٠ عاما، يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، كما جاء في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما أنها تقوض السلام ومقومات بقاء دولة فلسطين. كان القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بشأن المستوطنات والعنف والتمييز بين إسرائيل والأراضي المحتلة يتماشى أيضا مع التوصيات الهامة المقدمة في تقرير المجموعة الرباعية في تموز/يوليه ٢٠١٦ (انظر S/2016/595). يوجه القرار رسائل واضحة للطرفين، وعلى الطرفين كليهما واجب تنفيذ أحكامه.

ثالثا، إن الحالة في غزة لا تزال متوترة وغير مستدامة. وعلى جميع الأطراف أن تتصرف بروح من المسؤولية ولمصلحة سكان غزة. يجب اتخاذ خطوات لتحقيق تغيير أساسي في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية. ويشمل ذلك تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين وتسريع إعادة الإعمار وإنهاء سياسة الإغلاق الإسرائيلية. إن فتح المعابر على نحو كامل ومستدام أمام المنظمات الإنسانية وممثلي الدول، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء، أمر أساسي.

أود الآن أن أقول بضع كلمات حول سورية ولبنان.

دخل النزاع في سورية عامه السابع، مع معاناة إنسانية مدمرة. وتكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع أمر مروع ويجب أن يتوقف فورا. نحن نؤيد إجراء تحقيق كامل في الهجوم على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد. ونحن ندين بأشد العبارات الهجوم المروع في الراشدين في ١٥ نيسان/أبريل الذي قتل فيه ١٢٦ شخصا، بمن فيهم الكثير من الأطفال. ونرحب باستعداد الأمم المتحدة زيادة الدعم للأشخاص الذين تم إجلاؤهم وندعو جميع الأطراف إلى حماية المدنيين، وهي التزام يترتب عليهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

وثمة حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل لوقف لإطلاق النار على نطاق البلد. إن التوصل إلى اتفاق سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك عملية انتقال سياسي ذات مصداقية، هو السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام المستدام في سورية. وعلى أصحاب المصلحة الرئيسيين تكثيف الجهود الرامية إلى تيسير إحراز تقدم بشأن بدء الجولة المقبلة من المحادثات بين الأطراف السورية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف تحت قيادة الأمين العام غوتيريش ومبعوثه الخاص، ستافان دي ميستورا.

ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في لبنان. ومن المهم الآن التوصل إلى اتفاق بشأن إطار انتخابي جديد وإجراء الانتخابات البرلمانية في الوقت المناسب.

وفي الختام، إن تسوية عملية السلام في الشرق الأوسط وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين هو، أولا وقبل كل شيء، في مصلحة إسرائيل وفلسطين، وأيضا في مصلحة السلم والأمن على الصعيد الإقليمي الأوسع نطاقا، إذ أنها سوف تهيئ ظروفا أفضل للتعامل مع النزاعات والتوترات الإقليمية الأخرى. يجب أن يلبي حل الدولتين الاحتياجات الأمنية للطرفين والتطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة والسيادة، ويضع نهاية للاحتلال ويحل قضايا الوضع الدائم. فالحل القائم على وجود دولتين في خطر جدي، وعلينا الآن أن نتجنب أي حكم مسبق على نتائج المفاوضات المستقبلية، مثل وضع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين.

مفتاح إيجاد حل الوضع النهائي بيد الطرفين، لكن على المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية، تحمل مسؤولياته بدعم الطرفين في جهودهما الرامية إلى الخروج من المأزق الحالي. ونرحب بجهود الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى المضي قدما بهذه المسألة. وللمجلس أيضا دور واضح في تحمل تلك المسؤولية والمضي قدما بأفكار ملموسة وبناءة بشأن كيفية حل النزاع. أمامنا مهمة بالغة الأهمية.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما نشكر الوفد الأمريكي على عقد جلسة اليوم. ومع ذلك، نود أن نعرب عن معارضتنا التامة لمحاولة تكييف هذه الجلسة مع السياق الأمريكي المحلي وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية بشكل حصري.

وعلى سبيل المثال، في المذكرة المفاهمية (S/2017/305، المرفق) التي أعدت لهذه الجلسة، وموضوعها تقليديا، ''الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية''، التزم زملاؤنا الأمريكيون الصمت بشأن القضية الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، في الوثيقة التي أعدها وفد الولايات المتحدة، لا نجد أي انعكاس للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإرهابية من جميع الأنواع، ولا حقيقة أن المدنيين في سورية والعراق وليبيا لا يزالوا يعانون من التجاوزات التي ترتكبها تلك الجماعات. إن الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها تتسبب في القتل في أماكن تتجاوز حدود المنطقة.

ربما لا يكون لدى واضعي الورقة المفاهيمية أي اعتراضات على تلك الظاهرة. في الواقع، نحن مدعوون إلى وصم أولئك الذين يقاتلون تلك الجماعات في سورية بأنهم إرهابيون. ويشير واضعو الورقة على مجلس الأمن أصحاب بالتفكير في ''من هي الجهات الفاعلة الإقليمية الأكثر استفادة من الفوضى في المنطقة؟'' لكن لدينا سؤال أيضا: ألا ينبغي لنا البحث عن تلك الجهات خارج المنطقة؟

والحقيقة، ينبغي للمرء أن ينطلق من فرضية أن المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية وتسوية النزاع العربي الإسرائيلي – في سياق أوسع – يجب أن تظل في صميم جدول الأعمال الإقليمي واهتمام المجتمع الدولي. بدون حل لذلك النزاع الذي طال أمده، فإن الاستقرار الطويل الأجل في الشرق الأوسط أمر مستحيل. ورغم أن حروبا أخرى شرسة ومدمرة تحتدم في المنطقة، فإن الحالة تتطلب من مجلس الأمن ألا يغفل عن ضرورة البحث عن سبل وضع صيغة لضمان التعايش السلمي والآمن في المنطقة لدولتين – إسرائيل وفلسطين. يجب ألا ننسى محنة الفلسطينيين المؤسفة وارتفاع مستوى العنف في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الحالة الراهنة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية الإسرائيلية ما زالت بالغة التعقيد. تبين الحوادث المختلفة التي وقعت في الضفة الغربية والقدس، فضلا عن التوتر من حين لآخر حول قطاع غزة، أن مخاطر تصعيد النزاع لا تزال كبيرة. وأحد أسباب تناميلمشاعر التطرف بين الفلسطينيين هو الإجراءات الانفرادية من جانب إسرائيل. تسعى هذه الإجراءات إلى إيجاد حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع، بما في ذلك توسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة.

وفي هذا الصدد، أود أن أُذكر بأن روسيا صوتت لصالح القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وبذلك، افترضنا أن مضمونه سوف يستند إلى صيغ مجربة ومختبرة. ونعتقد أن هذا القرار يبعث برسالة واضحة مفادها أن الإجراءات الأحادية غير مقبولة – سواء من جانب إسرائيل أو الفلسطينيين – كما هو الحال مع أي إجراءات تستبق نتائج مفاوضات السلام. ويذكر أيضا أنه من المهم أن نحافظ على آفاق حل الدولتين.

علينا، معا، أن نبحث عن طريق لتكثيف العمل بشأن عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية. نحن نؤيد تنسيق الجهود الدولية بشأن التسوية في الشرق الأوسط، استنادا إلى آليات مجربة ومختبرة وإلى تلك الآليات التي أقرتها قرارات مجلس الأمن، ولا سيما المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط. ولا تزال مبادرتنا لتنظيم اجتماع في موسكو بين محمود عباس وبنيامين نتنياهو مطروحة. ويحدونا الأمل، رغم الاعتبارات السياسية المحلية المحتملة، أن يبين

زعيمي إسرائيل وفلسطين الالتزام بتسوية سلمية، ويشرعا في المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

في ٦ نيسان/أبريل، أصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانا رسميا دعما للحل القائم على وجود دولتين، يؤكد ضرورة إقامة دولة فلسطينية داخل حدود عام ١٩٦٧.

ونعترف بالقدس الشرقية عاصمة لتلك الدولة. وفي الوقت نفسه، اتخذت القيادة الروسية قراراً بالاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل. ونعتقد أن تلك الخطوة تتفق مع الأساس القانوني الدولي المعروف لتسوية الحالة في الشرق الأوسط. غير أنه من الناحية العملية، لن يغير اعترافنا بالقدس الغربية أي شيء حتى يتفق الطرفان بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك مستقبل القدس. ونعتزم إبقاء سفارتنا في تل أبيب.

إن الإرهاب مشكلة غاية في الخطورة في الشرق الأوسط، حيث أنه اكتسب أبعاداً غير مسبوقة. وهو ينتشر نحو أفريقيا وآسيا وأوروبا. والإجراءات الانفرادية عديمة الجدوى، وهو أمر شاهدناه بالفعل في مناسبات عديدة. ويجب أن نحل هذه المشاكل معاً في إطار الأمم المتحدة. وللأسف، وبسبب الانتهاكات العديدة وتجاهل المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مثل استقلال الدول والمساواة في السيادة في ما بينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات، فإن الحالة في العديد من بلدان الشرق الأوسط التي كانت مستقرة سابقاً قد أصبحت مروعة. وعلى سبيل المثال، فإن عواقب احتلال العراق، الذي بدأ تحت ما كان واضحاً أنها ذريعة كاذبة، لا تزال تفرض عبئاً ثقيلاً على شعب ذلك البلد.

كما شهدنا التلاعب الأخرق بولايات مجلس الأمن، مما أدى إلى التدمير والفوضى العارمة في ليبيا والتحريض الممنهج على الحرب الضارية في سورية والتواطؤ في تصعيد دوامة العنف والعداء المتبادل في اليمن. وستذكرنا كل تلك الجروح النازفة لوقت طويل بخبث إيديولوجية التفرد والسعي إلى تقرير مصير الدول والشعوب الأخرى.

في الختام، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى حقيقة أن زعزعة الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لها أثر خطير جدا على المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية التي تعيش في تلك المناطق. فالمتطرفون يستخدمون العنف ضد الأقليات الدينية من أجل التحريض على الفتنة الطائفية، الأمر الذي يسهم في ملء صفوف المتطرفين ويتيح لهم الاستفادة من استمرار النزاعات في المنطقة. وسنواصل، من جانبنا، جهودنا لمنع الهجمات على المسيحيين وللحيلولة دون حدوث انهيار في العلاقات بين الحضارات والأديان.

وينبغي في هذا السياق أن نأخذ في الاعتبار البيان المشترك الصادر عن البطريرك كيريل، بطريرك موسكو وسائر روسيا، والبابا فرانسيس الداعي إلى اتخاذ خطوات فورية لوقف النزوح الجماعي للمسيحيين من الشرق الأوسط. كما عُقد اجتماع في طشقند في ٧ نيسان/أبريل، حيث اعتمد وزراء خارجية بلدان رابطة الدول المستقلة إعلاناً مشتركاً يدين التمييز والتعصب الموجّهين ضد المسيحيين والمسلمين وأتباع الديانات الأخرى. ونأمل في أن نكون قدوة للدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نيكولاي ملادينوف شكراً جزيلاً على إحاطته الإعلامية. وكما أوضَح، فإن السلام بالنسبة للكثيرين في الشرق الأوسط ما زال أملاً بعيد المنال وذكرى بعيدة.

وقد شهدنا قبل أسبوعين هجوماً مروعاً بالأسلحة الكيميائية في خان شيخون بسورية. وأثبت تحليل العينات البيئية المأخوذة من المواقع وجود السارين. ونحن الآن شبه متأكدين من أن النظام السوري نفذ الهجوم باستخدام السارين. وبالأمس، أكد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة

الكيميائية أن أدلة المنظمة القاطعة تشير إلى تعرض الضحايا للسارين أو مادة شبيهة بالسارين. وأيدت حكومة المملكة المتحدة إجراءات الولايات المتحدة في الرد على ذلك، ويحدونا الأمل في أن تردع هذه الإجراءات وقوع أي هجمات همجية أخرى بالأسلحة الكيميائية. ولكن عندما حانت اللحظة ليظهر مجلس الأمن قيادته بعد الهجوم، فإنه أخفق في ذلك. وقد مَنَعَنا من ذلك عضو في المجلس يفضّل دعم الأسد على التماس العدالة للضحايا.

ولن يردعنا استخدام روسيا لحق النقض. وسنواصل الضغط من أجل المساءلة في هذه القاعة. فالمجتمع الدولي مدين بذلك للشعب السوري. وستُحبَطُ أي محاولة لتقييد أيدي المحققين، تماماً كما أُحبطَ الاقتراح الإيراني – الروسي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اليوم.

وكما قلتم، سيدتي الرئيسة، فإننا يجب أن نتذكر التفاعل بين مختلف النزاعات في منطقة الشرق الأوسط. وكبداية، يجب ألا نتوانى في جهودنا لدحر داعش في العراق وسورية وفي غيرهما من الأماكن. وتدعم المملكة المتحدة رئيس الوزراء العراقي العبادي وحكومته في كفاحهم ضد داعش وفي جهودهم الرامية إلى بناء عراق مستقر وآمن وموحد.

إن إيران تواصل القيام بدور مزعزع للاستقرار في المنطقة. وأكثر ما يكون ذلك وضوحاً في سورية. وقد أخلّت إيران بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني في سورية بعدم السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى أحياء حلب الشرقية عندما كانت محاصرة. وتواصل إيران تقديم قدر كبير من الدعم العسكري والمالي إلى حزب الله والنظام السوري. وكما يوضح آخر تقرير للأمين العام (S/2017/244)، فقد أكد زعيم حزب الله أن إيران تزوده بجميع الأسلحة والقذائف.

وتواصل شخصيات إيرانية رفيعة مدرجة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) انتهاك حظر السفر الذي فرضه المجلس. فعلى سبيل المثال، جرى تصوير اللواء سليماني في حلب في أيلول/سبتمبر، إظهاراً لدعم النظام السوري. وتثبت هذه الأعمال أن إيران اختارت تعقيد النزاع الذي طال أمده جدا، لا إخماده.

يصادف هذا العام ذكرى مرور ٥٠ عاماً على حرب الأيام الستة. وفي هذا العام، إما أن نتحرك صوب السلام بدعم من المنطقة والمجتمع الدولي، أو أن نواجه مستقبلاً مجهولاً وخطيراً. وما لم تظهر الأطراف روح القيادة، بما في ذلك الاستعداد للتوصل إلى حلول توفيقية، فسيزيد خطر الإرهاب وعدم الاستقرار. ولا يستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون تحمّل ٥٠ عاماً أخرى على نفس الشاكلة.

إن موقف المملكة المتحدة الثابت بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط واضح: فنحن نؤيد حل الدولتين عن طريق التفاوض الذي يؤدي إلى إسرائيل آمنة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة على أساس حدود عام ١٩٦٧مع تبادل متفق عليه للأراضي، وإلى أن تصبح القدس العاصمة المشتركة للدولتين، وإلى إيجاد تسوية عادلة وواقعية ومتفق عليها لمسألة اللاجئين. بيد أن تلك الرؤية تزداد ابتعاداً. وكما قال وزير الخارجية البريطاني في الشهر الماضي، فإن المملكة المتحدة تدين بشدة قرار إسرائيل بإنشاء مستوطنات جديدة في عمق الضفة الغربية – وهو أول قرار من نوعه منذ أكثر من ٢٥ عاماً.

وتتعارض هذه الإعلانات مع القانون الدولي وتقوض بصورة جسيمة آفاق قيام دولتين لشعبين. والمملكة المتحدة، بوصفها صديقاً قوياً لإسرائيل ومستعداً للوقوف بجانب إسرائيل عندما تواجه تحيزا وانتقادات غير منطقية، تحث إسرائيل على عدم اتخاذ خطوات تبعدنا عن هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن.

وبسبب دعمنا لحل الدولتين والتزامنا بإسرائيل وطناً لليهود، صوتنا مؤيدين للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولكننا

ندرك أن النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين بالغ التعقيد. إن المستوطنات ليست العقبة الوحيدة أمام السلام. فشعب إسرائيل يستحق العيش في مأمن من آفة الإرهاب والتحريض المعادي للسامية، الأمر الذي يقوض، كما ورد في تقرير المجموعة الرباعية، آفاق حل الدولتين. ومن المهم للغاية أن تنفّذ القيادة الفلسطينية التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية وأن تواصل جهودها الرامية إلى التصدي للإرهاب والتحريض وإلى تعزيز المؤسسات وبناء اقتصاد مستدام.

ويجب علينا مواصلة الضغط على الإسرائيليين والفلسطينيين ليمتنعوا عن الأعمال التي تجعل السلام أكثر صعوبة. ولأن النزاع بين إسرائيل وفلسطين هو إحدى المسائل المحورية في الشرق الأوسط، تؤيد المملكة المتحدة اتباع نهج إقليمي حيال السلام. ويتيح تغير السياق الإقليمي ومبادرة السلام العربية وتقارب المصالح العربية والإسرائيلية فرصة سانحة. ونسلم بالحاجة إلى زخم إضافي، ونرحب باهتمام الرئيس ترامب بالعمل نحو إبرام اتفاق يلبي احتياجات الطرفين. ولا تزال المملكة المتحدة ترى أن حل الدولتين هو السبيل الأفضل لتحقيق ذلك الهدف، وهي على استعداد للقيام بكل ما في وسعها لدعم ذلك. ونحن لا نقلل من شأن التحديات، ولكن السلام ممكن إذا تحلى الطرفان بروح القيادة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر نيكولاي ملادينوف على التزامه وعلى إحاطته الإعلامية، التي تبرز مرة أخرى المخاطر التي تهدد المنطقة بأسرها نظراً لعدم التوصل إلى تسوية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وقد استمر النزاع زهاء ٧٠ عاما، ودام احتلال الأراضي الفلسطينية لحوالي ٥٠ عاما. إن عدم التوصل إلى تسوية للنزاع العربي – الإسرائيلي، الذي يعد في حد ذاته خطرا جسيما، يشكل أيضا تهديدا دائما للأمن الدولي. ونطاق النزاع الذي لم يتم التوصل فيه إلى تسوية أساسي بخطورته وبعده الرمزي ومكانته في المخيلة الجماعية ويتجاوز حدود إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وأي تصعيد للنزاع ينطوي على خطر زعزعة الاستقرار الإقليمي على نحو لا يمكن السيطرة عليه. ولذلك لا يمكن أن نقبل بالوضع الراهن الزائف الذي يخفي تراجعا يوميا، سواء على أرض الواقع أو في الفكر.

إن نقطة نهاية هذا المسار واضحة. واختفاء الحل القائم على وجود دولتين، مثل السراب في الصحراء، سيمثل قفزة نحو المجهول وقد ينذر بسيناريو أسوأ الافتراضات. فالحالة غير مقبولة بالنظر إلى أننا نعرف جميعا أن أفضل ضمان لأمن إسرائيل والمنطقة هو السلام العادل مع الفلسطينيين، استنادا إلى حل الدولتين الذي يكفل إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء. وهذا ليس بموقف أيديولوجي بل ملاحظة عملية وواقعية، لأنه لا يمكن إنكار التطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولة أو نفس التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين في تحقيق السلام والأمن.

وعلى أساس تلك الملاحظة شرعت فرنسا في عملية دولية أدت إلى اعتماد إعلان مشترك في باريس في ١٥ كانون الثاني/يناير وقعته أكثر من ٧٠ من الدول والمنظمات الدولية. وجاء الإعلان نتيجة لجميع الجهود الجارية، لا سيما الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، ومبادرة السلام العربية، ومبادرات روسيا ومصر، والدور الأساسي الذي تضطلع به الولايات المتحدة. وعزز الإعلان التزام المجتمع الدولي بالإجماع بالحل القائم على وجود دولتين والأسس التي تجمعنا، وهي الإطار الدولي لأي تسوية مستقبلية – وهي حدود عام ١٩٦٧ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأكدنا مجددا تلك الأولوية في مؤتمر باريس بالرغم من أن آفاق التوصل إلى حل الدولتين معرضة للخطر على أرض الواقع يوميا. إن غياب العملية السياسية، وتعدي سياسة الاستيطان – التي تعد غير قانونية بموجب القانون الدولي قد

جزأ الأراضي الفلسطينية لعقود – تدهور الحالة الإنسانية، وتدمير الهياكل الأساسية الفلسطينية في المنطقة جيم، والعنف والتحريض على الكراهية والإرهاب ونيران الصواريخ كلها عناصر تغذي الحلقة المفرغة التي تهدد بتقويض الظروف اللازمة لإحلال سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهذه هي الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة الرباعية في تقريرها الذي أصدرته في تموز/يوليه ٢٠١٦، وكانت الملاحظة المشتركة التي أدت إلى اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

فمنذ أوائل ٢٠١٧، ازدادت الحالة على أرض الواقع تدهورا. وزادت إعلانات الحكومة الإسرائيلية للمستوطنات، بما في ذلك بشأن أكثر من ٦ ٠٠٠ من الوحدات السكنية في الضفة الغربية والقدس الشرقية في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧. وقد سن الكنيست في ٦ شباط/فبراير قانونا يفتح الطريق أمام الاعتراف بالمستوطنات التي لم تصدر موافقات بشأنها، والتي تعد غير قانونية حتى بموجب القانون الإسرائيلي. وفي أواخر آذار/مارس، قررت الحكومة الإسرائيلية، للمرة الأولى في العقدين الماضيين، إنشاء مستوطنة جديدة في الضفة الغربية وأعلنت أراض فلسطينية خاصة جديدة ”أراض الدولة“.

أما سياسة ضبط النفس في المسائل المتعلقة بالمستوطنات المعلنة، فهي مجرد وهم ظروفه غامضة لدرجة أنها في الواقع تعطي الضوء الأخضر لمواصلة بناء المستوطنات المنتشر حاليا في أكثر المناطق حساسية، وهي ذاتها التي تتسبب في اليأس وتصعيد النزاع. وهذه المستجدات تتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يطلب إلى إسرائيل وقف أنشطتها الاستيطانية واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي. كما تدين فرنسا أشد الإدانة جميع أعمال العنف والإرهاب، التي تظل يوميا واقعا غير مقبول. وأود أن أكون واضحا بشأن هذه النقطة. لن تعرض فرنسا أبدا أمن إسرائيل للخطر.

وفي هذا السياق من التقلب الشديد، فمن الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى أن نذكر بموقفنا بشأن القدس. حتى يتم التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، لن تعترف فرنسا بأي سيادة على القدس. ويجب تسوية مركزها عن طريق المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما سيتيح للقدس بأن تصبح عاصمة للدولتين، إسرائيل ودولة فلسطين في المستقبل.

والعناصر التي أدت إلى اندلاع ثلاث حروب في غزة خلال السنوات الست الماضية لا تزال قائمة اليوم ويمكن أن تسفر مرة أخرى عن اندلاع نزاع بين عشية وضحاها. ومن منظور تسوية دائمة، فإن رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على الأراضي يبدو الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى.

فبعد سنوات من الجمود، من واجبنا استعادة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات السياسية الموثوقة. إن مجلس الأمن، من خلال القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، قد جدد التزامه بدعم الطرفين خلال المفاوضات وتنفيذ اتفاق السلام. وكذلك كانت رسالة الإعلان المشترك في باريس، لغرض تذكير الطرفين بمصلحتهما في إحلال السلام وكيف يمكن للمجتمع الدولي، دون فرض أي شيء، مساعدتهما على تحقيق ذلك. ولأؤكد من جديد، ستدعم فرنسا أي جهد يرمي إلى استئناف عملية سياسية ذات مصداقية، وهو الحل الوحيد لليأس والتطرف وعدم مشاركة الطرفين. ولن ندخر أي جهد للمضي قدما بشأن هذه المسألة.

وأود أن أقول بضع كلمات عن سورية، وهي من أهم التهديدات في المنطقة. إن وقف الأعمال العدائية لم يعد قائما. والحالة الإنسانية كارثية بسبب عدم إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين. في ١٩ نيسان/أبريل، أشارت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أنها تملك أدلة قاطعة على استخدام غاز

السارين في الهجوم الذي وقع في ٤ نيسان/أبريل في خان شيخون، والذي يشكل جريمة حرب يجب محاسبة مرتكبوها أمام العدالة.

إن الأسلحة الكيميائية هي عنصر واحد في أعمال الإبادة في سورية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حصار لاإنساني ينتمي للعصور الوسطى والاستخدام العشوائي للبراميل المتفجرة والقنابل الحارقة، حسبما أفادت الأمم المتحدة في الأيام الأخيرة والتعذيب والإعدام والتشريد وجرائم أخرى كثيرة. وهذا السجل المشين يخص بشار الأسد بالأساس ويحمل توقيعه مكتوبا بالدم. ولن يكون هناك سلام ولا إعادة تعمير في سورية مادام النظام يتشبث بالسلطة من خلال الرعب والدمار. ولن يتحقق أي انتصار ضد التهديد الإرهابي، الذي سيواصل تغذية العنف والبؤس اللذين أسفرا عنه وتسببا في ازدهاره، كما ذكرنا للأسف الهجوم الرهيب الذي نفذ في الراشدين في ١٥ نيسان/أبريل.

إن إيجاد حل سياسي عاجل ولا مفر منه الآن أكثر من أي وقت مضى. ونشجع المبعوث الخاص لسورية، السيد ستافان دي ميستورا، على البدء في تسريع الجدول الزمني للجولة المقبلة من المفاوضات في جنيف للانتقال السياسي، وفقا لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٦).

تلك أولوياتنا العليا، أي مسألة تتعلق بالأمن الوطني بالنسبة لفرنسا والأمن الجماعي بالنسبة لنا جميعا.

أخيرا، أود أن أضيف تعليقا بشأن الحالة في لبنان. تربط هذا البلد بفرنسا عرى صداقة متينة، وصموده أمام المعاناة تنال إعجابنا. سيواصل المجتمع الدولي الوقوف جنبا إلى جنب مع لبنان في مواجهة جميع تداعيات النزاع السوري، بدءا بأزمة اللاجئين. إن تقديم الدعم والمساعدة الإنسانية الأساسية كان الهدف الرئيسي للمؤتمر الذي عقده الاتحاد الأوروبي في بروكسل في يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل.

لقد حقق الشعب اللبناني تقدما في المجالين السياسي والمؤسسي منذ انتخاب ميشال عون رئيسا للجمهورية وتشكيل حكومة بقيادة سعد الحريري. ويحدونا الأمل في أن يكون بوسع الأطراف اللبنانية الاتفاق في أقرب وقت ممكن على إطار انتخابي يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بما يتفق مع الدستور. ولن يكون بالامكان تأجيل تمديد فترة البرلمان الذي انتخب في ٢٠٠٩ إلى أجل غير مسمى. الانتخابات التشريعية مسألة حاسمة لاستقرار لبنان والمحافظة على تقاليده الديمقراطية. ويجب تعزيز التقدم السياسي لزيادة بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، وتمكين البلد من التصدي للتحديات التي تواجهه.

وفي ذلك السياق فإن انفكاك لبنان من النزاع السوري وتنفيذ القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) أمران لا يزالان ضروريين أكثر من أي وقت مضى. لذلك، نشجع الأطراف على أن تؤكد بقوة التزامها بذلك من أجل مصلحة لبنان والمنطقة بأسرها.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، وعلى إعداد المذكرة المفاهيمية (S/2017/305، المرفق) المعروضة علينا. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

سأتناول اليوم منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقا، مع التركيز على بعض التحديات التي تحدد الحالة الراهنة في الشرق الأوسط.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط إحدى المسائل المركزية في تشكيل العلاقات الدولية في المنطقة. إذ أن النزاع بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني يغذي أوسع الديناميات الإقليمية والتكلفة هائلة لتفويت تلك الفرصة. فإحلال السلام

هناك يطلق فرصة جديدة على الصُعد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية لصالح المنطقة وخارجها.

من أجل أن يسود السلام لا بد من معالجة المسائل الأساسية الكامنة وراء النزاع، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية والعنف. ما برح موقف اليابان واضحا وثابتا إزاء ذلك. فالأنشطة الاستيطانية تمثل انتهاكا للقانون الدولي، والإعلان الصادر مؤخرا عن الحكومة الإسرائيلية لبناء مستوطنة جديدة أمر يبعث على القلق البالغ. وتشعر اليابان أيضا بقلق عميق إزاء استمرار دوامة العنف. إن سائر الصكوك، من قبيل تقرير المجموعة الرباعية، ومؤخرا القرار، ٢٣٣٤ (٢٠١٦) توفر خطوات نحو إجراء مفاوضات ذات مصداقية، وهي السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم. تحض اليابان الطرفين على اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذا الهدف، وتواصل دعم الحل القائم على وجود دولتين لتلبية تطلعات الجانبين.

إن انتشار الإرهاب والتطرف العنيف يستبدان بالمنطقة. فتدهور الحكم، في سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا، بالاقتران مع النزاع والاضطراب السياسي، يخدم مصلحة الجماعات الإرهابية، ويعمل على زيادة تصعيد التوترات وتفاقم النزاع. إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس في مأمن من خطر التطرف. لقد تفشت آثار الاضطرابات الإقليمية إلى خارج مصدرها، كما شهدنا في التحركات الضخمة للاجئين والمهاجرين والتوسع في التهديدات الإرهابية في أفريقيا وآسيا.

لقد شهدنا بعض التقدم في كفاحنا ضد الإرهاب. وتعتقد اليابان أنه ما لم تُبذل جهود إضافية لتعزيز الحكم، سيكون من الصعب تعزيز المكاسب المحرزة ومواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تغذي التطرف العنيف. فلا مندوحة من تعزيز الحكم، وإحراز تقدم في العملية السياسية. وكما أشار الأمين العام في أول بيان له أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.7857)، نحتاج إلى طفرة في الدبلوماسية. ومن المؤكد أننا بحاجة إليها في سوريا واليمن. كذلك تحتاج ليبيا إلى المزيد من الدعم الدولي لإحراز تقدم على المسار السياسي.

تؤدي الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، دورا هاما في هذا المضمار. وفي حين أن كل بلد لديه عملية سياسية مختلفة، ترى اليابان أن إقامة مجتمعات متسامحة ومستقرة تجسد التعايش والشمول هدف مشترك للمنطقة. فهذه المجتمعات قادرة على مواجهة التطرف العنيف، وتداعيات النزاعات والحيلولة دون العودة إلى النزاع. وهذا الهدف ينبغي أن يكمل العملية السياسية.

وفي هذا الصدد، تشدد اليابان على ضرورة التركيز على ثلاث مسائل وهي: تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك دعم المجتمعات المضيفة، والاستقرار الاجتماعي والحكم، والاستثمار في رأس المال البشري. فعلى سبيل المثال، ساهمت اليابان في آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري في العراق والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بغية دعم العودة المبكرة للمشردين داخليا إلى ديارهم، ولتعزيز التكيف الاجتماعي. من خلال تدابير من قبيل استعادة الهياكل الأساسية، وتوليد الدخل، وتهيئة فرص العمل، نؤيد حكومة العراق في تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا لضمان عدم انزلاقها مرة أخرى إلى الفوضى.

وإذ انتقل إلى الكلام عن اليمن، فإن اليابان تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الحضرية والريفية، بالشراكة مع المنظمات الدولية، من خلال الأعمال التجارية الصغيرة ومباشرة مشاريع الأعمال الحرة التي تعزز التمكين الاقتصادي للنساء والشباب. إن جهودنا ترمي إلى إقامة مجتمعات شاملة تمتد إلى تلبية احتياجات الفئات الضعيفة في حالات النزاع. قدمت اليابان كتيبات إرشادية تتعلق بصحة الأم والطفل إلى مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين. وتساعد كتيبات الأمهات والأطفال لتتبع أحوالهم الصحية لكي يتمكنوا من تلقي العلاج

الطبي الملائم وفي الوقت المناسب. ومؤخرا، بدأنا باستخدام تطبيقات الهاتف الذكي على الكتيب في الأردن، مما يجعل استخدامه أيسر ويمكن الوصول إليه بيسر. ونهدف إلى زيادة توسيع تغطية ذلك التطبيق في السنوات المقبلة.

في الختام، تؤكد اليابان مجددا الحاجة إلى جهد مشترك على صعيد المنطقة لإحلال السلام الدائم فيها. وينبغي للجهود المبذولة لإقامة مجتمعات متسامحة ومستقرة أن تكمل العملية السياسية. وتعلّق اليابان أهمية على جهود التعمير بعد انتهاء النزاع التي تعمل على بناء وتوطيد السلام في إطار عملية سياسية ذات مصداقية، وسوف تواصل المشاركة بنشاط في هذه الجهود. ويجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن السلام يمكن أن يكون لها أثر إيجابي مضاعف. إن اليابان مقتنعة بأن نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط سوف يطلق العنان لإمكانيات الاستقرار والازدهار في المنطقة بأسرها.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): شأني شأن زملائي الذين سبقوني في الكلام، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. مرة أخرى، أود أن أكرر تأييد أوروغواي الكامل لعمله.

لا تزال منطقة الشرق الأوسط بؤرة للعديد من النزاعات المسلحة الشديدة التعقيد، بما في ذلك العناصر الطائفية والدينية. فالاطراف المشاركة في تلك النزاعات لا تشمل فقط الدول الإقليمية وغيرها، بل أيضا مختلف الكيانات من غير الدول، مثل الميليشيات والجماعات المسلحة ذات الانتماءات الدينية التي تقوم على التعصب والأصولية والتي تنتهك أبسط حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان.

شهدنا أيضا التزايد السريع للجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، وجبهة فتح الشام، المعروفة أكثر بجبهة النصرة، وتنظيم داعش، الذين استغلوا كلهم الفراغ المؤسسي الحاصل في العديد من بلدان المنطقة. ويعود انعدام سلطة الدولة هذا، في العديد من الحالات إلى التدخلات العسكرية الأجنبية التي لم يأذن بها ميثاق الأمم المتحدة أو المجلس في السنوات الأخيرة، وأدت إلى انتشار الفوضى وقتل السكان المدنيين.

وبطبيعة الحال، هذا ليس السبب الوحيد للإرهاب، الذي يتغذى على الانقسامات الدينية والطائفية والعرقية والقبلية العميقة التي سادت المنطقة طوال قرون، وكذلك تطور تلك المجتمعات، التي نرى فيها أحيانا انعدام الحرية السياسية فضلا عن القمع المفرط الذي يغذي التطرف.

ولا يمكننا أن نغفل عن حقيقة واضحة أخرى، تفسر الكيفية التي تمكنت من خلالها تلك الجماعات المتطرفة من البقاء، رغم الأعمال الوحشية التي تقترفها في ازدراء تام للحياة البشرية، واستمرار وجودها في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط. ويتجلى هذا الواقع في الدعم العسكري واللوجستي والمالي والسياسي المقدم من بعض دول المنطقة وكذلك من خارج المنطقة، التي تستخدمها كأدوات بغية مواصلة تنفيذ خططها وتأمين مصالحها، كما هو الحال مع الميليشيات والجماعات المسلحة التي ذكرتها.

إن العديد من تلك الجماعات، التي تحاول الاختباء وراء صفة المعارضة المعتدلة، قد ارتكبت أفعالا تتطلب نفس القدر من الشجب، أو أكثر مدعاة للشجب من تلك التي يرتكبها الإرهابيون أنفسهم، الذين تتحالف معهم أحيانا، تبعا للظروف.

إن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، نظرا لطول مدته وانتشاره ليشمل بقية المنطقة، يظل أهم جميع الحالات التي تؤثر على الشرق الأوسط. وتؤكد أوروغواي من جديد، كما فعلت منذ عام ١٩٤٧، دعمها الثابت لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفي جو من

التعاون المتجدد، الخالي من أي تهديد للسلام أو أفعال يمكن أن تقوض السلام.

وبالمثل، نؤكد من جديد دعمنا لحل الدولتين المستقلتين، الذي ينطوي على الاقتناع بأن هذا هو الخيار الوحيد الذي سيتيح التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين، وفي هذا الصدد، ندعو مرة أخرى إلى استئناف المفاوضات بين الأطراف، الذي يمثل خطوة حاسمة في اتجاه تحقيق هذا الهدف. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن نعكس وتيرة الاتجاهات الحالية في الميدان التي أشار إليها التقرير الأخير للمجموعة الرباعية، وإلا سيكون من الصعب لفلسطين تعزيز دولتها.

وشكل اعتماد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إشارة إلى الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي إلى الاختتام السلمي والناجح لهذه العملية. وتنتهك الإعلانات الصادرة عن إسرائيل خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بشأن توسيع سياستها الاستيطانية، أحكام هذا القرار، والقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي ينص على أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير جائز.

ولا تساعد تلك التدابير، فضلا عن حوادث العنف الأخيرة والهجمات الإرهابية والتحريض عليها وتمجيدها، على التحرك صوب السلام معا، ويمكن أن تعرض للخطر إمكانية الحل القائم على وجود دولتين.

وترحب أوروغواي بجميع المبادرات الدولية، التي من شأنها المساعدة على المضي قدماً والبحث عن حلول في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، بهدف التوصل إلى حل سلمي وعادل وتفاوضي ودائم يأخذ بعين الاعتبار، وفقاً للقانون الدولي، التطلعات المشروعة للطرفين.

وطوال المناقشات المفتوحة بشأن الشرق الأوسط التي شاركنا فيها، أكدنا على الحاجة الحيوية إلى حماية المدنيين. والمساعدات الإنسانية أساسية لتمكينهم من البقاء في الحالات التي يجدون أنفسهم عالقين فيها؛ وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال.

ومن بين الحالات الملحة بشكل خاص، الحالة في اليمن والعراق وليبيا، حيث نشهد مجموعة من الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، مع احتمال نشوء حالات كارثية حقيقية، إذا لم نتخذ إجراءات فورية.

وفي اليمن، التي يمكن أن تصبح الأزمة الإنسانية فيه أسوأ من سورية، على حافة المجاعة، ولا يزال السكان يشكلون هدفا للهجمات العشوائية ضد المستشفيات والمدارس والأسواق.

وأخيرا، أود أن أشير مرة أخرى إلى النزاع في سورية، الذي يعد أسوأ أزمة في عصرنا، ويتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل حله بشكل سلمي. وفي القرن الحادي والعشرين، لا نزال نشهد الهجمات الكيميائية والحصار والمجاعات، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، والإعدام الوحشي العلني، والتشريد القسري للسكان، والهجمات على المدارس والمستشفيات، وتجنيد القاصرين كجنود، وتدمير التراث التاريخي والثقافي للبشرية، وهي أفعال يقابلها مجلس الأمن بتقاعس محبط.

إننا ندين بشدة الهجوم الكيميائي الذي وقع في نيسان/أبريل في خان شيخون، ونثق بأنه يمكن إجراء تحقيق كامل ونزيه ومستقل، لتحديد المسؤولين عن جريمة الحرب هذه، بحيث يمكن تقديم الجناة إلى العدالة. وندعو جميع الأطراف في هذا النزاع إلى التزام الهدوء وعدم اتخاذ أي إجراءات انفرادية خارج الأمم المتحدة، التي من شأنها أن تعرض للخطر إمكانية التوصل إلى حل سلمي للأزمة وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وجرى الفصل الأخير من سلسلة الأهوال هذه، السبت الماضي، خلال عمليات الإجلاء التي جرت في الفوعة وكفريا، وشهدت تنفيذ هجوم وحشي قتل ١٣٠ شخصا تقريبا، نصفهم من الأطفال. وكانوا مدنيين أبرياء يعانون من الحصار والجوع لسنوات عديدة، وكانوا يأملون في بدء حياة جديدة.

وتكريما لذكراهم وذكرى مئات الآلاف من الناس الذين ماتوا في سورية، وملايين الضحايا الذين فروا من النزاعات في الشرق الأوسط، فإننا نؤكد أن التفاوض السياسي وحده يمكنه أن يتيح التوصل إلى الاتفاقات اللازمة لضمان ألا تظل المنطقة مرادفة للحرب والحزن والدمار، في المستقبل غير البعيد، وأن تبدأ تدريجيا في تحقيق مستقبل أكثر إشراقا.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

لقد استمعت الصين بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل. يصادف هذا العام مرور سبعين عاما على اعتماد الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، بشأن تقسيم أرض فلسطين إلى دولتين. وبعد مرور سبعين عاما، لا يزال الشعب الفلسطيني يرى مصالحه وحقوقه المشروعة مهضومة، ولا يزال يتعرض لمعاملة غير منصفة، وهي حالة يجب حلها بدون تأخير.

إن القضية الفلسطينية لا تزال في صميم مسألة الشرق الأوسط، وتكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمنطقة. وتشهد آخر التطورات في الميدان على حقيقة أن القضية الفلسطينية، إذا ما تركت دون حل ستؤدي إلى تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته الجماعية عن الدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة للفلسطينيين بشعور متجدد بالطابع الملح لذلك. وهناك حاجة ملحة بالنسبة لكل من فلسطين وإسرائيل للتحلي بضبط النفس واتخاذ إجراءات ملموسة لإحياء محادثات السلام.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي للطرفين أن ينفذا بجد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) من خلال وقف أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين. وينبغي لإسرائيل أن توقف توسيع المستوطنات، وترفع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة وإظهار حسن النية حتى يتسنى استئناف محادثات السلام. وفي الوقت نفسه، يجب أيضا احترام الشواغل الأمنية المشروعة للبلدان الإقليمية، ومعالجتها.

ثانيا، ينبغي لفلسطين وإسرائيل استئناف المحادثات في أقرب فرصة ممكنة والقيام بالخيارات الاستراتيجية التي تخدم مصالح شعبيهما. إن حل المسألة من خلال محادثات السلام هو السبيل الأمثل لخدمة مصالح جميع الأطراف. ولا يتيح استخدام القوة التوصل إلى أي حل من الحلول. وكلما تم التبكير باستئناف المحادثات، تحققت الاستفادة في وقت أقرب لشعبي الجانبين والمنطقة الأوسع نطاقا. وينبغي لكلا الطرفين احترام حق كل منهما في إقامة الدولة والبقاء. ويجب أن تبدأ المحادثات، ويمكن تحقيق الإنجازات خلالها. وينبغي بذل الجهود لتحقيق نتائج مبكرة وإيجابية والبدء تدريجيا في إعادة الإعمار وتعزيز الثقة. ومن الأهمية بمكان مواصلة الحوار تحضيرا للتوصل إلى حل نهائي وشامل.

وتؤيد الصين الجهود الرامية إلى حل المسألة على أساس أمور، من بينها حل الدولتين ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهدف إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

ثالثا، يجب أن نبني توافقا دوليا في الآراء وأن نشرك جميع القوى التي تعمل بنشاط لوقف تصاعد الحالة. إن الصين ترحب بقيام جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والبلدان ذات النفوذ بدور أكثر إيجابية وتكثيفها لجهودها فيما يتعلق بفلسطين وإسرائيل بغية توطيد الإرادة لإجراء محادثات سلام وتعزيز التآزر. ويجب الاستفادة بالكامل من الدور القيادي للأمم المتحدة. ويجب أن يؤيد مجلس الأمن أي نتائج لهذه الجهود.

وإلى جانب القضية الفلسطينية المستعصية، هناك قضايا ساخنة أخرى في الشرق الأوسط قد طال أمدها لسنوات واستعصت على الحل وازدادت تفاقما نتيجة الوجود المتفشي للقوى الإرهابية، مما أسفر عن حالة مزرية على صعيد السلام والأمن في المنطقة. إن الشرق الأوسط الآن في مفترق طرق. إنها تواجه خطر تزايد عدم الاستقرار وفي الوقت نفسه تزايد

الآمال في السلام. ويجب أن تعمل بلدان المنطقة والمجتمع الدولي على نحو أكثر صرامة لنزع فتيل التوترات والسعي إلى إيجاد طريق أساسي للمضي قدما.

أولا، علينا أن نظل ملتزمين بالحوار والتشاور والسعي إلى إيجاد تسوية سياسية للمسائل الساخنة. فلا نظير للبلدان المعنية في الإلمام بالحقائق المحلية والأسباب الكامنة للنزاعات والتوترات. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها احتراما كاملا، وأن يعترف بالعمليات السياسية التي تقودها وتمتلكها ويعززها، بطريقة تلبي تطلعاتها إلى إيجاد حل عملي يراعي مصالح جميع الأطراف.

ثانيا، يجب على جميع بلدان المنطقة وخارجها أن تضطلع بدور بناء. وتبقى الأمم المتحدة وسيطا رئيسيا في عملية السلام في الشرق الأوسط. ويمكن للبلدان ذات النفوذ داخل وخارج المنطقة أن تضيف زخما كبيرا صوب تحقيق السلام. ويجب تنسيق التعاون الدولي في مساعدة البلدان المعنية على بناء قدراتها، بالعمل أكثر مع الأطراف المتنازعة وبتسوية الخلافات سلميا عن طريق المحادثات والمفاوضات. وينبغي لجميع الأطراف في جميع الأوقات أن تبقى وفية لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية الأخرى التي تحكم العلاقات الدولية. إن محاولات حل النزاعات بوسائل غير سلمية أمر غير مستصوب.

ثالثا، يجب أن نعزز حملات مكافحة الإرهاب. فالإرهاب هو العدو المشترك للبشرية وهو سم ينتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط، على حساب الجهود الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي إقامة جبهة موحدة ضد الإرهاب واستخدام جميع الوسائل المتاحة له وتعزيز التعاون في كبح انتشار المواد الإرهابية عبر الإنترنت من خلال تبادل الاستخبارات وإنفاذ القوانين. ويجب علينا إغلاق قنوات تمويل الإرهاب وإمدادات الأسلحة ومنع تدفقات المقاتلين الإرهابيين والحد من انتشار الإيديولوجيات الإرهابية، واستئصال الدوافع الكامنة وراء الإرهاب.

إن الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، في السعي إلى الخروج من المعضلة الحالية في الشرق الأوسط بغية تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ومنفعة شعوبها.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدتي، على تنظيم هذه المناقشة اليوم. سنسعى إلى الرد على ما أسميه الأسئلة الرئيسية في الورقة المفاهيمية (S/2017/305، المرفق). هناك ثلاثة أسئلة، وسأحاول تناولها.

إننا كذلك ممتنون للسيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات في الشرق الأوسط. ونحن نقدر المشاعر الإنسانية التي كانت دعامة العرض الذي قدمه.

لا تزال حالة السلام والأمن في تلك المنطقة تثير قلقا بالغا بسبب عواقبها الخطيرة الواضحة على السلام والأمن الدوليين. وفي غضون ذلك، فإن ما نراه، كما أكد السيد ملادينوف، هو استمرار تدهور الحالة الإنسانية وخطر وقوع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في أيدي الجماعات الإرهابية. ولا يمكن إنكار حقيقة أن المسار العام يبعث على القلق. ويبدو لنا أنه من السهل جدا في هذا الصدد الإجابة بسرعة شديدة على السؤال الأول في الورقة المفاهيمية بشأن المستفيد من الحالة الراهنة. إنهم أولئك الذين يعتقدون أنهم لا يستفيدون إلا قليلا من السلام أو مجرى الحياة العادية المبني على العدل والإنصاف، والإرهابيون الذين عقدوا العزم على تقويض الثقة بين الشعوب والأديان.

لا توجد حلول سهلة للتحديات المتعددة والمعقدة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط. بيد أن الحاجة إلى اتباع نهج شامل وكلي في معالجة التحديات والتهديدات المتعددة والمعقدة التي تواجه المنطقة لم تكن قط أكثر إلحاحا مما هي عليه في هذا الوقت بالذات. وفي الواقع، إن التطورات الحاصلة

يوميا تجعل من الواضح أن المرء لن يكون متوهما إذا ما اعتقد أنه من الممكن أن نرى ضوءا في نهاية النفق.

إننا كثيرا ما نتكلم عن كيف أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سيكون مآلها الفشل من دون إطار سياسي واستراتيجية سياسية لتوجيهها وتحديد غايتها. وهذه المشكلة أكثر بروزا وأكثر وضوحا على الصعيد العالمي، بما في ذلك فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما، في هذا الصدد، فيما يتعلق بقضية فلسطين. إن من المستحيل التشكيك في الادعاء بأن النهج العسكري، وليس أولوية العمل السياسي، هو الذي يحتل مركز الصدارة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط، بوصفه الوسيلة المختارة لحل المنازعات وأوجه سوء التفاهم والنزاعات.

وهذا يقربنا جدا من تناول السؤال الرئيسي الثاني في الورقة المفاهيمية، والذي يتساءل عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحديد ومعالجة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ومن الواضح، كما أشرنا ضمنيا في ما سبق، أن الخطوات التي يتعين اتخاذها يجب أن تكون سياسية ودبلوماسية، تستند إلى العدل وتهدف إلى معالجة المطالب والشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية. إن من النادر جدا بالفعل – من دون إنكار الظروف الاستثنائية – أن يؤدي النهج العسكري إلى إرساء الأساس للسلام الدائم والمستدام بين الدول. وهذا الأمر أكثر أهمية اليوم حيث تجعل الآثار المدمرة للحرب اللجوء إليها تهديدا وجوديا.

وبالتالي، فإن الإجابة على المسألة التي يبدو أن السؤال الثاني يطرحها نجدها في سياق تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446). وهذا يعني أنه ينبغي لنا أن نستثمر المزيد في الدبلوماسية وبالتالي سنضمن أولوية العمل السياسي، وهو ما ينبغي في الواقع أن يكون المهمة الرئيسية للأمم المتحدة ومجلس الأمن، الذي يفترض أن يكون رأس الحربة لهذه الهيئة العالمية في كفالة السلام والأمن الدوليين.

وهذا ينطبق على جميع حالات النزاع الصعبة في الشرق الأوسط. فبالنظر إلى وجود إرادة سياسية والتزام لا لبس فيه بالتوصل إلى نتائج مربحة للجميع تستند إلى العدالة والأمن للجميع، لا نعتقد أنه سيكون من المستحيل إحراز تقدم بخصوص أي من حالات النزاع في الشرق الأوسط، وبالتالي، في منطقتنا، منطقة القرن الأفريقي. غير أنه يجب إيلاء الأولوية للحوار الصادق. وفي ذلك الصدد، من المهم للغاية أن تضطلع الأمانة العامة بدورها الصحيح من خلال توفير تحليلات لحالات النزاع بأكبر قدر ممكن من الموضوعية من دون خوف أو محاباة. ولا مفر من وجود اختلافات في تفسير الوقائع وهو أمر مقبول بشكل أو بآخر، ولكن لا يمكن السماح بأن تكون لنا وقائعنا الذاتية.

وتلك عقبة رئيسية أمام نجاح الجهود الدبلوماسية.

و الإجابة على السؤال الأخير تدلّ على الحاجة إلى الوحدة داخل مجلس الأمن، وقبل كل شيء في عزل وتهميش وهزم أعداء السلام، الأمر الذي يتطلب التزاماً لا لبس فيه بمكافحة الإرهاب. وربما تكون سورية خير مثال على فعل المزيد لإيجاد بعض الوضوح فيما يتعلق بالشوط الأخير، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة الإرهاب. ويبدو لنا أن هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة في هذا المجال.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على ما أكدنا عليه دائماً – إنه لا يمكن تجاهل القضية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، لن ينجح أي جهد دبلوماسي في توفير حل مستدام ما لم يُعالج النزاع الفلسطيني على أساس حل الدولتين. وهذا أمرٌ بالغ الأهمية أيضاً للسلم والأمن الدوليين.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم،

التي تمكننا من معالجة أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن – الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وأودّ أيضاً أن أرحب اليوم بمقدّم الإحاطة الإعلامية، السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، الذي رسم للتو صورة قاتمة عن المنطقة، بما في ذلك الاتجاهات السلبية الرئيسية المؤسفة التي تزعزع الاستقرار في قلب الشرق الأوسط وخارجه.

إن الحروب التي تُشن الآن باستخدام أسلحة متطورة، لكنها محظورة، مثل الأسلحة الكيميائية، لها آثار مدمرة يصل مداها حتى أفريقيا. وفي الوقت نفسه، تواصل الطائفية والتعصب وحتى التمييز الديني تقسيم المجتمعات الوطنية التي كانت تعيش بسلام معاً ذات يوم في العديد من بلدان المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال أعمال الإرهاب والتطرف العنيف المؤذية ترتكب، وفي كثير من الأحيان على يد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في شمال أفريقيا وغرب أفريقيا ووسط أفريقيا وشرق أفريقيا. ويمكن لانتشار الإرهاب أن يتفاقم إذا لم تتم هزيمة منظمات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية وداعش وجبهة النصرة في العراق وسورية وإذا حاولت هذه المنظمات إقامة معاقل في مناطق جديدة أكثر اعتدالاً. ويجب أن ندرس هذه التهديدات الجديدة بغية تحديد الحلول الممكنة للتراعات المختلفة التي تجتاح الشرق الأوسط. وسأذكر بعضاً منها اليوم.

لقد ظهرت هذه التهديدات واندرجت في قائمة التراعات الطويلة الأمد التي يعالجها مجلس الأمن، مثل التراع الإسرائيلي – العربي. ونحن جميعاً نتفق على أن القضية الفلسطينية ما زالت هامة. ولا حاجة إلى أن يعيد الوفد السنغالي تلخيص الوقائع التي سبق للسيد ملادينوف إيجازها. وأود ببساطة أن أؤكد من جديد إيماننا بضرورة حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، وحيث القدس الشرقية هي عاصمة لفلسطين. ويود الوفد السنغالي أن يدعو الإسرائيليين والفلسطينيين – وهم الطرفان الوحيدان القادران على إعطاء السلام فرصة حقيقية – بدعم من المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن والمجموعة الرباعية وبلدان المنطقة، إلى بذل الجهود الحازمة لتطبيق القانون الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويرحب الوفد السنغالي بالجهود الدبلوماسية للعديد من البلدان، مثل فرنسا ومصر والأردن والاتحاد الروسي. ويعرب عن آمال كبيرة في نجاح الجهود الجارية بالفعل وبقيادة بلدكم، سيدتي الرئيسة. لقد ذكر المراقب عن فلسطين آنفاً أن الرئيس محمود عباس سيجتمع قريباً مع الرئيس ترامب. وإننا نعلق أيضاً آمالاً كبيرة على هذا الاجتماع. وفي السياق نفسه، نرحب بتجديد التركيز على مبادرة السلام العربية خلال آخر مؤتمر قمة لجامعة الدول العربية. وهي مبادرة تدعو إلى السلام الشامل بين إسرائيل وبلدان المنطقة إلى جانب توفير حل للتراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس وجود دولتين. وهي تستحق دعمنا.

ويشجع وفد بلدي ما تتخذه الأمم المتحدة من خطوات، بالاشتراك مع السلطات الفلسطينية المختصة والأطراف المعنية، من أجل إيجاد حل للمشاكل المتكررة للإمداد بالمياه والصرف الصحي والكهرباء في غزة، التي لا تزال تواجه أصعب القيود الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية. وأود أيضاً أن أرحب بإطلاق الفلسطينيين في ٢٢ شباط/فبراير خطة التنمية الوطنية لفلسطين ٢٠١٧-٢٠٢٢، والتي تركز على المواطنين، لأن البعد الإنمائي للتراع هام بقدر أهمية الأبعاد السياسية والأمنية.

ومن مسؤوليتنا، أولاً وقبل كل شيء، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، ومن مسؤولية المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة

تحديد وتكثيف الجهود الدبلوماسية التي تعزز تجديد روح المشاركة لضمان أن الفلسطينيين، مثل الإسرائيليين، يمكن أن تكون لهم دولة قابلة للحياة وذات سيادة داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً وعاصمتها – وأكرر – القدس الشرقية.

وفيما يتعلق بالنزاع السوري، الذي يدخل عامه السابع، تؤكد السنغال من جديد تضامنها مع الشعب السوري، الممزق والذي يواجه الدمار والخراب الهائلين. ولهذا السبب تكرر السنغال إيمانها الراسخ بحل سياسي تفاوضي شامل، يأخذ في الحسبان جميع الأبعاد المعقدة للأزمة السورية، ولا سيما على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وينبغي لعودة السلام في سورية أن تترافق مع الحاجة إلى تسليط الضوء على الادعاءات باستخدام الأسلحة المحظورة، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين.

وبالمثل، يشجع وفد بلدي الحكومة العراقية، بدعم من التحالف الدولي والجهات الفاعلة الأخرى، على المثابرة في جهودها الرامية إلى دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

الانتصارات العسكرية الهامة التي تحققت ضد ذلك التنظيم، لا سيما في الفلوجة، إلى جانب التقدم الملحوظ الذي نشهده في الموصل، تثبت أنه يمكن هزيمة الإرهاب والأيديولوجية التي يقوم عليها.

ونرى أن الأولوية هي حماية المدنيين وإعادة التعمير على الصعيد الوطني، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين عانوا خلال عامين من الاحتلال، مع مراعاة ضرورة المصالحة فيما بين مختلف الفصائل في البلد. ولا يساورني أي شك في أن الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ستواصل الاضطلاع بأنشطة لصالح البلد فيما يخص الأبعاد الثلاثة: السياسية والأمنية والإنسانية.

وفيما يتعلق باليمن، فإننا نؤكد من جديد اقتناعنا بأن حلا سياسيا تفاوضيا بين الأطراف، مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى شرعية الحكومة اليمنية، ومع مراعاة مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وحده من شأنه أن يسفر عن تحقيق السلام والاستقرار في بلد يعاني من أسوأ كارثة إنسانية. وهذا الحل من شأنه أيضا أن يساعد على منع المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وغيرها، من ترسيخ جذورها.

ومن خلال التصدي لتلك التحديات، وباستخدام نهج شامل قائم على العدالة وحقوق الإنسان، ووضع آفاق سياسية واضحة، سنسهم نحن أعضاء المجلس في التصدي للجماعات الإرهابية والمتطرفة وسنساعد منطقة الشرق الأوسط في أن تصبح ملاذا للاستقرار والسلام والأمن.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال إيطاليا مقتنعة بأن السلام العادل والدائم بين إسرائيل وفلسطين يجب أن يستند إلى الحل القائم على وجود دولتين، باعتباره الهدف الوحيد الذي يمكن تحقيقه نتيجة للمفاوضات المباشرة بين الطرفين. وهذا يتفق أيضا مع الموقف الذي التزم به الاتحاد الأوروبي منذ سنوات. وبالإضافة إلى جهود جميع الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة، بما في ذلك التي يبذلها المنسق الخاص والمجموعة الرباعية، تابعنا بتفاؤل آخر محاولة من جانب الولايات المتحدة للتواصل مع الطرفين، والتي نثق بأنها يمكن أن تمهد الطريق نحو التوصل إلى نتائج ملموسة.

وبهذه الروح، فإن المشاركة الإيجابية للجهات الفاعلة الإقليمية أمر بالغ الأهمية، وكذلك مشاركة بقية المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نحن مستعدون للنظر في مخططات

دبلوماسية جديدة تهدف إلى تحقيق حل تفاوضي، شريطة أن تظل ضمن حدود إطار أوسلو.

لكن الجهود البناءة يمكن أن تحيد عن مسارها بسبب خطوات غير مفيدة على أرض الواقع. ينبغي تجنب الإجراءات الانفرادية من قبل جميع الأطراف، إن أردنا استعادة الثقة المتبادلة. وفي الوقت نفسه، نؤيد بقوة كافة أشكال التعاون العملي الممكنة بين الطرفين في مجالات مثل الحصول على المياه والطاقة والصرف الصحي والأمن، من أجل تحسين الظروف المعيشية لجميع الفلسطينيين. وفي ذلك السياق، نشيد بالمبادرات التي تعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية، مثل مشروع البحر الأحمر – البحر الميت.

وأنتقل إلى التطورات الأخيرة في لبنان، تشجع إيطاليا السلطات اللبنانية على مواصلة العمل من أجل توطيد المؤسسات والاقتصاد. فعقب انتخاب الرئيس عون وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء الحريري، نشجع جميع الأحزاب السياسية اللبنانية على ألا تدخر جهدا من أجل التوصل إلى اتفاق على إجراء الانتخابات البرلمانية بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ستكون تلك خطوة حاسمة نحو استعادة أداء مؤسسات الدولة لمهامها بالكامل. وأود أن أذكر الأهمية التي توليها إيطاليا للتنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) من قبل جميع الأطراف في لبنان، بوصفهما حجر الزاوية للاستقرار الدائم على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ولا تزال العملية التدريجية لتوطيد المؤسسات اللبنانية تستلزم الدعم الكامل من المجتمع الدولي، ولا سيما المشاركة النشطة للأمم المتحدة. وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مثال على مدى قيمة عمل الأمم المتحدة في الشرق الأوسط. في أوقات انتشار النزاع، تمكنت القوة من توفير الأمن والاستقرار في منطقة عملياتها. وحققت القوة كذلك، عن طريق تعزيز التفاعل مع السكان من خلال أنشطة محددة، قدر كبير من الهدوء في جنوب لبنان، وكفلت السكينة التي طال انتظارها لإسرائيل عند حدودها الشمالية.

وعلاوة على ذلك، مع ارتفاع حدة النزاع السوري، أسهمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في حماية إسرائيل ولبنان من الحرب، وثبت أنهما درع ضد الجهات من غير الدول العاملة في المنطقة، والتي لا تزال أعمالها تنطوي على خطر تصعيد حاد، لا سيما في الجولان السوري. إن تجنب التصعيد يجب أن يظل من الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي. وتدعم ذلك بشكل خاص بلدان مثل إيطاليا التي تسهم في تشكيل بعثات الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار هناك.

لا يزال العنف يعصف بسورية ويتسبب في معاناة هائلة للشعب السوري. ومن مسؤوليتنا الجماعية إحياء فرص إحلال السلام. وفي هذا الصدد، كانت اجتماعات مجموعة الدول السبع التي عقدت الأسبوع الماضي، والتي تم توسيع نطاقها لتشمل بعض الجهات الإقليمية، حسنة التوقيت. ووجهت كافة البلدان في كلتا المناسبتين، اللتين عقدهما وزير خارجية إيطاليا، السيد ألفانو، رسالة دعم قوية للعملية السياسية وللجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، داعية إلى التنفيذ السريع للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي اجتماعات مجموعة الدول السبع، تم الترحيب بالجهود الرامية إلى إرساء وقف لإطلاق النار على نطاق البلد، بينما أعرب عن القلق إزاء انتهاكات وقف إطلاق النار. ويجب أن يظل الوقف الفعلي للأعمال العدائية، فضلا عن الوصول الإنساني الكامل، هدفنا وأولويتنا، لأنهم يصبان في عملية جنيف بتهيئة بيئة تفضي إلى المحادثات السياسية.

والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية المرتكبة في سورية أمر حاسم الأهمية لمنع المزيد من الوحشية واستمرار انتهاك القواعد الدولية. جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات

للقانون الدولي سيحاسبون في ذلك الإطار. ونؤيد تماما تحقيقات بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية في هجوم خان شيخون، وندعو الحكومة السورية وجميع الأطراف إلى التعاون بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى يتسنى التعجيل باختتام تحقيقاتها.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى مسألتين لهما بعد إقليمي: مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش، ومحنة اللاجئين والمهاجرين.

داعش في موقف دفاعي وتفقد الأراضي. بيد أن التحديين الرئيسيين اللذين يلوحان الآن هما: تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، وهو ضروري لمنع ظهور داعش مرة أخرى، ومكافحة التهديدات المتبقية للشبكة الإرهابية عبر الوطنية، بما في ذلك شبكة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وأخيراً، أنتقل إلى مسألة الأشخاص المتنقلين في منطقة الشرق الأوسط. إن إيطاليا كونها في صدارة طوارئ الهجرة في البحر الأبيض المتوسط وتنشر عددا لا يحصى من الموارد لتقديم المساعدة المنقذة للحياة للمهاجرين واللاجئين، فإنها تقدر الجهود الهائلة التي تضطلع بها البلدان في المنطقة، مثل لبنان والأردن، التي تتحمل عبء استضافة مئات الآلاف من اللاجئين، وبالتالي، تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي الثابت. أي حل يهدف إلى إحلال السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط سيتطلب أيضا ضرورة التصدي فورا وعملياً لمحنة هؤلاء الناس، استنادا إلى ركيزتين هما الأمن والتضامن.

السيد أبو العطا (مصر): تموج منطقة الشرق الأوسط بالنزاعات والتراعات المستمرة والمتزايدة التي بلغت حدا غير مسبوق في التاريخ الحديث. لقد تحدثنا وناقشنا كثيرا كيفية مواجهة مخاطر الانزلاق إلى فوضى شاملة في المنطقة، وطالما حذرنا من أن استمرار الظلم الواقع على الشعوب العربية بالذات، سواء جراء تدخلات خارجية أو احتلال الأراضي العربية في فلسطين وسورية، إنما سيسهم بلا شك في خروج الأمور عن السيطرة. إلا أن تلك التحذيرات على مدار عشرات السنين لم تلق الاهتمام الكافي وتُركت الأمور بلا حسم، وأصبحت إدارة النزاعات هدفا في حد ذاته دون تغير في النهج أو محاولة حقيقية للحل.

إن وجود هذا البند المطروح اليوم – وهو الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين – على جدول أعمال مجلس الأمن على مدار السنوات الطويلة الماضية له دلالات مهمة وكاشفة واسترشادية في الوقت ذاته. فهو يعكس إدراكا وإقرارا من الجهاز الدولي المعني بحفظ السلم والأمن الدوليين بمحورية القضية الفلسطينية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط ككل وتأثير الأخيرة بطبيعة الأحوال على الأمن والسلم الدوليين. فرغم تعدد النزاعات التي اشتعلت خلال الفترة الماضية في المنطقة، يظل غياب تحقيق العدالة واستمرار الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني الذي عاش بلا وطن أو تحت وطأة الاحتلال على مدار نصف قرن كامل هو الأزمة الأكثر قدما والأكثر كشفا للخلل الشديد في تحقيق العدالة في تلك المنطقة المحورية.

ويتعين علينا جميعا أن نتصور هذا المشهد الممتد جيدا، مشهد معاناة هذا الشعب عبر السنين في تقييد الحرية والاستيطان وهدم المنازل، أو من العيش حبيسا خلف جدار عازل في الضفة الغربية، أو تحت الحصار في قطاع غزة، يتعين تصوره لكي ندرك تأثيره على أجيال كاملة عاشت حبيسة له طوال حياتها بلا أفق سياسي يساعدها حتى على أن تحلم بمستقبل أفضل.

إن استمرار قضية الشرق الأوسط بلا حل نهائي أمر يتناقض مع واقع الأمور ومع حقيقة إدراك المجتمع الدولي بأسره لمحددات التسوية الواضحة المتفق عليها في المرجعيات

الدولية، والمتسقة مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة الذي نص في أول مادة منه على حق الشعوب في تقرير مصيرها باعتباره أهم المقاصد التي أُنشئت من أجلها المنظمة الدولية.

ولعله من الأهمية التذكير هنا بأن العمل في إطار الأمم المتحدة لا، ولم يكن يوما، يستهدف نصرا على أحد أو نزع الشرعية عن دولة أو أخرى أو فرض حلول غير مقبولة للمنطق السليم أو مبادئ القانون الدولي. فعلينا أن نتذكر دوما أن تلك المنظمة كانت منشأ دولة إسرائيل وأن لجوء الفلسطينيين إليها لا يعكس سوى التزام بالطريق السلمي والقانوني، ولا يستهدف سوى إعمال العدل سعيا لاستكمال حل الدولتين الذي تيقن المجتمع الدولي من كونه الحل الأمثل للجانبين، دولة إسرائيلية وأخرى فلسطينية وفقا لخيارات الشعبين وتحقيقا لمصلحتهما. الشعب الفلسطيني الذي يسعى لاسترجاع حقه في العيش بكرامة في وطنه والشعب الإسرائيلي الذي يسعى أيضا للعيش بأمان وفي إطار من علاقات حسن الجوار في وطنه. حل الدولتين وفقا للمحددات الواردة بقرارات هذا المجلس وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والتي نصت بوضوح على التفاوض بين الجانبين على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس الشريف.

لقد استسهل البعض في الماضي مقاربة إدارة القضية الفلسطينية من خلال المساعدات والمحفزات، بسبب تخوف ليس في محله من التطرق المباشر لصلب النزاع وبناء على اعتقاد خاطئ بأن مفهوم إدارة النزاع قادر على تسكين الألم أو الحفاظ على وضع قائم. ودعوني أكرر اليوم مجددا تحذيرنا من خطأ هذا المفهوم، فما يراه البعض مسكنا للآلام، قد فقد تأثيره على مدار السنين، وما يراه وضعا قائما هو في حقيقة الأمر تراجع تدريجي وقنبلة موقوتة سيكون انفجارها حتميا آجلا أو عاجلا. وقد نجد أنفسنا عندئذ عاجزين عن السيطرة على الأمور. وتدرك مصر ما تقدم. ولعل تاريخ معاهدتها مع إسرائيل الذي أسس لمفهوم السلام في المنطقة شاهد على ذلك، كما تدركه جيدا الدول العربية، وانعكس هذا الإدراك العربي في الفعل وليس القول من خلال المبادرة العربية التي تكرس وتؤسس لسلام شامل في المنطقة.

ومن ثم، فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى تشجيع هذا التوجه والعمل على مقاربة جادة يستهدف التسوية وعودة الحقوق إلى أصحابها بعيدا عن أفكار التهدئة المؤقتة التي فقدت تأثيرها الفعلي.

أود في النهاية أن أؤكد على الدعوات التي أطلقتها مصر مؤخرا على أعلى مستوى للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني للعودة إلى مائدة المفاوضات ووضع مصالح الشعبين نصب أعينهما. فالتفاوض سيظل هو السبيل الرئيسي والأمثل لتسوية النزاع. كما أود أن أعرب عن تثميننا وتقديرنا للحماس الذي نلمسه مؤخرا لدى القوى الدولية، بما في ذلك أصدقاء إسرائيل، للتوصل إلى تسوية سياسية نهائية ترسخ لسلام شامل وعادل في المنطقة.

وستعمل مصر خلال الفترة المقبلة مع الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية ومع القوى الدولية لتحقيق هذا الهدف المشترك، وفقا لحل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام ومقررات الشرعية الدولية ذات الصلة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في هذا الصباح.

إن أسباب النزاع في الشرق الأوسط يصعب تحديدها نظراً لطابعها الذي طال أمده وتعقيدها، لكننا سنحاول أن نذكر أسبابا قليلة منها. والسبب الأول هو الالتزامات التي لم تفي بها الدول

التي احتلت منطقة الشرق الأوسط بتفويض من عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى. والسبب الثاني هو تنفيذ سياسات تغيير الأنظمة. والسبب الثالث هو الغزو في المنطقة دون إذن من مجلس الأمن وفي انتهاك للقانون الدولي. والإرهاب، بالطبع، سبب آخر وكذلك التنافس على الموارد الطبيعية.

كما حدد الملك عبد الله الثاني ملك الأردن، في مؤتمر القمة العربية الأخير الذي عقد في بلده منذ بضعة أيام، أحد أسباب الحالة المأساوية التي تشهدها المنطقة، حيث قال:

(تكلم بالإنكليزية)

”لن يتحقق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط دون التوصل إلى حل عادل وشامل لقضية فلسطين، القضية الجوهرية في الشرق الأوسط، استنادا إلى حل الدولتين“.

(تكلم بالإسبانية)

ونود أيضا أن نكرر كلمات البابا فرانسيس خلال اجتماع مع أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى الكرسي الرسولي: ”لا يجوز لأي نزاع أن يصبح عادة يبدو وكأنه لا يمكن الإقلاع عنها“. والإسرائيليون والفلسطينيون بحاجة إلى السلام. ومنطقة الشرق الأوسط برمتها بحاجة ماسة إلى السلام.

وبالمثل، قال الأمين العام في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ما يلي:

”إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس مجرد أحد النزاعات العديدة في المنطقة. فهو من نواح كثيرة جرح غائر طويل الأمد يغذي التوتر والنزاع في جميع أنحاء الشرق الأوسط“.

إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تأتي اليوم إلى المناقشة المفتوحة الهامة مع ضرورة ملحة للحصول على معلومات موثوقة ومباشرة من شأنها أن تستكمل معلوماتنا عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونحن نشهد مرة أخرى أفعالا تقوض حل الدولتين المنشود منذ فترة طويلة.

وقبل بضعة أيام، وبالتحديد يوم الخميس ٣٠ آذار/مارس، علم المجتمع الدولي بقرار اللجنة الوزارية الإسرائيلية للأمن القاضي ببناء أول مستوطنة منذ ٢٠ سنة في منطقة إميك شيلو، الواقعة في الضفة الغربية المحتلة. وهذا السلوك المتكرر من جانب إسرائيل يشكل تحديا لمجلس الأمن الذي جُسدت آراؤه في قرارات عديدة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اتخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كما أنه انتهاك صارخ لمطالبة إسرائيل بأن توقف فورا وبصورة كاملة جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ويمكن أن يبدو من الإطناب بعض الشيء أنه في كل مرة نتناول المسائل المتعلقة بالحالة في فلسطين في هذه الهيئة، أعود إلى ما يقرب من ٥٠ عاما من عدم امتثال إسرائيل لمطلب جميع الشعوب بالإجماع بأن توقف أنشطتها التوسعية والاستيطانية. وفي هذه السنوات الخمسين، كان العالم يشاهد، في عجز وحيرة، حكومات تقرر، يوما بعد يوم، أن تتصرف بالتواطؤ مع مروجي الحروب ضد سكان لا يريدون سوى ممارسة حقهم الإنساني في الحياة وتقرير المصير.

يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تركز على هذه الحالة وعلى تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونكرر طلبنا بأن يكون التقرير الفصلي المقبل بصيغة مكتوبة، وأن يتضمن بالتفصيل تقييما لحالة تنفيذ القرار. وبالمثل، كما فعلنا في الماضي، نكرر التأكيد على ضرورة إثراء التقرير بخرائط تفصيلية للمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونعتقد أن من مسؤولية أعضاء مجلس الأمن التي لا مناص منها، العمل دون إبطاء على كفالة أن توقف إسرائيل أنشطتها الاستيطانية

غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تمتنع عن القيام بأعمال ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة. ويجب على حكومة إسرائيل إبداء الإرادة السياسية والالتزام بحل الدولتين.

ونحن نتفق مع بعض زملائنا في جلسة اليوم الهامة الذين قالوا إن الحل القائم على وجود دولتين لا يمكن، بل لا ينبغي أن يصبح الوهم القائم على وجود دولتين. ومن الواضح تماما أن هناك دولة قائمة بالاحتلال وأن هناك أراض محتلة، وهذا هو الفرق الكبير بالمقارنة مع النزاعات الأخرى في المنطقة. وهذا هو السبب في أن لدينا القانون الدولي، وكذلك القرارات التي اتخذها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، وقرارات اليونسكو، وفتوى محكمة العدل الدولية، وقرارات هذا المجلس ذاته. وبوليفيا تؤيد بالطبع جميع عمليات السلام التي أنشئت من أجل تسوية هذه المسألة بطريقة سياسية وتفاوضية وعن طريق الحوار، ونؤيد إطار مبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية التي تسهم في تحقيق هذا الهدف.

وتكرر دولة بوليفيا المتعددة القوميات التأكيد على تأييدها للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته الحرة المستقلة وذات السيادة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ الدولية، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ومن الأهمية بمكان ألا يكتفي المجلس بالاعتراف بحق الشعوب في السلام، ولكن أن يعمل على كفالة ذلك الحق، حق الشعب الفلسطيني في السلام، وحق الشعب الإسرائيلي في السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود إبلاغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة اليوم خلال ساعة الغداء، إذ إن لدينا عددا كبيرا من المتكلمين. كما أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو أن تتفضل الوفود التي لديها بيانات طويلة بتعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية) تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم باسم حركة عدم الانحياز في هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وهو موضوع توليه الدول الأعضاء الـ ١٢٠، التي تتألف منها حركتنا، أهمية بالغة، ولا سيما اليوم ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الثانية الستين للمؤتمر الأفريقي – الآسيوي الذي عقد في باندونغ بإندونيسيا، والذي أرسى الأسس لإنشاء حركة عدم الانحياز.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن امتناننا للسيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الشخصي للأمين العام والمنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية القيمة.

خلال مؤتمر القمة السابع عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عقد بجزيرة مارغاريتا في فنزويلا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا على تضامنهم الثابت مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن دعمهم الثابت لقضيته العادلة، وبنفس الوقت دعوة الدول الأعضاء في الحركة إلى تجديد التزامها ومواصلة تعزيز وتنسيق جهودها الرامية إلى تحقيق العدالة وصون حقوق الشعب الفلسطيني، في ضوء الحالة الحرجة السائدة وتضاؤل فرص التوصل إلى حل سلمي.

وفي هذا الصدد، نشدد على أن إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية بجميع جوانبها، يظل أولوية على جدول أعمال حركة عدم الانحياز. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد من جديد أن الاحتلال الإسرائيلي المستمر، والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ككل،

لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وهو يتطلب اهتماما وعلاجا عاجلين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبطبيعة الحال، ميثاق الأمم المتحدة ذاته. وفي هذا الصدد، تقف حركة عدم الانحياز على أهبة الاستعداد للإسهام في التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي، وتدعو إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لدعم هذا الهدف، مع التنويه إلى مسؤوليات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الصدد، بما في ذلك ما أعيد تأكيده مؤخرا في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يحدد الشروط والمعايير الأساسية لتحقيق هذا الحل.

وقد رحبت حركة عدم الانحياز ترحيبا كبيرا بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وأيدته في بيانها المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ولا تزال حركة عدم الانحياز تدعو إلى احترام القرار وتنفيذه، مشددة على أن معالجة الحالة في الميدان، وتخفيف حدة التوترات وتهيئة بيئة مناسبة للسعي إلى السلام، تبقى أمورا محورية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقرير الأول للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي قدمه السيد نيكولاي ملادينوف إلى مجلس الأمن شفويا (انظر S/PV.7908). غير أننا نكرر التأكيد على ضرورة تقديم تقرير موضوعي خطي تنفيذا لمسؤوليات المجلس ودعما لواجباته في النهوض بأهداف القرار، ولا سيما في ضوء استمرار عدم اكتراث إسرائيل بمجلس الأمن وقراراته.

وتعرب حركتنا عن بالغ قلقها إزاء التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما استمرار السياسات والتدابير غير القانونية وتصعيدها من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تهدف إلى توسيع حملتها الاستيطانية غير القانونية وزيادة ترسيخ احتلالها الذي دام نصف قرن منذ غزوها للأرض الفلسطينية، وانتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني.

وعوضاً عن وقف انتهاكاتها وعكس التوجهات السلبية على أرض الواقع وإثبات التزامها بحل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، حسبما يطالب مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته، تواصل إسرائيل التصرف بازدراء إزاء المجلس وانتهاك التزاماتها القانونية.

وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء في الحركة تدين بشدة القرارات الاستفزازية الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالمضي في أنشطتها الاستيطانية في خرق خطير للقانون الدولي وانتهاك مباشر ومتعمد لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما أننا نشعر بالقلق والاستياء الشديدين للازدراء الصارخ من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لقرار مجلس الأمن الذي لا لبس فيه بهذا الشأن، والذي أكد مجدداً وبوضوح أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ليس لها أي حجية قانونية وتشكل انتهاكات صارخة بموجب القانون الدولي الذي يدعو إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فوراً وكلياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى الاحترام الكامل لجميع التزاماتها القانونية، بما في ذلك في إطار اتفاقية جنيف الرابعة. وتُذكر الحركة كذلك بدعوة مجلس الأمن لوضع حد لكافة أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الترويع، فضلاً عن جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير.

وفيما يتعلق بغزة، ما زال الوضع يشكل مصدر قلق بالغ للحركة. فاستمرار عرقلة إعادة الإعمار وتباطؤ وتيرة الانتعاش للغاية في غزة جراء استمرار الحصار الإسرائيلي غير المشروع أضطر آلاف الأسر إلى أن يظلوا مشردين أو نازحين وحال دون إعادة بناء البنى التحتية الحيوية، مما يؤثر بشكل خطير على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والظروف البيئية. ونكرر دعوتنا إلى رفع الحصار

الإسرائيلي لقطاع غزة بالكامل، مع التأكيد أيضاً على ضرورة معالجة الأزمة في غزة على نحو شامل، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في سياق الحالة العامة لاستمرار الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام ١٩٦٧، والنداءات الواضحة إلى إنهاء هذا الاحتلال الذي دام نصف قرن.

علاوة على ذلك، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد إدانتها بأقوى العبارات لانتهاكات إسرائيل الممنهجة لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك، في جملة أمور، قتل وإصابة المدنيين عمداً، بما في ذلك المتظاهرين السلميين والغارات العسكرية العنيفة؛ بما في ذلك وبالأخص في مخيمات اللاجئين، وترويع السكان المدنيين؛ وسجن واحتجاز الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء؛ ومصادرة الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل الفلسطينية؛ والتهجير القسري للفلسطينيين، وخاصة المجتمعات البدوية؛ وممارسة المستوطنين للإرهاب والعنف ضد المدنيين الفلسطينيين. ونذكر المجلس بواجباته في هذا الصدد.

وحركة عدم الانحياز تكرر نداءاتها من أجل تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ من دون إبطاء وإيجاد حل عادل ودائم وشامل وسلمي، وتؤكد مجدداً استعدادها للتعاون ودعم كل الجهود ذات الصلة، تمشياً مع القرارات المتخذة في مؤتمر القمة السابع عشر المعقود في جزيرة مارغريتا الذي أعلن خلاله عام ٢٠١٧ سنة دولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

كما تدين الدول الأعضاء في الحركة بأشد العبارات الممكنة أعمال العدوان التي ارتكبتها إسرائيل ضد الجمهورية العربية السورية في ١٧ آذار/مارس وتعتبر تلك الأفعال انتهاكاً خطيراً للسيادة السورية وخرقاً للقانون الدولي ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤. وفي هذا الصدد، نطالب مجلس الأمن بأن يتحمل مسؤوليته بإدانة أعمال العدوان تلك بوضوح، واتخاذ التدابير الضرورية للحيلولة دون تكراره واعتبار إسرائيل مسؤولة عن تهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ختاماً، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد إدانتها لكل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل. وفي هذا الصدد، واتساقاً مع موقفنا المبدئي، نطالب مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): إنني على يقين من أنكم، سيدتي الرئيسة، تتفقون معي وكل أعضاء المجلس في أننا جميعا في هذه القاعة نشعر بنفس الإحباط من مناقشة بند جدول الأعمال المتعلق بقضية فلسطين كل ثلاثة أشهر. ونحن جميعاً نتمنى أن يكون هذا البند، وهو الأقدم والأكثر حضوراً على جدول أعمال هذه الهيئة منذ إنشاء الأمم المتحدة، قد حذف من جدول الأعمال، وأن تسوية عادلة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط قد تحققت ونفذت، استناداً إلى القرارات العديدة التي اتخذها المجلس، ولا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام.

ومما يؤسف له، أنه لا بد من الاعتراف بأن هذا الاحتمال مافتئ ينسل من بين أيدينا، وبالتالي تزداد جذور القضية الفلسطينية رسوخاً في جدول أعمال هذه الهيئة. حقاً، كيف

يمكن أن يتحقق حل عادل ودائم، وأن تنشأ دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء ومتصلة الأراضي، بينما ووفق، أولا، على بناء ٦ ٠٠٠ وحدة استيطانية إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية منذ بداية هذا العام؛ ثانياً، اعتمد في شباط/فبراير الماضي قانون يُقنن المستوطنات التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة بأثر رجعي؛ ثالثاً، وافقت إسرائيل قبل بضعة أسابيع فحسب على بناء موقع استيطاني جديد بالكامل؟

وفي كانون الثاني/يناير الماضي، وأثناء مناقشة بشأن الدبلوماسية الوقائية (انظر S/PV.7857)، ذكّر وفدي المجلس بمبادرة لبنان في عام ٢٠١٦ بالتماس المساعي الحميدة للأمين العام، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والفقرة ١٠ من منطوق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في تعيين الحدود البحرية المتنازع عليها والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل، مشدداً على أن عدم حسم تلك المسألة سيظل مصدراً للنزاع الذي يهدد السلم والأمن في منطقتنا. وبينما كنا نتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن نتائج جهود المنسق الخاص للبنان في هذا الصدد، وفي تحدٍ صارخ للقانون الدولي ومحاولة واضحة لتقويض المساعي الحميدة للأمين العام، هددت إسرائيل في رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير، بأنها ”لن تسمح“ بما أشارت إليه على أنه،

> ”أنشطة اقتصادية غير مصرح بها، بما في ذلك، في جملة أمور، منح دولة أخرى حقوقاً لأي طرف ثالث؛ وأنشطة استكشاف أو حفر أو تنقيب عن الموارد الطبيعية في مناطق بحرية تؤكد إسرائيل أن لها حقوقاً سيادية وولاية قضائية فيها“.

وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام، ردت حكومتي على هذه التهديدات بتكرار التزام لبنان الطويل العهد بالقانون الدولي، ولا سيما بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بتعيين الحدود البحرية.

ومع ذلك، لم تكن تلك هي التهديدات الإسرائيلية الوحيدة ضد بلدي، فبعد أسابيع قليلة فحسب، هدد نفتالي بينيت، وزير التعليم الإسرائيلي، في مقابلة مع صحيفة هاآرتس بتاريخ ٣ آذار/مارس بشن ”هجوم واسع النطاق على البنية التحتية المدنية جنباً إلى جنب مع عمليات جوية وأرضية إضافية“ تستهدف ”المؤسسات اللبنانية وبنيتها التحتية ومطارها ومحطات الطاقة ومفارق الطرق“ على طول ”قواعد الجيش اللبناني“ بهدف ”إعادة لبنان إلى العصور الوسطى“.

أقل ما يمكن قوله هو أن تلك الكلمات هي كلمات خسيسة. ولا شيء أكثر وحشية من تهديد المدنيين. أما التهديد الشنيع بإعادة لبنان إلى العصور الوسطى، فإن الشيء الوحيد الذي يذكرنا به هو ظلام العصور الوسطى.

ومع كل تلك التهديدات، وانتهاكات إسرائيل المستمرة لسيادة بلدي الموثقة والمسجلة في العديد من الرسائل التي وجهتها بعثة بلدي إلى مجلس الأمن، أود الآن أن أسأل ما إذا كان الوقت قد حان لأن يدين المجلس هذه الأعمال بوصفها أعمالا انتهاكات صارخة ومتعمدة لميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ الأساسية للقانونين الدولي والإنساني، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتظل حكومتي مع ذلك، ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بكامله، وتحث المجلس مرة أخرى على إظهار القيادة وإجبار إسرائيل على التقيد بالتزاماتها الواضحة بموجب ذلك القرار.

وأخيرا، هل أنا بحاجة إلى تذكير المجلس بأنه قد تمت الإشادة بمكافحة لبنان للإرهاب؟ وأود أن أشكر حكومتكم، سيدتي الرئيسة، إلى جانب العديد من الممثلين الآخرين في المجلس، على التزامهم الذي هو محل تقدير كبير، بدعم بلدي وتعزيز قدرة جيشنا على التصدي للتحديات المتعددة التي يواجهها الآن، والتي تتنوع بين مكافحة الإرهاب وحفظ الاستقرار، وصون سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): السيدة الرئيسة، أتقدم لكم بجزيل الشكر على رئاستكم القديرة لمجلس الأمن لهذا الشهر، كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الوافية هذا الصباح.

ويسرني سيدتي الرئيسة أن أتحدث اليكم اليوم بالأصالة عن بلدي الأردن وبالنيابة عن المجموعة العربية، بصفة الأردن رئيساً لمؤتمر القمة العربية في دورته الثامنة والعشرين.

يأتي هذا النقاش المفتوح في أعقاب اجتماعات القمة العربية التي التأمت في عمّان خلال الأسبوع الأخير من الشهر الماضي، والتي خرجت برسالة سلام، مؤكدة على أن العرب يريدون السلام ويريدون التقدم نحو حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، حلاً تجسده مبادرة السلام التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢، ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي، والتي لا تزال تشكل الخطة الأكثر شمولية وقدرة على تحقيق مصالحة تاريخية، تقوم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي، وتوفر الأمن والقبول والسلام لإسرائيل مع جميع الدول العربية.

وما رسالة مؤتمر القمة العربي، إلا دليل آخر على أن العرب يتبنون السلام الشامل والدائم خياراً استراتيجياً، يستوجب أن يُقابل من الطرف الإسرائيلي، السلطة القائمة بالاحتلال برغبة حقيقية في السلام. ونؤكد دعمنا مخرجات مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والذي جدد التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين كسبيل وحيد لتحقيق السلام الدائم، مشددين على رفضنا التام والمطلق لكل الخطوات الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض وتقوض حل الدولتين. ونطالب إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدعو إلى وقف الأنشطة الاستيطانية وأيضاً إلى إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وعلى المجتمع الدولي أن يدرك أن المنطقة لن تنعم بالسلام والاستقرار من دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على التراب الوطني الفلسطيني، على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. فالقضية الفلسطينية هي مفتاح الاستقرار في المنطقة وخارجها؛ ورفعُ الظلم عن الشعب الفلسطيني الشقيق كان ولا يزال واجباً أخلاقياً عالمياً.

كما نؤكد رفضنا لجميع الانتهاكات والإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في القدس الشرقية وفي المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة. وسيستمر الأردن، انطلاقاً من الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، بالقيام بمسؤولياته الدينية والتاريخية تجاه هذه الأماكن، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف.

ومن على منبر مجلسكم الموقر هذا، نطالب بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس، وخصوصاً القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) (١٩٦٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) والتي تَعتبِرُ كل إجراءات إسرائيل المستهدِفَة تغيير معالم القدس الشرقية وهويتها باطلةً. ونطالب دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، إذ أن فرض واقع جيوسياسي جديد في القدس، سيكون له تبعات وعواقب وخيمة على فرص تحقيق السلام، ويعمّق حالة عدم الاستقرار في المنطقة، لا بل ويعرض المنطقة إلى انفجار لا تُحمدُ عقباه.

لا تحتمل المرحلة الراهنة تأجيلاً للحلول أو إدارة للأزمات، فقد حان الوقت لاتخاذ قرارات حكيمة وبلورة أطر مشتركة قابلة للتطبيق تعكس بدورها إرادة دول المنطقة وشعوبها في التوصل إلى حلول دائمة وشاملة لنزاعات المنطقة. لذلك تؤكد الدول العربية مجدداً موقفها الثابت منذ نشوب الأزمة السورية بأن حلاً سياسياً يحقق طموحات الشعب السوري ويحافظ على سيادة وتماسك سورية، ووحدة أراضيها هو الحل الوحيد الذي سيضمن مستقبلا مستقرا منجزا للشعب السوري. ونؤكد هنا على ضرورة المضي قدماً في مفاوضات جنيف التي تشكل الإطار الوحيد لبحث الحل السلمي، وعلى أساس بيان جنيف واحد (S/2012/522، المرفق)، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، للبدء في ترجمة المجموعات الأربع للعملية السياسية الانتقالية على أرض الواقع. كما نؤكد أهمية محادثات أستانا لتثبيت وقف شامل لإطلاق النار على جميع الأراضي السورية.

وفي سياق تبعات الأزمة السورية، نحث المجتمع الدولي على تقاسم الأعباء مع الدول المضيفة للاجئين السوريين، خصوصاً تلك المجاورة لسورية، من خلال زيادة الدعم المالي المقدم لها لتتمكن من الاستمرار في تقديم الخدمات، وتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين السوريين وإعدادهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة ليصبحوا مساهمين فاعلين في إعادة إعمار سورية بعد انتهاء النزاع وعودتهم إليها.

إننا نشدد على دعمنا المطلق للعراق الشقيق في جهوده للقضاء على العصابات الإرهابية، وتحرير مدينة الموصل من عصابات تنظيم داعش، ونأمل من المجتمع الدولي دعم العراق في جهوده الرامية لتثبيت الاستقرار في المناطق المحررة، وتحقيق المصالحة الوطنية، عبر تكريس عملية سياسية جامعة لا تقصي أحداً.

كما نساند جهود التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، وإنهاء الأزمة اليمنية، على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ونشدد على ضرورة تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا، ودعم المؤسسات الشرعية الليبية. ونؤكد كذلك دعمنا لجمهورية الصومال في جهود إعادة بناء البلد ومواجهة التحديات الاقتصادية والإنمائية ومحاربة الإرهاب.

ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا، ومحاولات الربط بين الدين الإسلامي الحنيف والإرهاب. ونحذر من أن مثل هذه المحاولات لا تخدم إلا الجماعات الإرهابية وضلالها، وهي لا تمت إلى الدين الإسلامي ومبادئه السمحة بصلة. فالإرهاب آفة لا بد من استئصالها وفق نهج شمولي تشاركي، حماية لشعوبنا جميعاً، ودفاعاً عن أمننا، وعن قيم التسامح والسلام واحترام الحياة.

ونؤكد الحرص على بناء علاقات حسن الجوار والتعاون مع دول الجوار العربي، إلا أننا نرفض كذلك كل التدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية، وندين المحاولات الرامية إلى زعزعة الأمن وبث النعرات الطائفية والمذهبية أو تأجيج النزاعات، وما يمثله ذلك من ممارسات تنتهك مبادئ حسن الجوار وقواعد العلاقات الدولية ومبادئ القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة.

إن التقدم الحقيقي في حل الأزمات وإرساء الأمن في المنطقة مرتبط بشكلٍ وثيق بتحقيق التنمية المستدامة والمضي قدماً في إصلاحات جادة من شأنها أن تعزز النظم التعليمية وحقوق الإنسان والمواطنة والمساواة، والإسهام في الارتقاء بدور المرأة. وإن النجاح في تحقيق هذا التكامل بين الجهود الأمنية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان سيسهم حتماً في حماية مجتمعاتنا من التفكك والممارسات التمييزية والعنصرية، وسيحقق طموحات شعوب المنطقة في العيش في أمن واستقرار مستدامين.

وهناك عوامل هامة لطالما أكدنا على ضرورة ايلائها اهتماماً أكبر، وأبرزها تمكين الشباب وتزويدهم بالتعليم والمهارات اللازمة وزيادة ثقتهم في قدراتهم ليكونوا عناصر إيجابية في مجتمعاتهم يساهمون في حل النزاعات وحفظ وبناء السلام، بدلاً من انجذابهم نحو الأيديولوجيات المتطرفة والتضليلية، التي لا نستطيع أن ننكر أنها تستهدف شبابنا الذين هم أساس الحاضر وعماد المستقبل.

وفي الختام، لا يسعني إلا تقديم الشكر والتقدير لشركائنا الدوليين في دعمهم لإرساء الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، مؤكدين استعدادنا العمل بشكل مشترك نحو معالجات أكثر فاعلية للتحديات والأزمات، والبناء على قواسمنا المشتركة من خلال المزيد من الجهود المنسقة والموحدة، والتي تصب جميعها في صالح أهدافنا ومصالحنا المشتركة الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. يتعين على المجلس أن يعالج عددا من القضايا الحاسمة الأهمية في إطار هذا البند من جدول الأعمال. يبدو أن آفاق حل الدولتين في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني آخذة في التلاشي، والمكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس للجانبين كليهما في خطر إذ تتواصل الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن هذه المستوطنات غير قانونية، ولا سيما بموجب اتفاقيات جنيف، وقد عبر المجلس عن نفسه، بناء على ذلك، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

إن ليختنشتاين تتشاطر القلق مع العديدين في أننا الآن نبتعد أكثر عن تسوية سلمية للنزاع. إننا ندعو كل المعنيين إلى احترام الإطار القانوني الدولي على نحو كامل، بما في ذلك الإطار الذي أنشأه مجلس الأمن، وإلى تجديد الالتزام بحل الدولتين بوصفه السبيل الوحيد المستدام للسلام في المنطقة.

لقد عادت الأزمة في سورية مرة أخرى إلى شغل المجلس هذا الشهر؛ ومرة أخرى، للأسف، من دون نتيجة للشعب السوري، الذي ما زال يعاني الفظائع الجماعية على مرأى من الجميع. إن عدم قدرة المجلس على وضع حد لهذه الفظائع، ناهيك عن توفير شكل من أشكال المساءلة، في مخالفة صارخة لدوره المنوط به في صون السلم والأمن الدوليين، مع تحمل الأعضاء الخمسة الدائمين مسؤوليات خاصة. لكن إخفاق المجلس في اتخاذ أي إجراء، وهو ما يأتي على حساب الشعب السوري، يشكل كذلك تحديا سياسيا ومؤسسيا خطيرا للأمم المتحدة. إن الجهود الأخيرة، ولا سيما فيما بين الأعضاء المنتخبين، لجسر الهوة السياسية هي محاولات طيبة للمساعدة على استعادة أداء المجلس، غير أنها، للأسف، لم تسفر حتى الآن، عن أي نتائج ملموسة.

لقد التزمت ١١٢ دولة، بما في ذلك أغلبية أعضاء المجلس، بمنع وإنهاء الجرائم الفظيعة الجماعية، بتوقيعها على مدونة المساءلة والاتساق لقواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. غير أن المجلس لم يتمكن من صياغة أية استجابة عندما انتهكت إحدى أقوى وأقدم قواعد الحرب مرارا – الحظر المطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية في جميع الأوقات وفي جميع الظروف – ناهيك عن كثير من الحالات الأخرى لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الموثقة توثيقا جيدا التي ارتكبت في سورية. وستواصل ليختنشتاين دعوتها لتوسيع نطاق التأييد للمدونة وتعزيز تنفيذها، الأمر الذي نعتبره إسهاما هاما في المجهود الذي يبذله الأمين العام لوضع الوقاية في صميم عمل الأمم المتحدة.

لقد اتسم النزاع السوري، منذ البداية، بانتشار الإفلات من العقاب ولا يزال هذا الإفلات من العقاب يؤججه. إن هناك زخما متزايدا، وسط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي أوساط المجتمع المدني – أخيرا – صوب كفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سورية. وقد أظهرت الجمعية العامة تصميما بإنشائها، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، آلية مساءلة لسورية، هي الآلية الدولية والمحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق مع المسؤولين عن أشد جرائم القانون الدولي خطورة المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ ومحاكمتهم. وقد برزت الحاجة إلى مثل هذه الآلية بشكل أكثر قوة في الأسبوع الماضي عندما لم يُعتمد مشروع قرار آخر بشأن سورية بسبب استخدام حق النقض. توفر الآلية السبيل الواعد الوحيد نحو تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة، ونحو تحقيق العدالة للشعب السوري والسلام المستدام للبلد. إننا ندعو جميع الدول إلى مواصلة دعمها السياسي والمالي للآلية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب): يسعدني في البداية أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، بمناسبة ترؤس بلدكم مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكركم على مبادرتكم بتنظيم مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية القيمة بخصوص هذا الموضوع.

ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي ألقته السيدة سفيرة المملكة الهاشمية الأردنية، باسم مجموعة الدول العربية.

إن ما تشهده الساحة الدولية من أحداث متسارعة ونزاعات فتاكة، خاصة في الشرق الأوسط، كان لها الأثر السلبي على القضية الفلسطينية، القضية المركزية بهذه المنطقة. كما أن تعثر مسار المفاوضات الخاصة بها تحت الرعاية الأمريكية، التي توقفت منذ ٢٠١٤، أدى إلى مزيد من انسداد الأفق، بل وتشنج الأطراف مما فاقم من أوضاع السكان الفلسطينيين، في ظل استفحال سياسات الاستيطان التي تمددت بشكل غير مسبوق على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وفي ظل هذا الوضع، وأمام الجمود السياسي، أصبح حل الدولتين مهددا أكثر من أي وقت مضى بالتلاشي فاتحا الباب على مزاعيه للانفلات. لذا عملت القوى الدولية والدول المحبة للسلام، ومن بينها المملكة المغربية، أولا، من خلال اللجنة الوزارية العربية المصغرة بشأن التحرك العربي لإنهاء الاحتلال، وثانيا، من موقع رئاسة عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للجنة القدس، على العمل، وبشتى الوسائل الممكنة، لحلحلة الوضع وإنقاذ حل الدولتين، داعية في المقام الأول، إلى ضرورة إيقاف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وفقا للشرعية الدولية. وذلك لأن الاستيطان يعد من العقبات التي تحول دون إطلاق مفاوضات جادة على أساس حل الدولتين، ومن ثم اعتماد مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر الماضي، الذي رحبت به المملكة المغربية.

الكل يعلم أن للقدس مكانة خاصة ليس فقط للمقدسيين بل لمعتنقي الديانات السماوية الثلاث. ولذلك يجب أن تجسّد قيم التسامح والتعايش في أبهى تجلياتهما. إنها أولى القبلتين وثالث الحرمين بالنسبة لأكثر من مليار ونصف المليار من المسلمين.

وأي مساس بالوضع القانوني للقدس الشريف لن يعمل إلا على تأجيج العنف والكراهية والارتماء في أحضان الإرهاب المتنامي بالمنطقة ككل. لذا فإن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، تدعو إلى احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه

في إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف، إيماناً منها بأن ذلك هو السبيل الوحيد لإقامة سلام عادل ودائم للنزاع في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم تعزيز السلم والأمن الدوليين. لقد شدد جلالة الملك محمد السادس في عدة مناسبات وبشتى الوسائل، سواء في اللقاءات الثنائية أو في المحافل الدولية، على ضرورة وضع حدّ للاستيطان ودعم كل المبادرات الهادفة إلى إيجاد تسوية تكفل للفلسطينيين إقامة دولتهم وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن ووئام مع إسرائيل.

لقد أصبح لزاماً على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته كاملة لإيجاد مخرج للانسداد والجمود اللذين خيّما منذ توقف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما أدى إلى حالات الاحتقان والتردّي والعنف. لذا عليه الأخذ بزمام المبادرة وبإرادة فعالة وخلاقة لإعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات لتحقيق حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وبالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وذلك على أسس سليمة وبنية صادقة وفق جدول زمني محدد يعيد الثقة بين الأطراف لإرساء دعائم دولة قابلة للاستمرار والحياة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وختاماً، يبقى موقف المغرب من هذا النزاع ثابتاً يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل. ولن يدّخر المغرب جهداً، كما كان في السابق، مستعدّاً للانخراط وبكل فعالية في كل المبادرات الهادفة للدفع قدماً بعملية السلام بغية التوصل إلى تسوية تحقق الأمن والاستقرار بالمنطقة.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بينما لا يزال الشرق الأوسط يعاني من تحديات تزداد صعوبة وتشابكاً، أود أن أشدد على أننا نواصل متابعة التطورات المقلقة جداً المتعلقة بقضية فلسطين، والتي لا يمكن لها ولن تصبح مسألة أخرى يطويها النسيان في جدول الأعمال الدولي. ويساورنا بالغ القلق إزاء الموافقة على ما يعرف بقانون التنظيم، وكذلك القرار الإسرائيلي ببناء مستوطنة جديدة في الضفة الغربية المحتلة لأول مرة منذ عقود. ونتشاطر الأمين العام أنطونيو غوتيريش أسفه إزاء اتخاذ تلك التدابير، التي تشكل عوائق إضافية أمام عملية السلام. وكما أعاد المجلس التأكيد على ذلك مؤخراً في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام السلام بين إسرائيل وفلسطين.

وما فتئت البرازيل تدعو إلى التنفيذ الفعلي لحل الدولتين. وترتكز هذه الصيغة على ضرورة إنهاء الاحتلال والعمل على تحقيق دولة فلسطينية كاملة السيادة وقابلة للحياة اقتصادياً ومتصلة الأراضي، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً على أساس خطوط عام ١٩٦٧. ولذلك نحث الطرفين ومن له تأثير عليهما على السعي إلى إيجاد بيئة سياسية بنّاءة مواتية للعودة إلى مفاوضات مجدية.

لا يزال النزاع في سورية يسفر عن تطورات مروعة، وقد وُضع بعضها مؤخراً أمام اهتمام المجلس. وتدين البرازيل بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف وفي أي ظرف من الظروف. ولذلك أعربنا عن الانزعاج والقلق البالغ لدى تلقي تقارير عن الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية في خان شيخون بمحافظة إدلب. ويجب أن تخضع تلك الادعاءات لتحقيق دولي ونزيه وشامل، ينبغي أن يؤدي إلى محاسبة المتورطين فيه.

ونعرب أيضاً عن قلقنا إزاء التصعيد العسكري في سورية. ونحن مقتنعون بأن مفتاح إنهاء سفك الدماء المروع في سورية يكمن في السعي إلى الحوار الفعال بين الجهات الفاعلة الرئيسية،

فضلاً عن الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة بموجب ولاية واضحة من مجلس الأمن. ويلزم أيضاً إجراء حوار فعال في المجلس ذاته. وندعو الأعضاء الدائمين إلى المثابرة في جهودهم الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة. فتعاونهم جانب أساسي من جوانب البحث عن حل سياسي في سورية. كما أنه أساسي في تعزيز وصول المساعدات الإنسانية والتصدي لخطر الإرهاب. وفي هذا الصدد، نشيد أيضاً بالجهود التي يبذلها بعض أعضاء المجلس المنتخبين لرأب الصدع وتعزيز المزيد من التعاون بشأن هذه المسألة الأساسية.

لقد مكّن استئناف المفاوضات السياسية بين الأطراف السورية في جنيف الذي طال انتظاره من إحراز تقدم متواضع فيما يتعلق بالقضايا الأربع الرئيسية، وهي الحوكمة والانتخابات والدستور والأمن. ونجدد دعمنا الكامل للجهود الدؤوبة التي بذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي بأسره لإرسال رسالة موحدة في دعم التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة السورية على أساس المعايير المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وإذ نعترف بأن وقف إطلاق النار الحالي ربما يرزح الآن تحت الضغط، فإننا نشدد على أهمية عملية أستانا في تخفيف حدة التوترات وتهيئة الظروف لمواصلة محادثات جنيف. ونشيد بالدور الذي تؤديه البلدان الضامنة روسيا وتركيا وإيران، فضلاً عن البلد المضيف، كازاخستان.

إن الأبعاد الإنسانية للأزمة ينبغي ألا تُهمَلَ قط. وتواصل البرازيل الترحيب باللاجئين المتضررين من النزاع منذ عام ٢٠١٣، وقد تبرعت مؤخراً بشحنة كبيرة من الأدوية واللوازم الصحية لمنظمة الصحة العالمية في سورية. وفي مؤتمر بروكسل المعقود مؤخراً بشأن مستقبل سورية، أعربنا عن تأييدنا للإجراءات الملموسة الرامية إلى التخفيف من محنة اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، مثل لبنان والأردن وتركيا.

وفيما يتعلق بلبنان، نحيط علماً بنتائج الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي أجرتها الأمانة العامة وقدمت إلى المجلس في الشهر الماضي. وفي هذا الصدد، نشدد على الدور الحيوي الذي اضطلعت به البعثة وقوة العمل البحرية التابعة لها في تحقيق الاستقرار في منطقة متقلبة جداً.

وتؤكد البرازيل مجدداً دعمها الثابت لحكومة وشعب لبنان على الطريق نحو الاستقرار والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية. وكما قال الممثل الخاص في وقت سابق، لا تزال آفاق السلام في الشرق الأوسط قاتمة. وتقع في صلب ذلك التقييم الواقعي محنة الشعب الفلسطيني، الذي عانى على مدى ٧٠ عاماً من التجريد من أملاكه والتشريد والحرمان على يد الاحتلال الإسرائيلي. وما زالت إسرائيل تتحدى التوافق الدولي مع إفلاتها من العقاب، وهي مستمرّة في الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية.

إن تسوية المسألة الفلسطينية أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في الشرق الأوسط – وليست ناتجاً ثانوياً له – وتكمن المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في صلب الموضوع. وباتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وجه مجلس الأمن رسالة لا لبس فيها إلى إسرائيل بأن المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تملك أي حجيّة قانونية وتظل حجر عثرة أمام تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أن ذلك القرار قد استُخفّ به من قبل البعض بوصفه ممثلاً للتحيز القديم من جانب الأمم المتحدة ضد إسرائيل.

وكثيراً ما سمعنا هذه النغمة المكررةً. إلا أن ذلك لا يمكن أن يعفي إسرائيل من التزاماتها الدولية.

إن القرار الإسرائيلي بشأن بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية هو استفزاز خطير آخر. وما يسمى بمشروع التقنين إنما يرمي إلى إضفاء مظهر قانوني على فعل معترف دولياً بأنه غير قانوني. وفي الوقت نفسه، لا يزال الحصار المفروض على قطاع غزة مستمراً للعام العاشر. وهذه الأعمال اللاإنسانية يجب أن تنتهي. فالمعاناة الإنسانية لا يمكن أن تكون رهناً بتحقيق مآرب سياسية.

ونحن على اقتناع راسخ بأن قيام دولة فلسطين القابلة للحياة والمستقلة والمتصلة الأراضي، على أساس معايير متفق عليها دولياً، داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، هو الضمان المستدام الوحيد للسلام الدائم في الشرق الأوسط. إنها قوة السلام وليس تهديد القوة هو ما يوفر أفضل أمل لوقف تيار التطرف المتصاعد في المنطقة.

إن الحرائق المشتعلة نتيجة للنزاع في سوريا تؤججها نيران غضب لا يوصف. وحجم المعاناة الإنسانية في سوريا لا يمكن قياسه بمجرد إحصاءات. والطريق إلى السلام في سوريا لا يتأتى إلا من خلال عملية للمصالحة السياسية الشاملة بقيادة السوريين وبدافع منهم. وهذا الطريق يجب أن يحترم سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وأولئك الذين يسعون إلى تحقيق مآرب عسكرية يهددون بإخماد أي أمل من هذا القبيل.

في العراق، ومع توطيد القوات العراقية لمكاسبها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأتباعه، نحن على يقين من أن أسس دولة عراقية قوية ستبنى على أساس رؤية شاملة تعترف بمصالح كل العراقيين وتحقق المصالحة فيما بينهم.

ومع وجود ٧ ملايين شخص يواجهون خطر المجاعة، أصبح النزاع في اليمن يمثل كارثة إنسانية. ولا بد من استجابة إنسانية مكثفة تكمل العملية السياسية. والحدث الرفيع المستوى المقبل لإعلان التبرعات لصالح الأزمة الإنسانية في اليمن، المزمع عقده في جنيف في ٢٥ نيسان/أبريل، يتيح فرصة مثالية لإعادة تقييم التزاماتنا وضمان أن تكون متناسبة مع احتياجات الشعب اليمني. وبروح التضامن مع الأخوة والأخوات في اليمن، ساهمت بلادي بالفعل بما قيمته مليون دولار من القمح لتلبية الاحتياجات العاجلة.

وباكستان تدعم كافة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ونحن على ثقة من أن جهوداً حسنة النية من جانب المجتمع الدولي ستعيد مهد الحضارة إلى مكانته الصحيحة قلباً نابضاً للبشرية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): وفدي يرحب بالفرصة لمناقشة قضية فلسطين بوصفها محوراً لكل النزاعات في الشرق الأوسط في إطار المناقشة الفصلية المفتوحة لمجلس الأمن. ونشكر السيد مالدينوف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز.

لقد ظل الاحتلال الإسرائيلي لفترة طويلة محور المناقشات الدولية بشأن فلسطين والشرق الأوسط. ومن خلال إلقاء اللوم على الآخرين جميعاً، فيما عدا السلطة القائمة بالاحتلال، تسعى الولايات المتحدة إلى محو هذه المسألة عوضاً عن معالجتها. فالولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي يريدان إزالة القضية الفلسطينية، وهي ركن أساسي في جميع النزاعات في الشرق الأوسط التي تتركز عليها هذه المناقشات المفتوحة. والولايات المتحدة وإسرائيل لا تريدان أن تطرح الأمم المتحدة تقارير توثق سياسة الفصل العنصري والسياسات اللاإنسانية الإسرائيلية وتفضحها أمام العالم. وعندما قدم التقرير الأخير، طالبتا بسحبه وبكل فخر أجبرتا من وضعته على الاستقالة من منصبها.

واليوم، استمعنا إلى ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي، ونحن نرفضها رفضاً قاطعاً بوصفها جزءاً من حملة دعائية

مضللة ضد إيران ودورها في المنطقة، خططت لها وارتكبتها إسرائيل وبعض بلدان المنطقة بشكل هستيري، وبعض تلك البلدان دعمت عدوان صدام حسين ضد إيران بالكامل.

إن سجل النظام الإسرائيلي حافل بالعدوان ضد جيرانه، بما في ذلك بلدان أخرى في الشرق الأوسط وخارجه. ويمكننا أن نحصي ما لا يقل عن ١٤ حالة من هذا القبيل منذ عام ١٩٤٨. ولا تزال إسرائيل تنتهك جميع النظم الدولية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل برفضها التقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وهي العقبة الوحيدة في طريق إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. والواقع أن الأسلحة النووية في أيدي النظام الإسرائيلي تشكل أخطر تهديد لأمن جميع الدول في الشرق الأوسط وللنظام العالمي لعدم الانتشار الذي يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عنه.

لقد انتهك النظام الإسرائيلي بشكل صارخ ما لا يقل عن ٨٦ قراراً اتخذه مجلس الأمن رداً على أعمال العدوان المتكررة والاحتلال غير المشروع من جانب النظام الإسرائيلي. ويمكن للمرء أن يذكر أيضاً فظائعه الموثقة جيداً وسياسات الفصل العنصري وجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني. وانتهاكاته بدأت بالقرار ٥٤ (١٩٤٨)، وامتدت حتى الآن إلى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بشأن الأنشطة الاستيطانية غير القانونية. ويتمتع هذا النظام بالإفلات التام من العقاب.

لقد وقعت المأساة في خان شيخون بعد أن قامت الأمم المتحدة بتجريد الحكومة السورية من جميع أسلحتها الكيميائية بطريقة يمكن التحقق منها؛ ولم يحدث ذلك مع الدولة الإسلامية في العراق والشام أو جبهة النصرة. والعمل العسكري الذي شنته الولايات المتحدة ضد سوريا حدث دون أي تحقق – سواء مستقل أو من قبل الأمم المتحدة. وكان هذا الهجوم عملاً عدوانياً سافراً ضد دولة عضو وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهذه المغامرات الخرقاء إنما توجه رسالة واضحة وكارثية إلى الإرهابيين بأنهم إذا ماكرروا فظائعهم، مثل تلك المرتكبة في ٤ نيسان/أبريل، سوف تكافئهم الولايات المتحدة بالانتقام من الحكومة. وقد أعادوا الكرة في الراشدين في ١٥ نيسان/أبريل، حيث قتل ١٢٦ شخصاً على الأقل، بينهم كثير من الأطفال. فأين المساءلة لمرتكبي تلك الأعمال المخزية ومنظميها وموليها ورعاتها؟ تلك أعمال تقتل الأبرياء وتقوض عملية أستانا.

وعموماً، لا يزال العالم، وبالأخص الشرق الأوسط، يدفع ثمن الأحادية الكارثية للماضي، التي كانت قائمة على مزاعم تخدم المصالح الذاتية. وينبغي للعالم ألا ينسى أحداث ومزاعم أسلحة الدمار الشامل في عام ٢٠٠٣ في العراق، وعواقبها التي باتت تشمل الآن تشكيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي لا يزال يشكل عبئاً على العالم. وقد ساعد الإرهابيين وزعزع استقرار المنطقة برمتها. ومما يثير الدهشة أن من زعزعوا استقرار المنطقة وساعدوا على نشوء جماعات إرهابية ينددون الآن بإيران التي تؤدي دوراً كبيراً في احتواء تلك الشبكات الإرهابية العالمية ومكافحتها. ومن يقرأ التاريخ يعرف أن السلام لا يمكن أن يدوم بدون عدالة. والأخذ بنهج الشرطي في عمل الأمم المتحدة يعني بكل فخر الاعتماد على القوة التدميرية كخيار وحيد. وهذا لن يقودنا إلا إلى استمرار دائرة العنف.

إن القبول بهذا النهج الأخرق والخطير سيعرض كل المبادئ الأساسية للأمم المتحدة والدبلوماسية المتعددة الأطراف وإنجازاتها التي لا يمكن إنكارها لصالح البشرية والمجتمع الدولي للخطر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد غيرتز (تكلم بالإنكليزية) باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أشكر الولايات المتحدة على إتاحة الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن مسألة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده، وتكمن في جوهره الحاجة إلى معالجة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

ومن الواضح أن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يزال من بين التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين.

ويمثل النزاع اختبارا حاسما لمصداقية الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس. وفي الواقع، في حين لم يبد الحصار المفروض على غزة الذي استمر عقدا من الزمان أي مؤشر على الانتهاء، فإن هذا العام يصادف مرور ٧٠ عاما على قرار الجمعية العامة ١٨١ (دإ-٢) ألف – باء الذي يقسم الانتداب على فلسطين إلى دولتين. كما أنه يصادف مرور ٥٠ عاما على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ولكن مرور الوقت لم يقلل من خطورة المسألة أو من إلحاح تسويتها. فكم جيل آخر من الفلسطينيين والإسرائيليين عليهم أن يدفعوا ثمن الاحتلال وما هي النقطة التي سنقول عندها ”كفى“؟

ولا يمكن استدامة الوضع الراهن ويلزم اتخاذ خطوات عاجلة لعكس مسار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع التي تؤدي إلى تآكل حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ الذي أيده هذا المجلس ويشكل المسار العملي الوحيد للفلسطينيين والإسرائيليين لتحقيق تطلعاتهم الوطنية تمشيا مع القانون الدولي. وتنوه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الروسي والأردن وفرنسا ومصر والولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى، فضلا عن تجديد تأكيد جامعة الدول العربية، قبل وقت قصير في مؤتمر القمة العربية في عمان، على مبادرتها للسلام لتسوية قضية فلسطين. وهي تؤكد على أنه ينبغي لأية جهود جديدة أن تحافظ على حل الدولتين.

ولكي يصمد أي حل عملي أمام اختبار الزمن، فإنه سيتطلب إحلال السلام العادل: مجموعة من الشروط التي بموجبها يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين أن يعيشوا جنبا إلى جنب، في تعايش سلمي، داخل حدود آمنة ومع تولي زمام مصيرهم بأنفسهم. وتتطلب تهيئة تلك الظروف احترام حقوق الإنسان الأساسية – الحق في العيش بكرامة وحرية التنقل والتعبير. وليس لاستخدام القوة أو العنف من أي نوع وعلى يد أي كان، أو التحريض عليه أي دور في البحث عن السلام ويجب رفضه. وتعتقد اللجنة أيضا أن من الضرورة القصوى بمكان تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين.

وتجدد اللجنة التأكيد على أن توافق الآراء الدولي على أن المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام العادل على أساس حل الدولتين. ولا يمكن اعتبار إعلان حكومة إسرائيل في ٣١ آذار/مارس بشأن تشييد مستوطنة إيميك شيلو في عمق الضفة الغربية، وهي أولى المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية في العقدين الماضيين، سوى أنه تحد صارخ لقرارات الأمم المتحدة وتجاهل القانون الدولي. وتشير اللجنة مع شعور بالأسف إلى الزيادة الحادة في المستوطنات غير القانونية والأنشطة الأخرى المذكورة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار المجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (انظر S/PV.7908) وتعرب اللجنة عن أملها بأن تكون التقارير المقبلة خطية وتضمن توصيات من شأنها، في جملة أمور، أن تخضع للمساءلة من ينتهكون القرار وتحملهم على الامتثال لأحكامه.

وتود اللجنة أيضا أن تلفت انتباه المجلس إلى تقلص الحيز المتاح للمدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القيود المفروضة على إمكانية وصول المواطنين الإسرائيليين الذين يدافعون عن السلام، على نحو ما أفاد به المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي

الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (انظر A/71/554). ونظرا لاستمرار عمليات النقل القسري، بما في ذلك للبدو وعمليات الطرد والهدم وعرقلة تقديم المساعدة الإنسانية في الأرض المحتلة، فإن اللجنة تدعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال والكف عن فرض التغييرات الديمغرافية على الأرض الفلسطينية المحتلة.

وينبغي ألا تحجب المسائل الراهنة التي تتطلب اهتمام المجلس الوشيك الحاجة الملحة إلى تسوية قضية فلسطين واحتلالها. وينص قرار الجمعية العامة ٢٣/٧١ على أن:

”تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين ... أمر لا بد منه لإحلال سلام واستقرار شاملين ودائمين في الشرق الأوسط “.

لقد تكرر التأييد الساحق الذي أبداه أعضاء الأمم المتحدة لاستيفاء حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف خلال جميع أنشطة اللجنة، وقبل وقت قصير خلال اجتماع المائدة المستديرة بشأن قضية فلسطين، المعقود في شباط/فبراير في ماناغوا، مع أعضاء الفلسطينيين في الشتات في أمريكا الوسطى والجنوبية.

وفي هذا العام الخمسين للاحتلال غير القانوني، فإننا ندين بإحلال السلام العادل في فلسطين ليس للشعب الفلسطيني فحسب، بل لمواطنينا وللأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غريتز على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أرحب بعقد المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وأشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

ونشعر بقلق عميق من استمرار تدهور الحالة على أرض الواقع وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ خطوات متواضعة نحو الحوار البناء، على أساس احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وتشجع بيرو أية مبادرة من جانب المجتمع الدولي تهدف إلى إيجاد حل لقضية فلسطين، مثل الوثيقة الختامية لمؤتمر باريس الأخير بشأن السلام في الشرق الأوسط، الذي جسد الدعم الدولي لحل الدولتين وتوصيات المجموعة الرباعية.

وبالنظر إلى توافق الآراء الواسع على أن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة، فإن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والحفاظ عليه. وعلى الأمم المتحدة، وبخاصة المجلس، على الأقل تيسير إطار للتفاهم لضمان استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

ومنذ عام ١٩٤٧، حينما أصبحت بيرو عضوا في لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين، فإننا حافظنا بوضوح وباستمرار على موقفنا تجاه تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (دإ-٢) ألف وباء. ونؤيد الحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. ولذلك نؤكد على أهمية الامتثال لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر، الذي يتخذ موقفا حازما بالقدر نفسه ضد الاستيلاء على الأراضي بالقوة وأي عمل استفزازي، أو التحريض على العنف أو التدمير بصرف النظر عن منشئه.

ونكرر نداءنا من أجل الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية، وهدم المنازل وعمليات الإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وندين استمرار إطلاق القذائف وارتكاب الأعمال الإرهابية وغيرها من أعمال العنف ضد السكان. ونسلم بحق إسرائيل غير القابل للتصرف في الحفاظ على أمنها ووجودها، بما في ذلك حق

الدفاع الشرعي، بيد أننا نشدد على أن تلك الإجراءات يجب أن تتفق مع مبادئ التناسب والمشروعية.

وفضلا عن ذلك، نكرر التأكيد على إدانتنا المدوية لأم جميع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، كما شهدنا مؤخرا في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ضد السكان المدنيين. ونشعر بالقلق حيال استمرار التراع في ذلك البلد وآثاره المدمرة على السكان السوريين وناشدنا أعضاء المجلس التغلب على خلافاتهم ومرة أخرى اتخاذ إجراءات فعالة، على نحو ما فعلوا، على سبيل المثال، باتخاذ هم بالإجماع للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي أرسى الأساس للحوار فيما بين الأطراف السورية، بهدف التوصل إلى حل سياسي.

وبالإضافة إلى ذلك، نحث الأعضاء الدائمين في المجلس، وفقا لمدونة السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي نحن عضو فيه، ومبادرة فرنسا والمكسيك، على الامتناع عن استخدام حق النقض (الفيتو) في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أو الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.

وأخيرا، ترى بيرو أن من الأمور العاجلة استئناف محادثات جنيف وأستانا، من أجل ضمان وضع حد نهائي لأعمال القتال في سوريا. ونؤيد بقوة الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية من جانب المنظمة، وبخاصة العمل الجدي للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ولا تزال فلسطين تعاني من الاحتلال والأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة أمر غير مقبول، وكذلك مواصلة بناء هذه الوحدات الاستيطانية وتوسيعها، في انتهاك للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولن يتسنى التوصل إلى حل الدولتين أو تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية ما استمر انتهاك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونحن ندافع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة حرة مستقلة ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعن عودة فلسطينيي الشتات إلى هذه الدولة. ونؤكد مجددا تأييد كوبا لانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية، وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ موقف بشأن هذه المسألة.

ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ، دون مزيد من التأخير، تدابير ملموسة من أجل إنهاء احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى؛ وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة؛ ووقف إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها وجدار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ووقف تدمير ومصادرة الممتلكات والأراضي الفلسطينية؛ ووضع حد للتشريد القسري ونقل المستوطنين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد كوبا من جديد أن جميع التدابير أو الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل بهدف تعديل الوضع القانوني أو المادي أو الديمغرافي وكذلك الهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، فضلا عن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لممارسة إدارتها وولايتها على هذا الإقليم، لاغية وباطلة من وجهة النظر القانونية.

كما نؤكد من جديد أن جميع هذه التدابير والإجراءات، بما فيها بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، تمثل انتهاكا للقانون الدولي؛ وللاتفاقات الدولية؛ ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك القرار ٤٩٧ (١٩٨١)؛ ولاتفاقية جنيف الرابعة، كما أنها تشكل تحديا للمجتمع الدولي.

إن كوبا تطالب إسرائيل بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): أدت بعض الأعمال الشنيعة مؤخرا إلى سقوط بعض المناطق في الشرق الأوسط في مزيد من الفوضى والعنف ومستويات دنيا جديدة من الهمجية. ويشكل استخدام العوامل الكيميائية مؤخرا في سورية مرة أخرى انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني واتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن التفجيرات الإرهابية التي وقعت في مصر يوم أحد الشعانين والهجوم على اللاجئين الفارين هي هجمات بغيضة ضد مدنيين أبرياء تجمعوا للصلاة في أماكن مقدسة أو كانوا يحاولون الفرار من العنف، وهي بالتالي، اعتداءات على ذات الأساس الذي تقوم عليه كرامة الإنسان وحقوقه. ويتقدم وفد بلدي بخالص تعازيه إلى الأسر التي قُتل أحباؤها، ويرفع الصلاة من أجل الناجين من الهجمات وأسرهم.

إن لبنان يتحمل ببسالة عبء استضافة الملايين من اللاجئين من البلدان المجاورة ومناطق النزاع. وبالإضافة إلى آثار هذا العبء الثقيل، فإن الجماعات المسلحة تهدد استقراره أيضا. وبغية تحقيق الاستقرار في لبنان، اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات تدعو إلى نزع سلاح جميع الجهات المسلحة من غير الدول. إلا أن الميليشيات والجماعات المسلحة الممولة من مصادر خارجية لا تزال ناشطة خارج سيطرة السلطات اللبنانية.

وتوجد حالات موازية في الأقاليم والبلدان المجاورة، حيث تسعى الجماعات الإرهابية وخلافها من الجهات المسلحة من غير الدول إلى إغراق المنطقة بصورة أكبر في حالة من العجز عن الحكم واضطهاد الأقليات العرقية والدينية وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

لقد دأب الكرسي الرسولي منذ عام ١٩٤٧ على دعم حل الدولتين، دولة إسرائيل ودول فلسطينية تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. ولا يمكن لعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أن تمضي قدما إلا إذا جرى التفاوض بشكل مباشر بين الطرفين، بدعم قوي وفعال من المجتمع الدولي. ويجب أن تتوفر لدى القادة والمواطنين من كلا الجانبين البصيرة وأن يتحلوا بالشجاعة من أجل تقديم تنازلات عادلة، لأنه يتعذر التوصل إلى اتفاق ما استمرت الطلبات المستحيلة والإقصائية.

ويدعو البابا فرنسيس كلا الطرفين إلى الإصغاء إلى أصوات الحوار وإبداء النوايا الحسنة والإيماء بلفتات التلاقي لتحقيق السلام الذي تتوق إليه قلوب أبناء الشعبين منذ أمد طويل الآن.

إن الادعاءات الدينية الملتوية الممزوجة بأيديولوجيات توسعية تساهم في إراقة الدماء في المنطقة. ويجري ارتكاب أعمال همجية بدرجة لا يتصورها عقل بزعم أنها تتم باسم الله أو باسم الدين. ويستهدف المتطرفون جماعات الأقليات العرقية والدينية التي عاشت جنباً إلى جنب بشكل سلمي مع المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة منذ آلاف السنين. وقد جرى تدمير تراثها الثقافي والتاريخي، مما يهدد بإبادة كل أثر لوجودها الطويل الأمد في المنطقة. والكرسي الرسولي يحث

المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، على عدم نسيانهم وعلى تكثيف الجهود الرامية إلى تجنيبهم آفة الإبادة الجماعية على يد الجماعات الإرهابية العنيفة.

ويحث الكرسي الرسولي الزعماء الدينيين على إعلاء صوتهم بقوة ضد هذا الإرهاب والعمل للسيطرة بشكل فعال على أتباعهم الذين يدعون على نحو مستهجن أنهم يتصرفون باسم الله من خلال وسائل الإرهاب. ولا ينبغي لأي زعيم ديني أن يتسامح مع استخدام الدين كذريعة للقيام بأعمال ضد الكرامة الإنسانية وضد الحقوق الأساسية لكل رجل ولكل امرأة، وفي المقام الأول والأخير، الحق في الحياة وحق كل فرد في الحرية الدينية. وفي هذا الصدد، عقد الأزهر والكرسي الرسولي في شباط/فبراير من هذا العام نقاشا في القاهرة بشأن التصدي لظاهرة التعصب والتطرف والعنف باسم الدين.

وعلاوة على ذلك، يدعو الكرسي الرسولي موردي الأسلحة إلى العمل وفقا للقواعد المتفق عليها دوليا بشأن مبيعات الأسلحة. إن دماء المدنيين الأبرياء دليل على ضرورة وضع حد لتدفق الأسلحة إلى المنطقة دون رقابة.

ويود وفد بلدي أن يختتم ملاحظاته بصلاة البابا فرنسيس بعد الهجمات التي وقعت مؤخرا في مصر وسورية:

”ليبدل الرب قلوب الأشخاص الذين يزرعون الرعب والعنف والموت“.

”ليمنح الرب قادة الدول الشجاعة التي يحتاجونها لمنع امتداد النزاعات ووضع حد لتجارة الأسلحة“.

وستكون زيارة البابا فرنسيس إلى مصر المقررة في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل فرصة لكي يؤكد مجددا على أنه لا يوجد ترياق للعنف والكراهية أفضل من الحوار والتلاقي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد هيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): نهنئكم، سيدتي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. ونرحب بعقد هذه المناقشة بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ونيكاراغوا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به السفير نيفيل غيرتز، ممثل ناميبيا، باسم لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وتكرر حكومة جمهورية نيكاراغوا وشعبها دعوتهما إلى السلام والتضامن والاحترام المتبادل بين الشعوب وإيجاد حل سلمي للنزاعات.

وتعرب نيكاراغوا عن تضامنها الكامل مع دولة فلسطين. ونعتقد أن إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية أمر أساسي للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ولن يتحقق السلام والاستقرار إلا من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن فلسطين.

ويجب أن نُذكر بصفة خاصة بالحاجة الملحة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لضمان إمكانية تطبيق حل الدولتين، الذي سيؤدي في نهاية المطاف، بعد ٧٠ عاما، إلى استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونيكاراغوا تؤيد حل الدولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، ضمن حدود ١٩٦٧.

ونأمل في أن يتمكن الشعبان من العيش في سلام دائم، من خلال الحوار والتفاوض والجهود المتواصلة، من أجل إيجاد حل سياسي سلمي وبحسن نية من كلا الطرفين، نظرا لأن الدولتين وشعبيهما لهما نفس الحق في السلام والأمن والتنمية المستدامة.

وفي هذا الوقت، ونحن نمضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تملك

فلسطين نفس حق جميع الآخرين في العيش بسلام وتلقي المساعدة الإنمائية والتعاون والاستثمارات من أجل ضمان التنمية المستدامة. وفي كفاحنا من أجل تحقيق السلام العالمي، الذي هو الالتزام الثابت لشعب نيكاراغوا وحكومتها، فإن حل القضية الفلسطينية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، يتبوأ مكانة خاصة.

وفي الختام، نعتقد أن السلام في الشرق الأوسط يستلزم حل القضية الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من لبنان ومن الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة. وبالمثل، من الضروري وضع حد للتدخل الأجنبي في المنطقة، وأخيرا، تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط لجميع شعوب المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سورية): السيدة الرئيسة، لقد نبهنا، على مدار السنوات الماضية، الدول الأعضاء من خطورة النهج الهدام المتمثل بتغيير مضمون ومرجعيات بند ”الحالة في الشرق الأوسط“، وذلك بهدف حرف البوصلة وتفريغ البند من موضوعه الأساسي ألا وهو استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، ومواصلة انتهاكاتها لقرارات مجلس الأمن القاضية بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، غير أن أكثر ما يثير الاستهجان والقلق هو انسياق ممثل الأمانة العامة مجددا وراء هذا النهج، وخروجه عن الولاية المناطة به بشكل فظ، وتجاهله المتعمد للحديث عن الأوضاع في الجولان السوري المحتل، الذي يندرج في صلب البند قيد النقاش وهو جزء لا يتجزأ من ولاية السيد ملادينوف كمنسق خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وقد لفتنا عنايته عدة مرات إلى خطورة هذا النهج الذي يقوم به عندما يقدم إحاطته إلى مجلس الأمن متجاهلا الحديث عن الأوضاع في الجولان السوري المحتل.

تؤكد بلادي على موقفها الثابت والمبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤ (١٩٤٨).

إن استمرار صمت مجلس الأمن المريب عن سياسات وممارسات إسرائيل، شجعها على التمادي في سياسة الإحتلال والاستيطان، كما شجعها على انتهاك اتفاقية فصل القوات في الجولان، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وشجعها أيضا على تقديم جميع أشكال الدعم للجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الفصل في الجولان السوري بما فيها لإرهابيي جبهة النصرة، الكيان الذي اعتبه مجلسكم الموقر كيانا إرهابيا، تقوم إسرائيل بمساعدته في الجولان السوري المحتل. وتسهل إسرائيل عبور إرهابيي جبهة النصرة لخط وقف إطلاق النار ومعالجتهم في مشافيها، وإعادتهم إلى الداخل السوري لمواصلة أعمالهم الإرهابية، ويتكفل النظام القَطري بدفع فاتورة هذه الأعمال المشينة. ولم تكتف إسرائيل بتقديم الدعم لهذا التنظيم، بل عمدت إلى شن عدة غارات جوية في انتهاك فاضح للسيادة السورية ولاتفاقية فصل القوات، بهدف تقديم الدعم لهذه الجماعات الإرهابية، وقد تمادت إسرائيل مؤخرا بشن عدوان جوي غادر على أراضي بلادي بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، على مدينة تدمر دعما لتنظيم ”داعش“ الإرهابي الذي كان متواجدا فيها، الأمر الذي يؤكد ما اعتدنا قوله بأن الإرهاب واسرائيل هما وجهان لعملة واحدة.

حين نقول أن إسرائيل والإرهاب هما وجهان لعملة واحدة، فإننا نتحدث عن تاريخ طويل من إرهاب العقيدة الصهيونية، التي قامت أساسا على أجندة متطرفة ومتعصبة، تلغي الآخر وتقتله وتشرده وتغتصب حقوقه، لتحقيق أسطورة كاذبة عن دولة دينية، موهومة وهمية، ترفضها كل القوانين والتشريعات الدولية، وتنبذها مبادئ الحرية والمساواة والعدالة.

وحين سأل مندوب الاحتلال الإسرائيلي هذا الصباح عن سبب نشوء الإرهاب وسفك الدماء في الشرق الأوسط، فإننا نورد حقائق وأدلة له ولغيره ممن يتعمد استغلال هذا المنبر من أجل تشويه الحقيقة، وحرف البوصلة عن التهديدات الحقيقية التي تتعرض لها منطقتنا. فليس لكيان قائم على احتلال الأرض وتشريد الشعب أن يدعي الديمقراطية والحرص على القيم الإنسانية، وليس لممثلي هذا الكيان أن يتحدثوا عن الفوضى وأسلحة الدمار الشامل، وهم من قاموا أساسا على تشويه التاريخ وسرقة الأراضي والاستيطان فيها، وارتكاب المجازر بحق الشعوب العربية الرازحة تحت الاحتلال، وهم الطرف الوحيد الذي يملك ترسانة أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية، تحت حماية ورعاية دول دائمة العضوية في هذا المجلس رفضت عدة مرات أية مبادرة لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ولن ينسى العالم أن أساس قيام هذا الكيان الغاصب هو وعد بلفور، الذي فتح لأول مرة في تاريخ البشرية الباب أمام قيام كيانات عنصرية، وإقصائية، تتبنى فكرا دينيا متطرفا يجعلها كداعش وربما أسوأ منه، وتحظى بدعم دول دائمة العضوية في هذا المجلس تزعم أنها تسعى لإحلال السلام وتحرص على مصلحة الشعوب وحقوقها، وهي ما تزال تدعم أسوأ احتلال عرفته الإنسانية.

نؤكد مجددا بأن حق سورية السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيو لعام ١٩٦٧، هو حق لا يخضع للتفاوض أو التنازل من أي طرف كان، وأن أرضنا المحتلة وحقوقنا المغتصبة يجب أن تعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين، وعلى المستوطنين الإسرائيليين أن يغادروا ارضنا في الجولان، إن عاجلا أم آجلا، وتطالب الحكومة السورية بالضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للافراج الفوري عن المناضل السوري صدقي المقت ”مانديلا سورية“، وعن الشاب أمل أبو صالح اللذين يعيشان في ظروف غير إنسانية داخل المعتقلات الاسرائيلية، وسبب اعتقالهما هو أنهما قد صورا عملية التعاون بين إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وإرهابيي جبهة النصرة في الجولان السوري المحتل على بوابات قوات ”الأوندوف“ المنتشرة في الجولان، هذا هو سبب إيقاف هذين المناضلين السوريين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدتي الرئيسة، عن تقدير وفد إندونيسيا لدعوتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وأشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التطورات.

ونؤيد البيانات التي أُدلي بها باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، حدثت تطورات هامة في المنطقة. وهي تشمل قرار إسرائيل بمواصلة أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك في انتهاك مباشر للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ففي ذلك القرار، المعتمد في كانون الأول/ديسمبر، أكد المجلس أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية، المحتلة منذ عام ١٩٦٧، عمل غير قانوني وأنه يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال سلام عادل ودائم وشامل. وتحقيقا لهذه الغاية، طالب المجلس إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما

فيها القدس الشرقية، وباحترام جميع التزاماتها القانونية. كما ذكر المجلس في ذلك القرار أن وقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة أمر ضروري لإنقاذ حل الدولتين. ولذلك، دعا المجلس إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية، مثل المستوطنات، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين.

وفي استجابة تنم عن الاستهزاء نوعا ما في ٣١ آذار/مارس، أي قبل ثلاثة أسابيع فقط، أعلنت حكومة إسرائيل عن بناء أول مستوطنة جديدة منذ عقدين. وكأن الأمر جاء بقصد الاستهزاء بالمجلس، فإن الموقع الذي اختارته حكومة إسرائيل لهذه المستوطنة الجديدة هو إميك شيلو، الذي يقع داخل الضفة الغربية. وهذا القرار المتعلق بالسياسات في حد ذاته والموقع المختار للمستوطنة يعبران بحق عن نزعة التجاهل التي ما فتئت إسرائيل تظهرها منذ عدة عقود في ما يتعلق بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وفي بياننا خلال المناقشة المفتوحة المعقودة في كانون الثاني/يناير الماضي (انظر S/PV.7863)، انضم وفد بلدي إلى الوفود التي أكدت، في سياق الإشادة بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، على أن التحدي الحقيقي يتمثل في تنفيذه. وقد حذرنا – وهو تحذير نكرره مرة أخرى الآن – من أن عدم تنفيذ القرار سيؤدي في نهاية المطاف إلى إحباط آمال جميع الفلسطينيين، فضلا عن أغلبية الإسرائيليين الذين يريدون ببساطة أن يعيشوا جنبا إلى جنب في سلام مع جيرانهم. وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) هو اختبار حاسم لالتزام المجلس بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، لأنه اختبار لمدى التزامه بحل الدولتين.

يتمثل أحد المعالم التي نمر بها في عام ٢٠١٧ في الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وندعو أعضاء المجلس إلى إدراك الطابع الملح لقضية فلسطين، التي لا يمكن تجاهلها أكثر من ذلك. إن التاريخ يتطلب نهوض المجلس ليكون على الجانب الصحيح من التاريخ، وذلك بالوقوف بشجاعة وبإظهار الوعي برسالته لإنهاء هذا الاحتلال والظلم الفادح الذي يجسده.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاث قضايا ذات صلة في سياق السلام والأمن في الشرق الأوسط، وهي، حالات سورية ولبنان واليمن.

تتابع إندونيسيا الحالة في سورية بقلق وترى أن السلام والأمن في سورية لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال الحوار بين جميع الأطراف المعنية في البلد، بما يؤدي إلى إيجاد حل سياسي لا عسكري. ومن ثم، فإننا نحث بقوة على أن تسفر المحادثات الجارية في جنيف وأستانا عن نتائج ملموسة واتفاقات. وإندونيسيا، بصفتها طرفا في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تدين استخدام الأسلحة الكيميائية في ٤ نيسان/أبريل وترى أنه يجب إجراء تحقيق مستقل بطريقة موضوعية ومحايدة ومهنية. ومن المهم التأكيد على أن أي حلول وإجراءات متعددة الأطراف بشأن سورية يجب أن تكون متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ما يتعلق بلبنان، فإنه مما يثلج صدر وفد بلدي الوضع المستقر في البلد، ونثني على التعاون الاستثنائي لحكومة لبنان مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي نعتقد أنها تسهم إسهاما كبيرا في صون السلام والأمن الدوليين، وفقا للقرارات ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). ونفهم أن إدارة عمليات حفظ السلام تجري حاليا استعراضا استراتيجيا لقوة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تطلب إندونيسيا إلى المجلس أن يأخذ في الاعتبار الدور الحيوي الذي تقوم به تلك القوة في صون السلام والأمن في بلد يقع في منطقة تتواصل فيها الأعمال العدائية والنزاعات.

وبشأن اليمن، فإن ثمة حاجة إلى أن يولي المجلس اهتماما خاصا بسبب الحالة الإنسانية الخطيرة. فقرابة ١٨,٨ مليون

يمني في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، فيما يعاني ٢,٢ مليون طفل يمني من سوء التغذية الحاد. وتدعم إندونيسيا المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، في جهوده الرامية إلى تشجيع الأطراف على الالتزام بالاستئناف السريع لاتفاق طويل الأمد لوقف الأعمال العدائية.

في الختام، فإن إندونيسيا تحث المجلس على السعي إلى السلام، وعلى السعي إليه الآن؛ وعلى التماس العدالة، وعلى التماسها الآن من خلال استجابات غير منحازة لمختلف المسائل الجارية في الشرق الأوسط.

السيد الحارثي (سلطنة عمان): السيدة الرئيسة، يطيب لي تهنئتكم على ترؤسكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه الجلسة. وأضم صوتي إلى ما قالته سعادة ممثلة المملكة الأردنية الهاشمية في كلمتها نيابة عن المجموعة العربية.

إن سلطنة عمان تعتبر القضية الفلسطينية بمثابة القضية المحورية لاستقرار منطقة الشرق الأوسط ودون حل مُرضٍ وعادلٍ لها، ستكون هناك صعوبة بالغة في إقامة علاقات طبيعيةً بين دول وشعوب المنطقة. وللأسف، نشعر حاليا بأن القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط تشهد تراجعا في جدول أعمال المجتمع الدولي بسبب توجيه الاهتمام إلى قضايا أخرى قد تكون أكثر إلحاحا، لكن ذلك يجب أن لا ينسينا مأساة شعب يرزح تحت الاحتلال منذ ما يزيد على ٧٠ عاما، ولا يزال ينشد حقه في تقرير مصيره عبر إقامة دولته المستقلة ضمن حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة. إن استغلال إسرائيل للأوضاع الاستثنائية التي تمر بها المنطقة لفرض سياسة الأمر الواقع من خلال إقامة المستوطنات وتوسعتها سوف يعقد الجهود الدولية لحل القضية الفلسطينية وسيبدد الأمل في السلام وحل الدولتين.

وإننا، من على هذا المنبر، ندعو إلى الدخول في مفاوضات جادة للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة تحفظ حقوق كافة الأطراف في العيش ضمن حدود آمنة ومستقرة على أساس دولتين فلسطينية وإسرائيلية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى دعم كل الجهود التي تحقق هذا الهدف السامي الذي تتطلع إليه كافة الدول المحبة للسلام.

إننا في سلطنة عمان اتخذنا السلام والحوار مبدأ ثابتا منذ بزوغ فجر النهضة العمانية المباركة التي انطلقت في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٠ لإيماننا بأن الحوار هو القاعدة الطبيعية للتعامل مع كافة القضايا الخلافية وإن الأمم على مدار التاريخ تسعى إلى تعزيز عوامل الثقة والاتفاق على أفكار ورؤى مرتكزة وتوافقية ولدينا قناعة مطلقة بأن الحوار هو السبيل الأنسب لتسوية الخلافات بالطرق السلمية بدلا من المواجهات والتراعات.

بناء على ذلك المبدأ، حرصت سلطنة عمان بالنسبة للقضايا التي تعاني منها المنطقة العربية حاليا في اليمن وسورية وليبيا على تقريب وجهات النظر وتشجيع الفرقاء على نبذ الخلافات والجلوس إلى طاولة المفاوضات. واستضافت السلطنة العديد من الاجتماعات واللقاءات التي تصب في ذلك الخصوص.

وبشأن الأزمة اليمنية بالأخص، لا يساورنا أدنى شك بأن تطورات الأزمة في الجمهورية اليمنية الشقيقة قد فاقمت من تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية والمعيشية للشعب اليمني الشقيق. وإننا نثمن عاليا جهود المبعوث الخاص للأمين العام لليمن في السعي إلى عودة الأمن والاستقرار لهذا البلد الشقيق. وندعو كافة القوى والأطراف السياسية اليمنية إلى دعم تلك الجهود من خلال الدخول في حوار حقيقي للتوصل إلى حل سياسي ينهي الأزمة. ونود أن نؤكد على استعداد السلطنة للقيام بدورها في المساعدة على تحقيق هذا الهدف من خلال التعاون مع كافة الأطراف المعنية بهذه القضية. وأيضا، نؤكد على استمرار بلادي في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين

والنازحين اليمنيين، وندعو كافة الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية إلى دعم تلك الجهود.

في الختام، نود أن نؤكد على أن منطقة الشرق الأوسط تعاني من الكثير من الأزمات والقضايا المزمنة والمستجدة ولا تحتمل مزيدا من التصعيد، ونعتقد أن أسلوب الحوار والحلول السياسية والسلمية هي السبل الأمثل لحل هذه القضايا بشكل دائم ونهائي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): بما أنها المرة الأولى التي يتحدث فيها وفد بلادي أمام مجلسكم الموقر في هذا الشهر، اسمحي لي في البداية أن أتقدم لكم بالشكر على الجهد الذي بذله وفد الولايات المتحدة أثناء توليه رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل، متمنياً لكم التوفيق في إدارة ما تبقى من أعماله. كما لا يفوتني أن أشيد برئاسة المملكة المتحدة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن دولة الكويت تؤيد ما جاء في كلمة سعادة المندوبة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية بالنيابة عن المجموعة العربية، وكلمة سعادة ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والكلمة التي سيلقيها سعادة ممثل جمهورية أوزبكستان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

استمعنا في جلسة اليوم لآخر التطورات المتعلقة بأبرز قضية مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، ألا وهي القضية الفلسطينية، التي تشبعت بعدة قرارات أممية ومبادرات دولية وإقليمية دون أن تجد لها طريقاً إلى التنفيذ بسبب تعنّت السلطة القائمة بالاحتلال، وهي إسرائيل، ورفضها الصريح والسافر لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتعمّدها تجاهل هذه القرارات والاستهزاء بها. وفي المقابل، يقف المجتمع الدولي، وللأسف الشديد، عاجزاً عن حمل السلطة القائمة بالاحتلال على تنفيذ قراراته. وإن ما يبعث على المزيد من القلق هو الإزدراء الذي تمارسه هذه السلطة المحتلة لمجلسكم الموقر ولقراراته، والتي من المفترض أن تكون نافذة على الجميع.

إن سياسات إسرائيل غير القانونية وغير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مستمرة بلا هوادة.، وخير دليل على ذلك ما تقوم به إسرائيل من ممارسات غير إنسانية تمثل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والمتمثلة في مصادرة المنازل والممتلكات وتدميرها، واعتقال آلاف المدنيين واحتجازهم، إضافة إلى النشاط الاستيطاني غير القانوني، والذي وصل لمستويات قياسية غير عادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، من تشييد لمستوطنات جديدة وتوسيع للمستوطنات القائمة لمستوى فاق كل الأعوام السابقة منذ بداية هذا العام، وبالتالي، تشريد قسري لأصحاب الأرض من الأسر الفلسطينية. ومن المؤكد بأن التعبير عن الأسف حيال هذه السياسات الاستيطانية غير الشرعية والاكتفاء بالتصريحات التي تحذر من نتائجها السلبية على العملية السلمية لم تردع إسرائيل عن الاستمرار بها. بل وصل الأمر لأبعد من ذلك، ليصل إلى تهديدها للأمم المتحدة بوقف مساهماتها على إثر قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أكد بأن تلك الممارسات الاستيطانية الاسرائيلية غير قانونية وغير شرعية.

إن استمرار هذه الاعتداءات والهجمات والتمادي فيها وكذلك استمرار الحصار غير الإنساني لغزة، هو نتيجة حتمية لغياب أية دعوة أو مطالبة جادة من مجلس الأمن لإسرائيل لوقف هذه الاعتداءات المتكرّرة والتقيد بالتزاماتها الدولية، بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. إن السلام الدائم والشامل والعادل لن يتحقق بالدعوة إلى استئناف مفاوضات مباشرة عقيمة لا سقف

زمني لها والسكوت عن الممارسات والسياسات الخطيرة التي تشكل حجر عثرة أمام أي فرصة حقيقية لإنهاء الاحتلال. فالسلام المنشود يجب أن يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام، بما يفضي إلى نيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه السياسية المشروعة، بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

إن دولة الكويت تؤيد مخرجات مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط الذي عُقد في ١٥ كانون الثاني/يناير الماضي، التي جددت التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين كسبيل وحيد لتحقيق السلام الدائم. وفي هذا الصدد، نطالب مجلس الأمن بضرورة الاضطلاع بمسؤولياته التي حددها الميثاق لصيانة السلم والأمن الدوليين، واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق معادلة السلام الصعبة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أهنئ سعادة السفيرة نيكي هيلي على تولي مهام منصبها الجديد في إدارة الرئيس دونالد ترامب. وإنني لعلى ثقة من أن العلاقات التاريخية بين بلدينا سوف تشهد مزيداً من التفاهم والتقارب والتعاون وفقاً لما يربطنا من مصالح وقيم مشتركة. كما أود أن أهنئ الولايات المتحدة على توليها مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولقد شاهدنا في الأيام والأسابيع الماضية روحاً جديدة ونظرة ناقدة تهدف إلى التطوير وإعادة النظر في بعض ما يمكن أن يكون قد أخذ في عداد المسلمات.

كما أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية التي هي بلا شك محور النزاع في المنطقة ونقطة الارتكاز لكل النزاعات فيها، حيث تحولت المظلمة التاريخية التي وقعت على الشعب الفلسطيني إلى حائط يتباكى عنده الإرهابيون ومن يناصرهم والورقة التي تتاجر بها الأنظمة الفاسدة، مثل

النظام الايراني ونظام الأسد وأدواتها العاملة مثل حزب الله الإرهابي.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد مجدداً على موقفها الثابت المتمثل في دعم الشعب الفلسطيني ومساندته للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على كل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، وذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. كما تدعوا بلادي إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية، وإلى الكف عن بناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية، باعتبارها مستوطنات غير شرعية وتشكل عقبة كأداء في طريق السلام.

لم تكتف بلادي بمجرد التأكيد على دعمها للأشقاء الفلسطينيين، بل اتخذت مواقف عملية للدعوة إلى السلام وتحقيقه. وفي هذا الشأن، قدمت المملكة العربية السعودية مبادرتها التاريخية للسلام التي تبنتها قمة بيروت العربية في عام ٢٠٠٢، وأصبحت مبادرة عربية للسلام، ثم اعتمدتها منظمة التعاون الإسلامي. فمثلت منعطفاً تاريخياً هاماً في مسار العملية السلمية، وأسست لمرحلة جديدة لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، ووضعت الأساس لسلام شامل عادل ينعم فيه الفلسطينيون والإسرائيليون وجميع شعوب المنطقة بالأمن والسلام والرخاء والتنمية. ولقد جاء إعلان عمّان الصادر عن اجتماع قمة الدول العربية الأخير في شهر آذار/مارس الماضي، ليجدد التأكيد على هذه المبادرة وليعزز التزام الجانب العربي بها، مادا يده نحو التفاهم والتفاوض الجاد، ومنتظراً من الجانب الإسرائيلي أن يبادر إلى الاستجابة باليد الممدودة للسلام.

إن من أخطر جوانب النزاع في فلسطين هو ما تنفذه إسرائيل من خطط تهدف إلى تهويد مدينة القدس وتغيير تركيبتها السكانية وتشويه هويتها العربية الإسلامية والعبث بالمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها. والمملكة العربية السعودية ترفض أي مساس بالقدس وأي محاولة للالتفاف على مكانتها التاريخية والدينية الروحية لدى بليون ونصف بليون من المسلمين، وتؤكد على الرفض المطلق لأي إجراء يؤدي إلى تغيير وضعها القانوني أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل أو نقل أي سفارة إليها، وندعو جميع الدول إلى الالتزام بالقرارات الدولية في هذا الشأن وعدم استخدام هذه القضية في لعبة المزايدات السياسية.

لقد جدد المجتمع الدولي في مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط التزامه بحل الدولتين سبيلا وحيدا لتحقيق السلام، ويؤكد وفد بلدي أن طريق السلام واضح ومعروف، يتمثل في وضع آلية دولية فعالة لإنهاء الاحتلال وفق إطار زمني محدد وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لقد شهدنا في الأيام والأسابيع القليلة الماضية تطورات خطيرة في المأساة السورية، تتمثل في إقدام السلطات السورية على الاستمرار في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد أبناء شعبها، واستمرار قوات الحرس الثوري الإيراني والميليشيات الطائفية الإرهابية، وعلى رأسها حزب الله، في الاستخفاف بأرواح البشر وكرامتهم وممارسة القتل والتهجير والحصار بطريقة بشعة لا تبالي بما توصلت إليه الأطراف برعاية دولية من اتفاق لوقف العمليات العدائية.

كما أن إخفاق مجلس الأمن بسبب الاستخدام الجائر لحق النقض في اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لإدانة المتسببين في هذه الأعمال والعمل على محاسبتهم، قد أكسبهم شعورا بالحصانة بأن بإمكانهم أن يفعلوا ما يشاءون دون محاسبة أو مساءلة. ولكن التاريخ يعلمنا بأن الكلمة الأخيرة هي دائما للحق وأن الباطل لا يمكن له أن يدوم وأن نضال الشعب السوري وتطلعه نحو الحرية والكرامة لا بد من أن ينتصر ولو بعد حين.

لقد أعرب المملكة العربية السعودية عن تأييدها للعمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة ضد أهداف عسكرية في سورية انطلق منها الهجوم بالأسلحة الكيميائية على خان شيخون. والمملكة تؤكد على أهمية أن يستمر المجتمع الدولي في الوقوف بحزم وصلابة ضد أعمال القتل والحصار والتجويع والتهجير القسري والتطهير المذهبي التي ما زالت تمارسها السلطات السورية، ولقد ساهمت هذه الممارسات في إتاحة الفرصة للتنظيمات الإرهابية، مثل داعش والنصرة، للتمدد في ظل فراغ السلطة وما يشبه الشراكة في محاربة الشعب السوري. وإن المملكة العربية السعودية تعيد التأكيد على استعدادها للمشاركة في أي جهد دولي للقضاء على هذه الجماعات الإرهابية حيثما وجدت.

يجدد وفد بلدي دعمه لجهود المبعوث الأممي في سورية، السيد ستيفان دي ميستورا، في إطار ولايته الممنوحة له وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي أرسى خريطة الطريق للمفاوضات السياسية الرسمية حول الانتقال السياسي. وتدعو المملكة العربية السعودية جميع الأطراف إلى التعاون على التطبيق الفوري لبيان جنيف ١ (S/2012/522، المرفق) بما في ذلك العمل على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات سلطات تنفيذية واسعة تعمل على تأسيس سورية المستقبل، سورية التي تتسع لكل أبنائها المخلصين، سورية التي تنبذ الإرهاب وترفض العنف وتترفع عن التعصب والتطرف.

لقد كنا نتمنى أن يؤدي الاتفاق النووي الدولي مع إيران إلى وضع حد للبرنامج النووي الإيراني ودفع إيران إلى التخلي عن تطلعها نحو التسلح النووي وإلى تعديل سلوكها مع

جيرانها وفي المجتمع الدولي، بحيث تنبذ الإرهاب وتتخلى عن العنف وتمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة وتحترم سيادة تلك الدول ووحدتها. إلا أننا، مع الأسف، ما زلنا نشهد في كل يوم دلائل متجددة على استخفاف إيران بكل هذه القيم والمبادئ وتهاونها بالأعراف الدبلوماسية، حتى أن مقار البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران لم تسلم من الاعتداء والتخريب، فضلا عن استمرار إيران في دعم الميليشيات الطائفية

في العراق وسورية ولبنان واليمن، وسعيها نحو إيجاد نسخ متكررة من حزب الله الإرهابي في كل مكان وتدخلها في الشؤون الداخلية لبلدي ولمملكة البحرين. وإننا نطالب إيران بالكف عن هذا السلوك غير المسؤول وبضرورة العودة إلى المجتمع الدولي واحترام قوانينه وأعرافه والعمل على تحقيق تطلعات الشعب الإيراني في التنمية والرخاء بدلا من السعي إلى زعزعة الأمن والاستقرار ودعم الإرهاب في كل مكان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تشكر بنغلاديش رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم الفصلية. نحيط علما بالإحاطة الإعلامية المفيدة للسيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الشخصي للأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به ممثل أوزبكستان، الذي سيتكلم بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

لا تزال بنغلاديش تشعر بالقلق إزاء النزاعات المستعرة بين الأشقاء في أجزاء عديدة من منطقة الشرق الأوسط بما لها من آثار خطيرة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين. إن تزايد مشاركة الجهات من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية، فاقمت الوضع في معظم الحالات، مع آثار وخيمة على المدنيين. ونقدر الالتزام المتواصل من مجلس الأمن بشأن حالات النزاع هذه، بما في ذلك على المسارين السياسي والإنساني.

ووفقا للسوابق، نود أن نواصل التركيز على القضية الفلسطينية، التي نعتقد أنها تظل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي. وإذ نشهد استفزازات متعمدة لزيادة تقليل آفاق حل الدولتين، فلا مغالاة في التشديد على الحاجة الملحة إلى استعادة الأفق السياسي بغية استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وثمة أسباب وجيهة كثيرة لكي تراجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو جماعي وتعيد النظر في هذا الوضع الراهن غير المحتمل بشأن القضية الفلسطينية. إن المؤتمر الدولي للسلام الذي عقد في باريس في ١٥ كانون الثاني/يناير دليل على الشعور بالإلحاح الذي يتشاطره المجتمع الدولي. كانت الرسالة واضحة – يجب مواصلة السعي بجد عن حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، ولا سيما في ضوء حالة أمنية إقليمية متقلبة.

هناك شبه إجماع في المجتمع الدولي على أن استمرار توسيع المستوطنات غير القانونية، بما في ذلك التشريع الأخير والإعلانات الأخيرة، يشكل واحدا من أبشع مظاهر الظلم التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني، ويشكل عائقا خطيرا أمام استئناف علمية السلام ومواصلتها. لقد أكد اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) مجددا عدم شرعية المستوطنات وألزم إسرائيل بوقف مواصلة توسيع المستوطنات والامتناع عن المحاولات الرامية إلى إضفاء الشرعية على القائمة منها. ونناشد المجلس أن يبقي المسألة قيد نظره وأن يواصل جهوده لضمان وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وحولها.

ولا تزال بنغلاديش تشعر بالقلق إزاء استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، الذي يقوض بشدة جهود الإنعاش والتعمير. ونشدد على الأهمية الحاسمة لمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني من جانب السلطة القائمة بالاحتلال وضرورة الامتثال للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني. ونلاحظ مع القلق تداعيات الإضراب عن الطعام من جانب السجناء الفلسطينيين وندعو إلى معالجة شكاواهم، بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني للأطفال.

وخلال زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى بنغلاديش في كانون الثاني/يناير، قالت له رئيسة الوزراء الشيخة حسينة إن حكومة وشعب بنغلاديش لم يبرحا ثابتين في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، عاصمتها القدس الشرقية. ونواصل دعم جميع الجهود البناءة التي يبذلها مجلس الأمن وبقية المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حلول سياسية دائمة لمختلف حالات النزاع في الشرق الأوسط والعمل على معالجة الأسباب الجذرية والدوافع المختلفة للنزاعات بغية الحفاظ على السلام في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد شادييف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيس مجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

تنعقد هذه الجلسة في أجواء مثقلة بالحالة غير مستقرة والمتقلبة على نحو متزايد في منطقة الشرق الأوسط، وقضية فلسطين التي لم تحل وطال أمدها في صميم الاضطرابات في المنطقة. إن منظمة التعاون الإسلامي تشعر بقلق شديد إزاء ازدراء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لقرارات مجلس الأمن وطلباته الآمرة، في انتهاك للقانون الدولي وعرقلة تامة لأفق سياسي لحل سلمي.

إن تصعيد أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في الأشهر القليلة الماضية من خلال إنشاء مستوطنة استعمارية جديدة، واعتماد قانون تنظيم إسرائيلي، مخطط غير قانوني يهدف إلى ترسيخ ما يسمى بالبؤر الاستيطانية، مصدر قلق بالغ ويجب إدانتهما. وتؤكد المنظمة أن استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية يقوض السلامة الإقليمية، ومقومات بقاء دولة فلسطينية وتواصل أراضيها في المستقبل، ناهيك عن أن الأنشطة الاستيطانية أعمال غير قانونية تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي طالب بشكل قاطع بوقف جميع هذه الأنشطة. وعليه، تدعو منظمة التعاون الإسلامي مجلس الأمن إلى كفالة امتثال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي.

ويجب أن يتصرف المجلس للوفاء بمسؤولياته عن وقف أعمال الاستيطان الإسرائيلية، التي تصاعدت بشكل متعمد وواضح في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها. ونناشد كذلك المجتمع الدولي مشاركته المستمرة، كما دعا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ودعمه الكامل في هذه الفترة الحرجة لرعاية عملية سياسية متعددة الأطراف محددة زمنيا من شأنها أن تؤدي لتطبيق قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى وضع حد أخيرا للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، المستمر منذ عام ١٩٦٧، وتحقيق حل الدولتين المتفق عليه دوليا، الذي تظل منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة به التزاما ثابتا.

كما تواصل منظمة التعاون الإسلامي النظر بقلق عميق لانتهاكات إسرائيل الاستفزازية المتكررة والاعتداءات على

الأماكن المقدسة، خصوصا المسجد الأقصى، وسياساتها لتغيير الطابع العربي للقدس الشرقية المحتلة ومركزها ومعالمها وتكوينها الديمغرافي، بما في ذلك من خلال بناء المستوطنات في المدينة، وأعمال الحفر تحت المسجد الأقصى وتدنيس المواقع الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك من جانب المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين والمتعصبين الدينيين، وهدم المنازل وطرد السكان الفلسطينيين، بغية عزل القدس الشرقية المحتلة عن محيطها الفلسطيني.

وتستمر جميع هذه الإجراءات في إثارة التوترات والحساسيات وتفاقم بشكل مثير للقلق الوضع الهش على أرض الواقع، مع احتمال إثارة عواقب وخيمة. على مجلس الأمن أن يطالب بوقف جميع هذه الأعمال غير القانونية وأن تلتزم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس. وفي هذا الصدد، تكرر منظمة التعاون الإسلامي التزامها الراسخ تجاه حقوق الشعب الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ولا تزال المنظمة تعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا ينبغي إعفاء مجلس الأمن من دوره في هذا الصدد، وبأنه ينبغي أن يعمل على ضمان إعمال الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والسيادة والاستقلال في دولة فلسطين في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها، فضلا عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولا بد لي أيضا في هذه الجلسة، أن أكرر شواغل منظمة التعاون الإسلامي بشأن المعاناة الإنسانية الخطيرة التي يكابدها الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في قطاع غزة، حيث لا يزال السكان المدنيون الفلسطينيون يعانون من الحصار الإسرائيلي غير القانوني وغير الإنساني، الذي يدخل الآن عامه العاشر. ونكرر الدعوة إلى وضع حد لهذا الشكل من أشكال العقاب الجماعي الهائل للشعب الفلسطيني وإلى بذل جهود عاجلة لإعادة بناء وإعادة تأهيل وإنعاش قطاع غزة، الذي يظل جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

واليوم، علينا أن نكرر الدعوة إلى الاهتمام بمحنة السجناء السياسيين الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وندعو إلى احترام حقوقهم، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنهاء استغلالهم وأسرهم من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. والإضراب عن الطعام الذي شرع فيه آلاف السجناء مؤخرا صرخة للانتباه إلى محنتهم الشديدة والعمل على حلها، ونناشد الرحمة والمسؤولية على الصعيد الدولي في هذا الصدد.

ومنظمة التعاون الإسلامي على استعداد لمعالجة العديد من المسائل الهامة الأخرى في الشرق الأوسط والتعاون من أجل تسويتها، بما في ذلك الحالات الخطيرة في المنطقة، في جلسات مجلس الأمن المناسبة المخصصة لاستعراض تلك الحالات المحددة، بهدف إنهاء المعاناة الإنسانية والأزمات في تلك البلدان والإسهام في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وتؤمن المنظمة بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي، وانعدام الفرص والخطط ذات الدوافع السياسية والعزلة السياسية والعدوان، من أجل تهيئة المجال لتحسين السلام والأمن الدوليين. ولا شك في أن النزاعات في الشرق الأوسط، بما في ذلك مأساة فلسطين والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، مع دخول الاحتلال الآن عامه الخمسين وما يبدو من انقسام مزمن داخل مجلس الأمن، قد مهدت السبيل لازدهار مختلف التهديدات، مثل التطرف العنيف والإرهاب، في المنطقة وبلوغها مستويات تستوجب منا اليوم التفكير مليا،

بينما نجابه بشكل جماعي السعي بعيد المنال عن حلول ناجعة. ولذلك يجب معالجة البعد المتعدد الجوانب والأسباب الجذرية للتراعات في المنطقة بدون استثناء، في سياق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ومع التقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وهي الضامن للسلم والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لرئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى المنسق الخاص للأمم المتحدة السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

جنبا إلى جنب مع الشعوب في جميع أنحاء العالم، تعرب فييت نام عن القلق العميق إزاء الحالة الحرجة الحالية في الشرق الأوسط. إن انتشار الرعب الناجم عن الإرهاب والتطرف، والتراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والتراع الذي طال أمده في سورية واليمن والتوتر والعنف في العراق وفي أماكن أخرى في المنطقة قد أدى إلى إزهاق الأرواح على نطاق واسع، وانتشار انتهاك حقوق الإنسان، وتشريد أعداد لم يسبق لها مثيل، وأزمة لاجئين ودمار شامل، حتى للتراث الثقافي، والتسبب في البؤس والمعاناة لملايين الناس مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وبالرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، لم يصل التعاون الدولي والاستجابة للمسائل المعقدة في المنطقة إلى المستوى الذي يشكله الخطر. من المؤسف أن مجلس الأمن، جهاز الأمم المتحدة القوي المعني بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، لا يزال يفتقر إلى الوحدة والإرادة السياسية في السعي إلى إيجاد حل سلمي وشامل للتراعات التي تعصف بالمنطقة.

ولا تزال القضية الفلسطينية في صميم عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. إن استمرار دوامة العنف والأنشطة العسكرية والاستيطانية ومصادرة الأراضي يلقي بظلاله على عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية الهشة. شردت آلاف الأسر وأصبحت بلا مأوى. وما زال الشعب الفلسطيني يعاني الآلام والصعوبات. نحن ندعو إلى وقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. ونحث جميع الأطراف المعنية على أن توقف فورا الأعمال التي قد تزيد من تصعيد التوترات والامتناع عن أي عمل عدائي وعن التحريض أو العنف والالتزام الصارم بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ما فتئت فييت نام تدعم الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الأساسية، لا سيما حقه المقدس في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة. وندعو إلى إيجاد تسوية سلمية للتراع الإسرائيلي – الفلسطيني المستمر منذ عقود من خلال الحوار البناء والمفاوضات الدبلوماسية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ومبادرة السلام العربية، تهدف إلى التوصل لحل عادل وشامل ودائم وضمان المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية. إننا ندعو إلى الاستئناف المبكر للمفاوضات ونرحب بجميع الجهود المكثفة التي تبذلها الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية والبلدان الإقليمية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ برؤية دولتين – هما إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في ظل سلام وأمن واعتراف متبادل.

وما فتئت فييت نام تتابع التطورات الأخيرة في سورية بقلق بالغ. وندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية ونعارض أي عمل ضد المدنيين الأبرياء. ونحث جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تزيد من حدة التوتر، والإسراع بتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، والعمل معا من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري عن طريق التفاوض. ونعتقد أن ما من سبيل غير التسوية السلمية القائمة على المبادئ الأساسية للقانون الدولي، لا سيما على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام استقلال سورية وسيادتها الوطنية وسلامة أراضيها، يمكن أن يحقق السلام والاستقرار المستدامين في سورية، وينهي معاناة الشعب السوري.

وبعد أن عانى الشعب الفيتنامي من مشقات وخسائر هائلة نتيجة للحروب في بلده، فإنه يتعاطف بشدة مع شعوب الشرق الأوسط. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الوقت قد حان لكي يبذل مجلس الأمن ما بوسعه من جهد من أجل تحمل مسؤولياته والتصدي بصورة جماعية للتحديات الأمنية الخطيرة التي تواجه المنطقة والعالم أجمع. ونحن أقوياء ما دمنا متحدين، وضعفاء إذا كنا منقسمين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فالي دي أليدا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتنويه بحضور المنسق الخاص ملادينوف وشكره على عمله الجيد وعلى إحاطته الإعلامية الممتازة صباح هذا اليوم.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الثماني والعشرين. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام، وهما جمهورية الجبل الأسود وألبانيا.

لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط تمثل أولوية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وتظل سياساتنا بشأن هذه المسألة واضحة ومتسقة. ونعتقد أن من الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى أن نتمسك بتوافق دولي في الآراء بشأن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تشكل الأركان الأساسية التي لا غنى عنها لإحلال السلام العادل والدائم للإسرائيليين والفلسطينيين، استنادا إلى الحل القائم على وجود دولتين، هما دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة الديمقراطية والمتصلة الأراضي وذات السيادة والقابلة للبقاء، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

وليس هناك بديل عن حل الدولتين عن طريق التفاوض، استنادا إلى المعايير الواردة في استنتاجات المجلس الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠١٤، وهو الحل الذي يلبي التطلعات المشروعة لكلا الطرفين – بما في ذلك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية وتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولة ذات سيادة – وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ويسوي جميع مسائل الوضع الدائم. في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يعيد التأكيد على بعض التهديدات الرئيسية لإمكانية تطبيق حل الدولتين، والتي تم تحديدها أيضا في تقرير المجموعة الرباعية الصادر في تموز/يوليه، بما في ذلك استمرار الأنشطة الاستيطانية وأعمال والعنف، والإرهاب والتحريض.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يذكر بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد بجعل حل الدولتين أمرا مستحيلا. والاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى تلك التغييرات التي يتفق عليها الطرفان. وسيواصل الاتحاد الأوروبي التمييز، في معاملاته

ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. أما بالنسبة للقدس، فسيواصل الاتحاد الأوروبي احترام توافق الآراء الدولي المجسد في القرار ٤٧٨ (١٩٨٠). ويجب إيجاد طريقة من خلال المفاوضات لحل وضع مدينة القدس بوصفها عاصمة مستقبلية للدولتين.

ومن المؤسف أن الإجراءات على أرض الواقع لا تزال تهدد آفاق حل الدولتين. ومنذ كانون الثاني/يناير، قدمت السلطات الإسرائيلية خططا ومناقصات لبناء قرابة ٦ ٠٠٠ وحدة استيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي أواخر آذار/مارس، قررت الحكومة الإسرائيلية، للمرة الأولى منذ أكثر من عقدين، إنشاء مستوطنة جديدة في قلب الضفة الغربية. كما أعلنت المزيد من الأراضي في عمق الضفة الغربية باعتبارها أراضي تابعة للدولة. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء سن ما يسمى قانون التنظيم في شباط/فبراير، الأمر الذي يعني عبور عتبة جديدة نحو مشروع المستوطنات في الضفة الغربية، حتى بموجب القانون الإسرائيلي. ونحث إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك البؤر الاستيطانية التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١، تماشيا مع الالتزامات السابقة.

ويساور الاتحاد الأوروبي أيضا قلق بالغ إزاء الزيادة الكبيرة في أعمال الهدم الإسرائيلية ومصادرة المباني الفلسطينية، بما في ذلك المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي في المنطقة جيم، وهي بالغة الأهمية بالنسبة لبقاء الدولة الفلسطينية المستقبلية وتواصلها الجغرافي. والعديد من المجتمعات المحلية المتضررة، مثل خان الأحمر، هي عرضة لخطر وشيك من الإخلاء والنقل القسري. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بحماية حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حقوقهم الإنسانية، وتقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة في مكان إقامتهم الحالي في المنطقة جيم. ونحث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، والتعجيل بالموافقة على المخططات العامة وتصاريح البناء للفلسطينيين في المنطقة جيم.

إن الاتحاد الأوروبي يرفض بشدة الإرهاب وأي أعمال عنف تزهق أرواحا بريئة، وكذلك أي تحريض على العنف والكراهية، الذي نرى أنه يتعارض تعارضاً أساسياً مع تحقيق تسوية سلمية. وسيكون من الأهمية بمكان احترام الالتزامات بالعمل بفعالية ضد العنف والتحريض إذا ما أريد إعادة بناء الثقة المتبادلة وتجنب تصعيد آخر. ويجب التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان من جانب جميع الأطراف، وفقا للمعايير الدولية. ويود الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن امتثال الدول والجهات الفاعلة من غير الدول للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك قابليتها للمساءلة، يمثل أمرا أساسيا بالنسبة للسلام والأمن في المنطقة.

وندعو القادة الفلسطينيين إلى إدانة الهجمات الإرهابية باستمرار وبوضوح واتخاذ جميع الخطوات التي في مقدورهم لإنهاء التحريض على الكراهية والعنف. كما نحث الفصائل الفلسطينية على المشاركة بحسن نية في عملية المصالحة، التي تشكل عنصرا هاما في التوصل إلى الحل القائم على دولتين في نهاية المطاف. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف في الضفة الغربية وقطاع غزة على النهوض بتلك العلمية بغية إجراء انتخابات ديمقراطية في الضفة الغربية وغزة. فوجود سلطة فلسطينية وحيدة مشروعة وديمقراطية، تسيطر سيطرة كاملة على غزة، أمر بالغ الأهمية لتحقيق قيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. وتحقيقا لهذه الغاية، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية إلى إيجاد أرضية مشتركة والعمل معا لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني.

وأخيرا وليس آخرا، فإن الحالة في غزة لا يمكن تحملها. ويجب على جميع الأطراف أن تعمل بشكل عاجل على

إحداث تغيير أساسي في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما في ذلك إنهاء إغلاق المعابر، وفتحها بالكامل، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم توطيد قدرات الدولة الفلسطينية والجهود الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الفلسطيني في كلتا الضفة الغربية وغزة. ولإحراز التقدم، نحن بحاجة إلى أن يبدي الطرفان من خلال السياسات والإجراءات، التزامهما الحقيقي بالحل القائم على وجود دولتين من أجل منع الخسارة التي لا رجعة فيها لهذا الحل وإيجاد مسار جديد لإنجاح مفاوضات الوضع النهائي. وسيدعم الاتحاد الأوروبي جميع جهود صنع السلام الجدية، وسيواصل العمل بشكل وثيق مع الطرفين ومع الشركاء في المنطقة وخارجها، بما في ذلك ضمن إطار المجموعة الرباعية.

وكما تجلى في المناقشات في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية المعتقود في آذار/مارس، فإن مبادرة السلام العربية توفر العناصر الرئيسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي وفرصة لبناء إطار أمني إقليمي. ويعتقد الاتحاد الأوروبي بقوة أن المزيد من الحوار على هذا الأساس سيحقق النتائج. وبوسع التسوية الشاملة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أن توفر زخما جديدا للسلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة الواسعة، ولذلك يجب اغتنام تلك الفرصة.

وأود أن أقول بضع كلمات عن سوريا.

وما فتئت سوريا الصلة الجيوستراتيجية بين أوروبا والشرق الأوسط. وكانت أساس الحضارة المتوسطية التي شكلت ثقافتنا وتقاليدينا وطريقة تفكيرنا. ودورها كجسر بين الحضارات والقارات هو ما جعل هذا البلد بمثل تلك الأهمية طوال كل تاريخه.

إن سوريا اليوم في حالة حرب. وهي حرب تقتل شعبها وتدمر تراثها الثقافي.

وندين الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة وانتهاكات حقوق الإنسان وجميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة السورية وحلفاؤها. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق، وإلى المساءلة عن جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن الجسر التاريخي آخذ في الانهيار، ولكن لا يمكننا ببساطة أن ننتظر وضع حد للنزاع في حين ننفق البلايين لاحتواء الأزمة ومواصلة تزويد اللاجئين بالغذاء والمأوى. وبوسع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أن يبنيا الجسور، وأوروبا هنا لتقديم المساعدة. ولذلك السبب أيد الاتحاد الأوروبي وضع استراتيجية لسوريا في أوائل نيسان/أبريل، بهدف تشجيع التوصل إلى حل سياسي، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) ونحن نركز على استخدام كل تأثيرنا من أجل تحقيق اتفاق إطاري في المحادثات بين الأطراف السورية الجارية بوساطة الأمم المتحدة في جنيف التي ستتضمن مجموعة عناصر سياسية بغية التمكن من تنفيذ العملية السياسية الانتقالية، تمشيا مع القرار المذكور أعلاه.

وفي وقت سابق هذا الشهر، استضفنا مؤتمر بروكسل بشأن ”دعم مستقبل سوريا والمنطقة“، بالترافق مع ستة رؤساء مشاركين، وهم تحديدا ألمانيا، والكويت، والنرويج، وقطر، والمملكة المتحدة والأمم المتحدة. وكان المؤتمر ناجحا للغاية قدمت بشأنه إحاطة إعلامية للجمعية العامة بالأمس.

ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الهجوم الكيميائي على بلدة خان شيخون في محافظة إدلب الذي وقع في ٤ نيسان/أبريل، وخلف عواقب وخيمة، مما تسبب في مقتل وإصابة العشرات من المدنيين، بمن فيهم الأطفال وعمال شؤون الإغاثة، مع إظهار العديد من الضحايا أعراض التسمم بالغاز. ويرقى استخدام الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية

كأسلحة إلى مستوى جريمة حرب. ويجب وقف استخدامها، بما في ذلك على يد النظام وتنظيم داعش، ويجب إخضاع الجناة المحددين للمساءلة عن ذلك الانتهاك للقانون الدولي. ونؤيد بقوة تحقيق بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، وهي بصدد جمع وتحليل المعلومات من جميع المصادر المتاحة، تمهيدا لمواصلة التحقيقات التي تجريها آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويقف الاتحاد الأوروبي صفا واحدا وراء أعمال المنظمتين وهو ملتزم بوضع حد للإفلات من العقاب.

وندين بشدة الهجوم المروع الذي وقع في الراشدين في ١٥ نيسان/أبريل، وأدى إلى مقتل ما لا يقل عن ١٢٦ شخصا، العديد منهم أطفال، وجرح العشرات.

إن المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية المرتكبة في سوريا أمر بالغ الأهمية. وأي عجز عن ضمان مساءلة الجناة يمكن أن يسفر عن المزيد من الوحشية وعن استمرار انتهاك القواعد الدولية. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع أطراف النزاع إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أتكلم بإيجاز عن لبنان. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزه لبنان مؤخرا في إنهاء الجمود السياسي، بانتخاب رئيس وتشكل حكومة جديدة. ويتمثل المعلم الهام المقبل للعملية الديمقراطية في لبنان في التوصل إلى اتفاق بشأن إطار انتخابي جديد قبل انقضاء ولاية البرلمان في ٢٠ حزيران/يونيه وإجراء الانتخابات في الوقت المناسب. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بوحدة لبنان وسيادته واستقراره وسلامته الإقليمية. ويجدد التأكيد على أهمية استمرار الالتزام بسياسة النأي بالنفس عن جميع النزاعات الإقليمية، تمشيا مع إعلان بعبدا.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية استمرار التزام لبنان بالتنفيذ الكامل لالتزاماته الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) ١٧٥٧ (٢٠٠٧). ويشيد الاتحاد الأوروبي أيضا بالجهود الاستثنائية التي يبذلها لبنان في مواصلة استضافة أكثر من ١,١ ملايين لاجئ من سوريا ريثما تتهيأ ظروف عودتهم، ويشدد على أهمية الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بحقوق اللاجئين وحمايتهم. وعلى نحو ما تأكد في مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة، فإن الاتحاد الأوروبي مصمم على مواصلة دعمه للبنان في تحقيق الاستقرار والتنمية، وهو يدعو الشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي إلى التصرف على هذا النحو.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نهنئكم، سيدتي الرئيسة، ونهنئ بعثة الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. كما نرحب بالبيان الذي أدلى به السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الملايين من البشر يعيشون يوميا في كرب ويأس وبذكريات المؤلمة للنزاعات المسلحة. وتشعر كوستاريكا بالأسف لانتشار النزاعات في الشرق الأوسط. وتدهورت الحالة في السنوات الأخيرة، ولم يكن بالإمكان تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

ويجب أن نضع حدا للأزمة الإنسانية بصورة عاجلة وأن نجد حلا سياسيا على وجه السرعة. لقد أصبحت الأزمة مأساة إنسانية ذات أبعاد مخزية مما يشكل إهانة للبشرية جمعاء. ولذلك، مرة أخرى، نناشد مجلس الأمن ممارسة ولايته كاملة لصون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة.

ويشعر بلدي بالأسف لتكرار الهجمات الإرهابية التي وقعت في الشرق الأوسط. وندين إدانة قاطعة جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف بجميع مظاهرها، أينما وقعت وأيا كان مرتكبوها، وبغض النظر عن دوافعها. ويشمل ذلك أيضا إدانة تقديم الدعم المالي أو المادي أو السياسي للإرهاب. فهو أمر لا يمكن تبريره بموجب القانون الدولي الساري المفعول، نظرا لما له من آثار ضارة على التمتع بحقوق الإنسان في المجتمعات الديمقراطية. وهو تهديد للسلامة الإقليمية للدول وأمنها. ويجب مواجهة تلك الأنشطة من خلال تعددية الأطراف، ووفقا لأحكام القانون الدولي وبالاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وبالروح نفسها، تدين كوستاريكا أية إجراءات انفرادية تتخذ خلافا لميثاق الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد على المسؤولية الرئيسية للدول عن منع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته، ولكننا نوجه نداء من أجل أن نتخذ، في مكافحة هذا التطرف، نهجا قائما على مراعاة حقوق الإنسان. وينبغي أن يشمل ذلك المسعى العمل مع المجتمع والحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والقطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، تكرر كوستاريكا التأكيد على الحاجة الملحة إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين بشأن القضايا الجوهرية للنزاع التي لا تزال قائمة، استنادا إلى الالتزامات التي قطعت بالفعل والاتفاقات التي سبق التوقيع عليها.

فيما يتعلق بالنزاع في سوريا وعدم كفاية الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن، تحث كوستاريكا جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة على تحمل نصيبها من المسؤولية والاضطلاع بأدوارها المنصوص عليها بموجب المواد، ١١ و ١٢ و١٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على الجمعية العامة أن تتخذ إجراءات حاسمة بشأن المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. تلك هي مسؤوليتنا الجماعية. ولا يمكننا أن نظل نتجاهل معاناة الملايين من الأشخاص الذين وقعوا ضحية هذه اللعبة السياسية والعسكرية.

لذلك، أحث الأعضاء على الاضطلاع بعملنا وتفعيل التعددية لكي يسود التضامن، إلى جانب الالتزام بتلبية مصالح المجتمع الدولي بأسره وليس فقط مصالح أعضاء في مجموعة معينة من الدول. يجب على الأمم المتحدة أن تؤدي دورها بوصفها مركز الحوكمة العالمية على أساس الاحترام المتبادل والبحث بصورة جماعية عن حلول.

نعتقد أنه يجب علينا العمل بصورة مشتركة وعلى جناح السرعة للبدء بالتحقيق وإدانة المسؤولين عن أبشع الجرائم بغية وقف أي عمل يسفر عن قتل الأبرياء، وتحقيق العدالة وإنهاء المعاناة وفقدان المزيد من المدنيين الأبرياء. والشيء الوحيد الأسوأ من هذه المأساة الإنسانية هو أن نرى أن الإفلات من العقاب يفوز بدلا من العدالة.

تكرر كوستاريكا الإعراب عن قلقها إزاء التوتر المتزايد الناجم عن النزاعات في الشرق الأوسط، وتدعو بقوة إلى توحيد كلمة المجتمع الدولي لإحلال السلام في ربوع تلك المنطقة. ونوجه هذا النداء تحديدا إلى جميع الأعضاء الدائمين في المجلس لكي يلتزموا بالامتناع عن استخدام حق النقض عندما نواجه بارتكاب أبشع الجرائم، وفقا لمدونة سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ليتسنى للمجلس أن يتصرف بسرعة لضمان حماية المدنيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد يعقوب (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم. وأشكر أيضا السيد

نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل مصر بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي على التوالي.

في الشهر الماضي، استمعنا إلى السيد ملادينوف وهو يعرض التقرير الأول للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (انظر S/PV.7908). ونأسف لأن تلك الإحاطة الإعلامية بشأن تنفيذ القرار التاريخي لم تُنشر رسميا وتعمم خطيا وفقا للممارسة المعتادة. ونعتقد أن من المهم جدا ضمان نشر هذا التقرير خطيا لكفالة الرصد الفعال ومساءلة أطراف النزاع، تماشيا مع أهداف القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

بوصفنا أحد مقدمي القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الصادر في كانون الأول/ديسمبر الماضي والذي اتُخذ بتأييد ساحق من أعضاء المجلس والمجتمع الدولي، نرفض أي محاولة لتقويض تنفيذه. ونعارض أيضا أي محاولة ترمي إلى إضعاف قضية فلسطين في المجلس أو تهميشها، بما في ذلك في المناقشة المفتوحة اليوم. ونعتقد أنه إذا كان المجلس مخلصا في الوفاء بولايته عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي له ألا يغض الطرف عن الحقائق الدامغة في الميدان. وفي الواقع، ينبغي للمجلس أن يولي اهتماما أكبر وأن يقوم بعمل فعّال حيال النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الطويل.

كما أفاد السيد ملادينوف، المنسق الخاص، واصلت إسرائيل توسيع المستوطنات في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وجاء هذا التوسع في تجاهل تام للقانون الدولي، وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ٢٠٠٤ ومختلف قرارات المجلس التي تحدد بوضوح المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. وعلاوة على ذلك، تتهدد الأنشطة الاستيطانية الامتداد الإقليمي للدولة الفلسطينية المقبلة وتقوض حل الدولتين، وبالتالي تقوض السلام في المنطقة.

بعد أسبوع فقط من الإحاطة الإعلامية عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أعلنت إسرائيل عن قرارها ببناء مستوطنات جديدة على الأرض الفلسطينية المحتلة، أول مستوطنة جديدة في العقدين الماضيين. وفي ذلك الصدد، نثني على الأمين العام لإدانته السريعة لقرار إسرائيل. وجاء القرار في أعقاب اعتماد ما يسمى بقانون التنظيم الذي أقره البرلمان الإسرائيلي في شباط/فبراير، وهو قانون أضفى عمليا الشرعية على ٦ بؤر استيطانية تم تشييدها على أراضٍ فلسطينية مملوكة ملكية خاصة وذلك في انتهاك للقانون الدولي ذي الصلة. مرة أخرى، تلك الأعمال تشكك في جدية إسرائيل حول العمل مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى حل الدولتين. ولكن مجلس الأمن بقي صامتا رغم الانتهاك الصارخ لقراره. وتكرر ماليزيا نداءها للمجلس بتحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتصرف وفقا لذلك للحفاظ على السلم والأمن الدوليين باتخاذه إجراءات فعالة ضد الأنشطة الاستيطانية غير القانونية.

إن ماليزيا إذ تتوقع صدور تقرير خطي عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تتطلع إلى تقرير موضوعي ومستقل خال من التخويف أو محاولات طمس الحقائق والأدلة العملية. وينبغي أن يستند التقرير إلى القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة، فضلا عن القِيَم والمبادئ الواردة في الميثاق.

أخيرا، بما أن هذا العام يصادف مرور نصف قرن على احتلال إسرائيل غير القانوني لفلسطين، تشدد ماليزيا على الحاجة الماسة إلى قيام المجلس بمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة وإنهاء الاحتلال بدلا من مواصلة التركيز على أعراض النزاع. ويتعين على المجلس أن يتجاوز إدانة الهجمات وأعمال العنف المتفرقة، وأن يتناول المسألة التي تولد وتغذي

الغضب والإحباط واليأس. فهذه تهدد السلام والاستقرار الدوليين أولا وأخيرا.

تؤكد ماليزيا مجددا التزامها الراسخ بالعمل مع المجتمع الدولي للضغط من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية لذلك النزاع، تسوية تشهد قيام دولة فلسطينية مستقلة متواصلة الأطراف جغرافيا وقادرة على البقاء على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئكم على ترؤسكم لمجلس الأمن وأشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة التي نرى في عقدها في هذه المرحلة الحساسة فرصة سانحة للدفع نحو تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم. كذلك أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

في ظل البيئة الدولية الراهنة التي تشوبها توترات متزايدة، تستمر التحديات والأزمات الخطيرة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط بكل ما تمثله من انعكاسات خطيرة على المنطقة والعالم بأسره. وها نحن نرى بأم أعيننا كل يوم الصور المريعة والمؤلمة نتيجة لاستمرار الأزمات وتعقد النزاعات ووقوع المزيد من الضحايا من المدنيين جراء غياب احترام القانون الدولي والمعايير الإنسانية، وحقوق الأنسان، وما ينجم عن تباطؤ العمل الدولي الفعّال في معالجة النزاعات والأزمات، وانتشار الإرهاب الذي أسفر عن ثمن قاس ومكلف لمنطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة، والعالم بصورة عامة. وعليه، فإننا ننظر إلى هذه الجلسة في إطار سعي مجلس الأمن لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط الذي يحقق استقرار وأمن هذه المنطقة الهامة، ويوفر إمكانياتها وثرواتها وطاقاتها وطاقات شعوبها لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

إننا في دولة قطر ندرك المسؤولية الملقاة على عاتق جميع الدول، ونتصرف وفقا لما يمليه القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، ومواجهة التحديات الجديدة. لذلك نعتقد جازمين بأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط مرهون بالتزام الأطراف المعنية بأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بحسن نية، وتعاون جدي، ووفق الأسس والمعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لقضية الشرق الأوسط.

لم يعد هناك شك في أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط له نتائج إيجابية كبيرة على حل الأزمات الكثيرة والمعقدة التي تواجهها المنطقة، وفي مقدمتها القضاء على الإرهاب.

لقد أكدت هذه الفترة الطويلة والمؤلمة من هذا النزاع المرير أن نجاح وتعزيز فرص السلام يتطلبان التخلي عن فرض سياسة الأمر الواقع وفرض إجراءات وسياسات مخالفة للقانون الدولي لكونها تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط وتديم حالة الاضطراب فيه. ولذلك، فان تطبيق قرارات الشرعية الدولية والاستجابة للمبادرات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف تشكل أساسا قويا لإنجاح الجهود الدولية.

إن دولة قطر، وإذ تعرب عن قلقها لجمود عملية السلام، لن تتوانى عن دعم أي توجه نحو استئناف مفاوضات جادة بين الفلسطينيين وإسرائيل تفضي إلى تحقيق السلام على أسس واضحة وجدول زمني لكي يعيش الطرفان جنبا إلى جنب بأمن وسلام، إستنادا إلى حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وبما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية، بما فيها الجولان

السوري والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة وعودة اللاجئين واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وإدراكا من بلدي للمخاطر المترتبة على التراع في الشرق الأوسط، وانطلاقا من قناعتنا بأن السلام بحاجة إلى كافة الجهود السياسية والإنسانية، فإن دولة قطر لن تدخر أي جهد يصب في تحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا. وستواصل قطر سياستها وتعاونها مع الأطراف الدولية في هذا الخصوص.

لقد كشف الهجوم الكيميائي على المدنيين في خان شيخون في سوريا المدى الذي بلغته الأزمة السورية وحجم المحنة التي يواجهها الأشقاء السوريون طوال السنوات الست الماضية والنتائج التي ترتبت على عجز المجتمع الدولي عن رفع تلك المعاناة ووقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب يوميا. وإذ تجدد دولة قطر إدانتها بأشد العبارات لذلك العمل المشين الذي يكشف همجية مرتكبيه، فإنها تؤيد العمليات العسكرية الأمريكية على أهداف عسكرية يستخدمها النظام السوري لشن هجمات على المدنيين الأبرياء. وتجدد كذلك مطالبتها المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته عن وقف جرائم النظام السوري واستخدامه الأسلحة المحرمة دوليا وتقدم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة الدولية.

لقد أكد الهجوم الكيميائي على خان شيخون مرة أخرى على أن الوضع الراهن في سوريا يشكل تهديدا كبير للمجتمع الدولي. ففي ظل الفشل المتواصل في إيجاد حل نهائي للأزمة السورية وإصرار النظام السوري على مواصلة انتهاكاته الصارخة للقانون الدولي المتمثلة في استمرار الهجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية وعرقلته لقوافل المساعدات الإنسانية وسحبه للمستلزمات الطبية منها واعتماده لسياسة التهجير القسري والتغيير الديمغرافي، بالإضافة إلى تنامي الإرهاب، فإن الوضع في الشرق الأوسط سيزداد تدهورا وخطورة وينذر بعواقب وخيمة على سيادة سوريا وسلامة أراضيها ووحدة شعبها وعلى أمن واستقرار المنطقة والعالم.

إن غياب المساءلة عن الفظائع المرتكبة في سوريا شجع الجناة على الاستمرار في ارتكابها وهو يمثل إخلالا بالتزام المجتمع الدولي بردعها. وبالتالي، فإننا نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته عن تحقيق مبدأ المساءلة في سوريا. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد الجمعية العامة قرارا قدمته دولة قطر وإمارة ليختنشتاين لإنشاء آلية دولية مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة المرتكبة في سوريا يمثل خطوة هامة نحو تحقيق هذا المبدأ. ودعما لهذه الآلية، فقد تعهدت دولة قطر بتقديم مبلغ مليون دولار أمريكي لدعم تلك الآلية. كما شاركت دولة قطر، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا والمملكة المتحدة ودولة الكويت والنرويج والأمم المتحدة، في تنظيم اجتماع دعم مستقبل سوريا والمنطقة الذي عقد في بروكسل في ٤ نيسان/أبريل الجاري وتعهدت فيه دولة قطر بتقديم دعم مالي لتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب السوري بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي.

وفي ضوء حجم مأساة الشعب السوري التي لخصتها الفظائع التي ارتكبت في خان شيخون، فإن الشعب السوري الأعزل والعالم أجمع يتطلع اليوم إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات فعالة لوقف الانتهاكات الجسيمة ضد السوريين والتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وفقا بيان جنيف ١ وإنشاء هيئة حكم انتقالية تخول سلطات تنفيذية كاملة.

وختاما، فإن دولة قطر تجدد استعدادها لمواصلة دعمها للجهود الدولية لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والتعاون في معالجة أسباب أزماته استنادا إلى المرجعيات القانونية والدولية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف.

السيدة زاهر (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها رئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

وعقب اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو خطوة كبيرة وهامة إلى الأمام اتخذت في مجلس الأمن لمعالجة محنة الشعب الفلسطيني، فإن وفد بلدي يشارك باهتمام كبير في هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وفي حين يدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إسرائيل إلى اتخاذ خطوات لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة لفلسطين، فإن السلطة القائمة بالاحتلال،إسرائيل، لا تزال تنتهك انتهاكا سافرا القانون الدولي، بما في ذلك بتجاهل قرارات هذا المجلس ذاته باستمرارها في توسيع المستوطنات غير القانونية، وأيضا من خلال عمليات الهدم الكبيرة للهياكل في أرض فلسطين المحتلة. وبقيامها بذلك، فإن إسرائيل تعرقل بشكل صارخ استيفاء حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتؤدي إلى المزيد من تقويض أي حل موثوق نحو السلام.

إن ملديف تدين بشدة القرار الذي اتخذته الدولة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، بإنشاء مستوطنة جديدة في غولات صهيون. فالتطور مثير للقلق البالغ وهو يهدد السلام، وقد يؤدي إلى تفاقم التوترات على أرض الواقع. وتدعو حكومة ملديف إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، إلى أن تحترم التزاماتها الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وترحب ملديف أيضا بتقرير الأمين العام الأخير عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي قدمه شفويا إلى هذا المجلس الممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، وتؤيد الدعوات إلى تقديم تقرير خطي موضوعي دعما لمهام المجلس بغية تعزيز أهداف القرار. ونعتقد أن من الأهمية البالغة بمكان الاستفادة من الزخم الذي ولده القرار واتخاذ المزيد من التدابير الملموسة من أجل وضع حد للاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى حل سلمي ومستدام للنزاع، الذي ظل يلقي بظلاله باستمرار على تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

إن النزاع السوري، وهو أشد النزاعات دموية التي شهدها القرن الحادي والعشرون حتى الآن، دخل الآن عامه السابع. فقد قتل مئات الآلاف من الناس، وفر الملايين ودمرت المستشفيات والهياكل الأساسية وأُبيدت المدن، إلى جانب التراث الثقافي. بيد أن معاناة الشعب السوري لا يبدو أنها على وشك الانتهاء. ونناشد المجتمع الدولي، فضلا عن أعضاء مجلس الأمن، إحراز تقدم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط ومعالجة هذه المسائل بطريقة ملموسة من أجل الحفاظ على مصداقية هذا المجلس.

وتود ملديف أن تكرر دعوتها إلى حل الدولتين الذي يعترف بدولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة والقائمة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ولا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط إلا بتوافر الإرادة السياسية والتعاون الدولي والإجراءات الملموسة وتوحيد صفوف مجلس الأمن. وملديف تقف على أهبة الاستعداد لدعم الجهود الجماعية للمجتمع الدولي في تأمين مستقبل أكثر سلاما للشرق الأوسط ولصون السلام والنظام الدوليين. إن الحق في الحياة في سلام حق للجميع على قدم المساواة في تلك النزاعات مثلما هو حق لكل واحد منا نحن الموجودون هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على بيانه.

ومع أن القمع الوحشي للشعوب الطائفية والسياسات الانقسامية والطائفية والإرهاب والكوارث الإنسانية تجتاح جميع أنحاء الشرق الأوسط، فإن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يزال مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار.

وهو ما زال يقوض آفاق السلام الدائم على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويؤدي الفشل في التصدي لواقع ٥٠ عاما من الاحتلال المقيت إلى تعميق الشعور بالظلم واليأس، علاوة على توفير تربة خصبة تستغلها الجماعات المتطرفة. وتركيا عازمة على مواصلة بذل الجهود للإسهام في إيجاد حل عادل شامل ودائم يفضي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة في حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك هو السبيل الوحيد لكفالة السلام والأمن لكلا الجانبين. وقد رحبنا في ذلك الصدد بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونحن نعلم جميعا أن تلك الخطوات لن تؤدي إلى التغيير إلا في حال تنفيذها تنفيذا كاملا وبحسن نية. وقد سجل القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) مرة أخرى في المحضر الأثر المدمر لأنشطة إسرائيل الاستيطانية غير الشرعية على السلام الدائم. ولا تؤدي الزيادة الملحوظة التي حدثت مؤخرا في النشاط الاستيطاني إلى عرقلة إقامة دولة فلسطين القادرة على البقاء فحسب، بل تقضي أيضا على أمل التعايش الممكن في المستقبل أيضا.

وقد أتاح مؤتمر باريس للسلام المعقود في كانون الثاني/يناير فرصة للمجتمع الدولي كي يعيد تأكيد التزامه القوي بحل الدولتين على أساس المعايير الراسخة، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ونتوقع أن يستمع الإسرائيليون إلى هذه النداءات ويرحبوا بمبادرة السلام العربية، ومن ثم العمل على إنهاء الاحتلال والخطو نحو مستقبل من الوئام مع جيرانهم. تحقيقا لتلك الغاية، فإن من الأهمية بمكان الحفاظ على الوضع التاريخي القائم لحرمة الحرم القدسي الشريف، فضلا عن الحيلولة دون اتخاذ أي خطوات استفزازية بشأن القدس.

ونظرا لإدراكها التام للحالة الإنسانية المتردية في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، ما تزال تركيا تواصل جهودها لتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين عبر تقديم المساعدة الإنمائية وتنفيذ مشاريع التعمير. وتعمل أفرقتنا التقنية حاليا، بالتعاون مع السلطات في دولة فلسطين، على السبل الممكنة لمعالجة شح المياه والكهرباء الخطير في غزة. وبالإضافة إلى ذلك، نواصل دعم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى نظرا للدور الأساسي الذي تضطلع به فيما يتعلق بحياة اللاجئين الفلسطينيين. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، قادت تركيا، إلى جانب سويسرا، مشاورات موسعة بشأن تمويل الوكالة استجابة لطلب الأمين العام. ويحدونا الأمل في أن تولي الدول الأعضاء والجهات المعنية الرئيسية الاعتبار الواجب للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الأخير (A/71/849) الذي أُعد بناء على تلك المشاورات.

ومنذ بداية الأزمة في سوريا، ما فتئت تركيا تشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة: وهي الحرب التي شنها النظام السوري ضد شعبه. وأدى عدم القيام بذلك إلى ارتكاب الفظائع الجماعية وأعمال الإرهاب وتشريد الملايين من الأشخاص. وقد كان استخدام الأسلحة الكيميائية الذي يعدُّ جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب، أحد أكثر جوانب النزاع فظاعة. وكان آخر الأمثلة على ذلك الهجوم الوحشي الذي حدث في خان شيخون. وبالرغم من التقارير السابقة لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي أكدت عدم وفاء النظام بالتزاماته، فإن عدم التصدي لذلك في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة قد شجع النظام على مواصلة هجماته المستمرة بلا هوادة وفي إفلات من العقاب.

وما برحنا نتابع عن كثب التطورات الحادثة في أعقاب الهجوم الذي وقع في خان شيخون. وقدّمنا ضمن ذلك المساعدة الطبية الطارئة إلى المتضررين من الهجوم الكيميائي،

إلى جانب تيسير عمل بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تركيا، والعمل مع منظمة الصحة العالمية. ووفقا للقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) تشاطرنا نتائج التحليل الوطني الذي أجريناه لضحايا الهجمات مع سلطات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشير تلك النتائج إلى استخدام غاز السارين. وسنواصل دعم التحقيقات التي تجريها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تكرار مثل تلك الهجمات الوحشية. وفي ذلك الصدد، فإن العملية التي نفذتها الولايات المتحدة والتي استهدفت قاعدة الشعيرات الجوية قد كانت ردا مناسبا وحسن التوقيت لأفعال النظام المروعة.

وما برحت تركيا تواصل تكثيف جهودها الرامية إلى إنهاء العنف في سوريا والتوصل إلى حل سياسي استنادا إلى بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، على النحو المبيّن في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وما دام الانتقال السياسي الحقيقي هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع السوري، فإن المفاوضات لذلك الغرض لن تؤتي ثمارها في حال استمرار القتال. وبالتالي، فقد عملنا على تيسير وقف إطلاق النار على نطاق البلد تم التوصل إليه مع الاتحاد الروسي وإيران وأصبحنا من ضامني تنفيذ الاتفاق. وتهدف اجتماعات أستانا – التي تكمل وتدعم العملية السياسية العامة بقيادة الأمم المتحدة – إلى تعزيز وقف إطلاق النار واعتماد تدابير بناء الثقة.

بيد أن تلك العملية ما زالت هشة وتقتضي من جميع الجهات الفاعلة المعنية تحمُّل مسؤولياتها واستخدام نفوذها. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم الذي تحقق في الجولة الأخيرة من محادثات جنيف. وينبغي ألا يسمح لممثلي النظام بتسميم أجواء المحادثات القادمة سواء كان ذلك بارتكاب الانتهاكات الميدانية أو باستخدام التهديدات على طاولة المحادثات نفسها.

ويقتضي تحقيق الهدفين المزدوجين المتمثلين في القضاء على الإرهاب وتحقيق الاستقرار في سوريا اتّباع استراتيجية متعددة الأبعاد. وما يزال عزم تركيا على مكافحة داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية في سوريا قويا وثابتا. وقد اكتملت عملية درع الفرات – التي بدأت في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦ وفقا لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بصورة ناجحة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧. ولم تسفر تلك العملية عن القضاء على قدرات داعش الهجومية في شمال سوريا فحسب، بل ساعدت أيضا على الحفاظ على وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية. وتمكّن الجيش السوري الحر، بدعم من القوات المسلحة التركية والقوات الجوية التابعة للتحالف، من تطهير مساحة قدرها ٢ ٠١٥ كيلومتر مربع، ما أدى عمليا لإنشاء منطقة خالية من الإرهاب. وتمكّن ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ سوري من العودة إلى المناطق التي تم تحريرها بفضل تلك العملية. ويتوقع عودة المزيد من المواطنين في حال كفالة سلامتهم.

وستواصل تركيا، بالتعاون مع شركائها، جهودها الرامية للتصدي لمحنة الشعب السوري وإيجاد حل للنزاع من شأنه أن يلبي تطلعاتهم المشروعة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة ستينر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): سأركز اليوم على تناول ثلاثة مواضيع هي: الحالة في سوريا، وحماية الأقليات الدينية، وعملية السلام في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بسوريا، فإن الحل السياسي هو الوحيد القادر على تحقيق السلام الدائم هناك. ويجب على المجلس أن يضطلع بدوره في الحث على التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وسنشدد في جولات المحادثات المقبلة في جنيف على أهمية إشراك المرأة وممثلي المجتمع المدني. وفي مؤتمر بروكسل المعني بسوريا – الذي استضفناه – التزمت الجهات المانحة بمواصلة دعمها للاستجابة للأزمة السورية، ونهيب بالمانحين الوفاء

بوعودهم. وستفي النرويج بتعهدها البالغة قيمته ١,١٦ بليون دولار على مدى أربع سنوات.

ثانيا، تعرب النرويج عن شعورها بالقلق العميق إزاء تدهور وضع الأقليات الدينية في الشرق الأوسط. وتؤدي الفظائع المرفوضة التي ترتكب ضد المسيحيين والإيزيديين وغيرهم من الأقليات الدينية في مصر والعراق وأجزاء أخرى من المنطقة إلى انقسامات عميقة داخل المجتمعات المحلية. ويجب علينا نحن المجتمع الدولي، أن نقوم بدورنا في حماية الأقليات. ويجب على البلدان المعنية أيضا أن تقوم بدورها في هذا الصدد.

وهناك توافق دولي قوي في الآراء بشأن الكيفية التي ينبغي بها حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وما يزال حل الدولتين المتفاوض عليه يمثل الخيار الوحيد الممكن لتحقيق السلام الدائم. وبالتالي، يجب مواصلة بناء الدولة الفلسطينية وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني. فذلك أمر أساسي لنجاح حل الدولتين.

وتتولى النرويج رئاسة لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وهذه هي الآلية الدولية الوحيدة القائمة التي يجتمع فيها كلا الطرفين بانتظام وينخرطان في حوار جدي لتسوية مسائلهما المعلقة بمساعدة من الدول الرئيسية المانحة. وبوصفها مشروعا لبناء الدولة، تواصل لجنة الاتصال تقديم الدعم إلى حل الدولتين.

وسيُعقد الاجتماع المقبل للجنة الاتصال في بروكسل في ٤ أيار/مايو باستضافة من جانب الاتحاد الأوروبي. وقد حدث انخفاض كبير في دعم الميزانية من جانب الجهات المانحة، ما أدى إلى حدوث فجوة مالية خطيرة بالنسبة للسلطة الفلسطينية. وتدعو النرويج الجهات المانحة إلى إعادة النظر في التزاماتها المتعلقة بالمعونة وصرف تعهداتها المعلنة في مؤتمر القاهرة المعقود في عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بذلك الاجتماع، تدعو النرويج الأطراف إلى إحراز تقدم في حل المسائل المالية المعلقة وتنفيذ اتفاق توفير الكهرباء المبرم في موسم الخريف الماضي.

والنرويج تحث الأطراف والجهات المانحة على التحرك بسرعة أكبر بشأن مشاريع البنية التحتية الرئيسية المتعلقة بالمياه والطاقة، وخاصة في غزة.

وندعو الأطراف أيضاً إلى إبداء التزامها بحل الدولتين واتخاذ خطوات ذات مصداقية لعكس التوجه السلبي الحالي على أرض الواقع، بما في ذلك النشاط الاستيطاني وأعمال العنف. والأطراف وحدها هي من يمكنها حل هذا النزاع، ولكن على المجتمع الدولي أن يظل مشاركاً وأن يسهم في جهود السلام بشكل فعال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): بداية، أتقدم إليكم بالشكر، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة التي تأتي في ظل مستجدات وتحديات تشهدها منطقة الشرق الأوسط وتترك آثاراً بالغة الأهمية إقليمياُ وعالمياً.

سيظل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة يرتبط بشكل مباشر باسترداد الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة المتمثلة في إقامة دولته الوطنية المستقلة داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي الفلسطينية، ووقف كافة الأنشطة الاستيطانية. وفي هذا السياق، فإن قرار مجلس الأمن التاريخي ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يطالب إسرائيل بوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعد انتصاراً للحق الفلسطيني ويعكس إجماعاً دولياً على عدم شرعية الاستيطان ورفضاً للاحتلال وممارساته وتبعاته، ومؤكداً على أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

إلا أن الوصول إلى تلك الغاية يفرض الاستمرار في بذل الجهود، كما يستوجب من المجتمع الدولي النهوض بمسؤولياته

وإلزام إسرائيل بالقبول بالسلام واحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فهذا هو الضمان لمستقبل زاهر لشعوب المنطقة، ولكي تكون منطقتنا واحة للتعايش والتسامح بين الجميع، لا بؤرة للعنف الذي يهدد الجميع.

وعلى صعيد آخر، فإن من المؤسف أن تستمر معاناة الشعب السوري الشقيق إلى يومنا هذا، وأن تتفاقم يوماً بعد يوم، كما شهدنا مؤخراً في الجريمة التي تنافت مع كافة القوانين الدولية والأعراف الإنسانية متمثلة في الهجوم المروع بالأسلحة الكيميائية في خان شيخون، والذي أسفر عن مقتل وإصابة المئات من المدنيين الأبرياء، معظمهم من النساء الأطفال، الأمر الذي بات يفرض على الأسرة الدولية الإسراع في إيجاد حل سياسي شامل يحفظ لسوريا سيادتها ووحدة شعبها وأراضيها، ويضمن القضاء على جميع التنظيمات الإرهابية التي باتت منتشرة في أرجائها، وإبعاد التدخلات الإقليمية التي تحدث إما بصورة مباشرة أو بالوكالة وتعرقل جهود تسوية الأزمة وتحقيق تطلعات أبناء الشعب السوري الشقيق في بناء دولته المدنية بنسيجها الوطني ووفقاً لإرادته الحرة، مؤكدين في هذا الصدد على ضرورة تثبيت وقف إطلاق النار في الأراضي السورية واستمرار تعزيز كل جهد يؤدي إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للشعب السوري والتخفيف من معاناته وتوفير كافة احتياجاته للعيش الكريم.

أما فيما يتعلق بما تشهده الجمهورية اليمنية الشقيقة، فإن وحدة اليمن واستعادة أمنه واستقراره وتخليصه من التدخلات الخارجية تشكل أولوية من أولويات التحالف العربي. والتزام مملكة البحرين بالمشاركة في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن سيستمر دون أي تراجع ولن تحيد عنه أبداً مهما بلغت التضحيات إلى أن تتمكن الحكومة الشرعية، بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، من إحكام سيطرتها على كل الأراضي اليمنية. كما يتعين التزام الأطراف والقوى السياسية كافة بتغليب المصلحة العليا لليمن وشعبه واحترام الشرعية. ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشيد بالجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل سياسي شامل وعادل، لا سيما تلك التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام.

إننا ندعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى أن تُعلي مبادئ حسن الجوار القائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وفقاً للأعراف والمبادئ الدولية.

ختاماً، إن هذه المرحلة التي تكتنفها التراعات في المنطقة، بالإضافة إلى تدهور عملية السلام، كفيلة بأن تبرهن على أن الوضع الحالي أمر غير قابل للاستدامة. ولذلك، تؤكد مملكة البحرين التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي في مواجهة كافة التحديات التي تتعرض لها منطقة الشرق الأوسط، وتطلعها للتخلص من الأخطار المحدقة بها وتحقيق مستقبل آمن يعمه السلام والأمن والازدهار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد وترؤس هذه الجلسة بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إن شيلي تريد أن ترى السلام وقد حل في الشرق الأوسط، لا سيما بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي تؤيد حل الدولتين كيما يتسنى لهما العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً. ويتعين على أعضاء المجتمع الدولي تشجيع عملية السلام، فرادى وجماعياً، من خلال الحث على استئناف المفاوضات وتحلي الأطراف بالمسؤولية خلال هذه المفاوضات.

وشيلي ترحب بحرارة باتخاذ مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بشأن كافة التدابير الرامية

إلى تغيير طابع أو وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. ونرى أن بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في الأراضي الفلسطينية يقوض صلاحية حل الدولتين، الذي يستند إلى حدود عام ١٩٦٧. ولذلك، نرحب باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وينبغي الآن ضمان التنفيذ الكامل للقرار وجميع الاتفاقات السابقة.

وشيلي تحيط علماً مع شعور بخيبة الأمل بإعلان إسرائيل في نهاية آذار/مارس عن بناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونؤكد مجدداً أن هذا الأمر غير قانوني بموجب القانون الدولي. ونحن على ثقة بأن الأمانة العامة ستقدم، كتابة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأي انتهاكات له.

ونشدد أيضاً على أهمية ترويج الأطراف لثقافة السلام ونبذ العنف من خلال التعليم والتوعية العامة، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧١/٦١.

وتغتنم شيلي هذه الفرصة لتكرر إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. إن الصور الأخيرة التي أظهرت بوضوح معاناة النساء والأطفال والمدنيين الآخرين كانت صادمة ومروعة. ويتعين على الأمم المتحدة، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تضطلع بدور رئيسي وكذلك مؤسساتها ذات الصلة. وأي رد على الانتهاكات للاتفاقية الدولية للأسلحة الكيميائية يجب أن يتم دائماً في إطار القانون الدولي وبموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إن النزاع السوري لا يمكن تسويته إلا من خلال حل سياسي، وهو ما أكدنا عليه في مناسبات عدة، الأمر الذي يجب أن يعمل المجلس من أجله في سياق عملية صنع القرار. وفي هذا الصدد، نشدد على أن حق النقض ليس حقاً بل هو بالأحرى مسؤولية كبيرة. ولذلك، تؤكد شيلي مجدداً دعوتها إلى أن يكون استخدام حق النقض في نطاق محدود فيما يتعلق بفلسطين أو سوريا أو أي نزاع آخر، على أساس مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بتصرف مجلس الأمن استجابة للإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، وكذلك على أساس المبادرة الفرنسية – المكسيكية التي نعتبرها مكملة.

أخيراً، فإن النزاع السوري وتداعياته، على فداحتها، ينبغي ألا تصرف انتباه المجلس عن القضية الفلسطينية أو عن ضرورة التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد غونارسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية: اسمحوا لي أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن لتنظيم مناقشة اليوم الربع سنوية عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

كذلك أتوجه بالشكر للسيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

يمر الشرق الأوسط بحالة من الاضطراب. إذ أن النزاعات الداخلية المعقدة أدت إلى تشريد ومعاناة على نطاق واسع، مع مجاعة وشيكة في العديد من المناطق، بما في ذلك في اليمن. إن برنامج عمل مجلس الأمن مشحون بشدة بقضايا المنطقة، مع اجتماعات وتقارير منفصلة تتعلق بمسائل شتى في سوريا واليمن وليبيا والعراق.

لقد شاركت أيسلندا في مؤتمر بروكسل بشأن سوريا في وقت سابق من هذا الشهر. وإلى جانب العديد من البلدان الأخرى، التزمنا بزيادة كبيرة في الأموال للتخفيف من وطأة الأثر الإنساني للأزمة السورية. كذلك، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، رحبنا باللاجئين السوريين في أيسلندا. إن استمرار الحكومة السورية والقوات المتمردة في استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، لا سيما المرافق

الطبية، أمر غير مقبول تماما. أما استخدام الأسلحة الكيميائية في بداية هذا الشهر، مع أدلة قوية تشير إلى الحكومة السورية، فهو أمر مشين. يجب تقديم مرتكبي تلك الأعمال وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى العدالة. ولهذا السبب تأتي الأهمية الرئيسية لعمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وتدعم أيسلندا آلية مساءلة سوريا.

إن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية واضحة عن إنهاء النزاع في سوريا وتمهيد الطريق أمام حل سياسي، فهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وتقع المسؤولية على جميع أطراف النزاع لتفعيل مفاوضات السلام. وتقع المسؤولية على وجه الخصوص، على عاتق حكومة الأسد والدولتين الداعمتين لها، روسيا وإيران. إن الآمال التي حركتها عملية أستانا والطاقة التي وضعت في عملية جنيف للسلام التي ترعاها الأمم المتحدة تتطلب توفر الطاقة والإرادة السياسية المتضافرة. وعدم إنشاء عملية سلام سياسية مناسبة سيتسبب في استمرار معاناة الشعب السوري ويعمل على زيادة انتشار العنف في دول مجاورة مثل لبنان.

على الرغم من التوقعات الباهتة في الكثير من أرجاء المنطقة، ثمة نزاع واحد ينبغي أن يكون قابلا للحل، بينما يمكن منع نشوب نزاع آخر. أشير هنا إلى النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. إن حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس وجود دولتين هو السبيل الوحيد لأي خطة للسلام، وما يزال هذا الخيار على الطاولة منذ سنوات. لذلك ينبغي أن يكون أولوية رئيسية لمجلس الأمن لحماية وتعزيز الحل القائم على وجود دولتين، حتى عندما يبدو أحيانا أن طرفي النزاع يصران على تدمير تلك الخطة. فمن ناحية، نشهد فرادى الفلسطينيين يقومون بأعمال عنف ضد المواطنين الإسرائيليين وإطلاق متكرر للصواريخ على إسرائيل، وهذا أمر غير مقبول تماما. ومن الناحية أخرى، نشهد إسرائيل تعمل باستمرار على تقويض أساس حل الدولتين ببناء المستوطنات غير القانونية.

لقد اتخذ مجلس الأمن تدابير هامة للحد من الضرر عندما اتخذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. ويهدف القرار إلى ضمان شرط أساسي لحل الدولتين، أي إمكانية الإبقاء على أراض تنبض بالحياة للدولة الفلسطينية. ونرحب بالتقرير الفصلي الأول للأمين العام الذي أدلى به شفويا في ٢٣ آذار/مارس. ولا بد من الاستمرار في رصد تنفيذ القرار.

أخيرا، تماشيا مع الفقرة ٩ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نحض على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي وتقديم الدعم من أجل إحلال السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ننضم إلى بقية الدول الأعضاء في الإعراب عن تقديرنا للولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز. ومع ذلك، يود وفدي أن يدلي ببعض الملاحظات بشأن ست مسائل حاسمة.

أولا، ترى جنوب أفريقيا أن هذه المناقشة الفصلية ينبغي ألا تحيد عن جوهر المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية التي ما فتئت مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لأكثر من ٧٠ عاما. وفي حين اتُخذ العديد من قرارات مجلس الأمن في السابق، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المتخذ في كانون الأول/ديسمبر والذي

يدين إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، فقد عجز المجلس عن القيام بعمل حاسم بشأن المسألة. ولا تزال تمثل وصمة في سجل المجلس. لذلك، بينما لم يُحرز أي تقدم بشأن هذه المسألة في مجلس الأمن، ينبغي لمناقشة اليوم المفتوحة، على أضعف الإيمان، أن توفر للعضوية الأوسع في الأمم المتحدة فرصة للإعراب عن آرائها بشأن النزاع.

ثانيا، في ٣ نيسان/أبريل أصدرت حكومتي بيانا صحفيا أعربت فيه عن قلقها العميق إزاء الخطط الإسرائيلية بشأن الاستمرار في بناء المستوطنات غير القانونية، في تحد للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ذلك القرار أكد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية، ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي. ونرى أن هذا التطور من جانب إسرائيل سوف يقوض شروط نجاح مفاوضات الوضع النهائي والنهوض بحل الدولتين من خلال تلك المفاوضات.

ثالثا، نلاحظ بدهشة أنه سيصادف عام ٢٠١٧ مرور خمسين عاما على الاجتياح العسكري الإسرائيلي لغزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. حض الرئيس الفلسطيني، السيد عباس، في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهد ذي قبل لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة حقا، (انظر A/71/PV.14)، ودعا إسرائيل إلى الاعتراف بدولة فلسطين وإنهاء احتلالها، لكي يتسنى لدولة فلسطين العيش إلى جانب دولة إسرائيل في أمن وسلام وحسن جوار. وقال ذلك في سياق الذكرى السنوية الخمسين لاحتلال إسرائيل الذي يصادف في شهر حزيران/يونيه من هذا العام. ووفقا للتقارير، تم خلال تلك الفترة هدم أكثر من ٤٨ ٠٠٠ من المنازل والهياكل ذات الصلة في الضفة الغربية وغزة؛ وتمت مصادرة ٥٨٦ ٠٠٠ فدان من الأراضي الفلسطينية، واستحداث ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من اللاجئين الفلسطينيين. وفي هذا المسعى، ما انفكت جنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل مع إسرائيل والفلسطينيين ومع المجتمع الدولي لإيجاد حل دائم للنزاع في إطار معايير القانون الدولي.

رابعا، يرى وفدي أنه ربما من المفيد أيضا في مناقشة اليوم، حيث يتزايد التركيز على زيادة فعالية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وفي ضوء التقارير المقدمة من الأمانة العامة إلى المجلس عن الحالة في الشرق الأوسط، أنه ينبغي أيضا أن تشمل بانتظام تركيزا محددا على تأثير النزاع على النساء، اللاتي يواجهن تحديات محددة في ظل الاحتلال.

خامسا، فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي الوارد في المذكرة المفاهيمية (S/2017/305، المرفق) فإن التصعيد المفاجئ في أعمال الإرهاب على الصعيد العالمي وفي الشرق الأوسط يؤكد من جديد أن الإرهاب لا يزال يشكل فقط تهديدا ليس للسلم والأمن الدوليين، بل أيضا للحقوق والحريات الأساسية. وجنوب أفريقيا تدين بأشد العبارات الأعمال الإرهابية أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبها. ويؤيد وفدي النهج الذي ما زالت تتبعه الأمم المتحدة في جوهر الجهود المتعددة الأطراف التي يُضْطلع بها لمكافحة الإرهاب. وما زلنا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعالج التهديدات الصعبة والمعقدة، وأنه لا يمكن دحر الإرهاب بالوسائل العسكرية.

أخيرا وليس آخرا، نود أن نسلط الضوء على محنة السجناء الفلسطينيين، ولا سيما في هذا الوقت، عندما نجد وفقا للتقارير، أن ١ ١٠٠ سجين من ٦ ٢٠٠ سجين يقبعون في ثمانية سجون في إسرائيل في حالة إضراب عن الطعام احتجاجا على الظروف الراهنة في السجون الإسرائيلية. إنهم يطالبون بتحسين الظروف فيها، بما في ذلك الزيارات الأسرية، وتحسين الرعاية الطبية، وإنهاء ممارسة توقيف المئات من المحتجزين بدون تهمة.

في الختام، يعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأن الحوار والمفاوضات هي السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. علاوة على ذلك، أود أن أؤكد التزام وفدي بمواصلة العمل في إطار الأمم المتحدة والهياكل الأخرى المتعددة الأطراف، سعياً إلى إيجاد السبُل التي تكفل على نحو فعال وكفؤ مكافحة الخطر الذي تشكّله الأعمال الإرهابية على السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد المشرخ (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، يسرني في البداية أن أتقدم باسم دولة الإمارات، بالتهنئة إلى الولايات المتحدة الأمريكية على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر، وتقديرنا لترؤسها هذه المناقشة ربع السنوية. كما أشكر سعادة السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم.

وأود أن أضم بياننا إلى البيان الذي أُدلي به باسم المجموعة العربية. كما أود أن أشير الآن بصفتي الوطنية إلى النقاط التالية.

إن دولة الإمارات تشعر بالقلق الشديد إزاء العنف والعنف المضاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغياب الحل العادل الذي يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف. ولقد حان الوقت لإنهاء أزمة الشعب الفلسطيني المستمرة منذ ما يقارب من سبعة عقود.

تحقيقا لهذه الغاية، فإننا ندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتوصل إلى حل الدولتين، الذي يسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقرارات ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد.

إن إيجاد حل للقضية الفلسطينية يعتبر أولوية أساسية لدولة الإمارات. ولذلك نكرر النداء الموجه إلى إسرائيل في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يطالبها بوقف أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة لكونها تشكّل عقبة رئيسية أمام تطبيق حل الدولتين.

إن الهدف الرئيسي لدولة الإمارات هو تعزيز الأمن والاستقرار في منطقتنا. ففي سورية، نشعر بقلق بالغ إزاء الاستخدام المستمر والمشين للأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري، ونعرب في هذا الصدد عن دعمنا التام للعمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد أهداف عسكرية في سورية. كما ندعو الأطراف إلى العمل على ضمان عدم سيطرة الجهات الفاعلة من غير الدول والمليشيات المتطرفة. كما يجب على المجتمع الدولي أيضا تهيئة الظروف المناسبة للشعب السوري لتحديد مستقبله. وتحقيقا لهذا الهدف، فإننا ندعو إلى تشجيع محادثات السلام التي تتم بوساطة من الأمم المتحدة على المضي نحو تحقيق نتائج إيجابية.

أما في اليمن، فلم تكتف ميليشيات الحوثي بتعريض السلام والأمن في البلد للخطر فحسب، بل هددت أيضا السلم والأمن الدوليين في المنطقة، لا سيما من خلال شنها الهجمات عبر حدود المملكة العربية السعودية. والسبيل الوحيد لتسوية النزاع في اليمن هو من خلال عملية سياسية مبنية على القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) ومبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات الحوار الوطني. وإلى حين تحقيق السلام الدائم في اليمن، يجب أن تكون الأولوية هي العمل على ضمان الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية الموجهة إلى السكان المدنيين.

وهناك قاسم واحد مشترك بين النزاعين في سورية واليمن، وهو إيران. فإيران تسببت في خلق المزيد من التوتر وعدم الاستقرار بمنطقتنا، مما جعلها تشكّل تهديدا بالغا لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال سياساتها التوسعية وتصدير ثورتها

إلى دول أخرى، وانتهاكها الصارخة للمبادئ الدولية للسيادة، وتدخُّلها المستمر في الشؤون الداخلية للدول المجاورة. ونشدد هنا على أن إيران هي دولة راعية للإرهاب في المنطقة، بدءا من تقديم الدعم إلى حزب الله في لبنان وسورية، وإلى مليشيات الحوثيين في اليمن، ووصولا إلى الجماعات والخلايا الإرهابية في كل من مملكة البحرين والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية، والقائمة تطول.

وتقترح دولة الإمارات التوصيات الثلاث التالية من أجل تعزيز الأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

أولا، في ضوء التدخلات المستمرة لإيران في شؤون المنطقة وعدم التزامها بالعديد من القرارات ذات الصلة، نحث مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له على مالاستمرار في بذل قصارى جهدهم للتحقيق في انتهاكات إيران للجزاءات المفروضة عليها والإبلاغ عنها واتخاذ إجراءات بشأنها.

ثانيا، ندعو إلى توجيه اهتمام خاص لمشاكل الشباب في جميع أنحاء المنطقة باعتبارها أولوية رئيسية. إن غياب الفرص الاقتصادية يؤدي إلى وقوع الشباب فريسة للاستغلال من قبل التنظيمات الإرهابية في المنطقة. وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على الشباب الفلسطيني الذي يُعتبر مستقبل فلسطين وبإمكانه المساهمة في إحياء السلام الذي نسعى جميعا إلى تحقيقه.

وأخيرا، العمل على بناء الزخم اللازم لدفع عملية السلام من خلال زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية والأطراف الفاعلة، لا سيما في المحافل المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة. ونؤكد في هذا الصدد، على أن احترام القانون الدولي هو مفتاح الاستقرار. ولذا، نحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات على أهمية هذه المناقشات ربع السنوية والحاجة العاجلة لبذل جهود أكبر لإحلال السلام في المنطقة، مع تمنياتي للولايات المتحدة بمواصلة النجاح في قيادة أعمال المجلس لهذا الشهر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد إتيغبوجي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة التي تتيح لنا فرصة للتفكير في الحالة في الشرق الأوسط. ونثني على المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الوافية، فضلا عن تقاسم منظوره في البحث عن السلام في الشرق الأوسط.

تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان لأوزبكستان وفنزويلا باسم منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز، على التوالي.

وما زالت الحالة في منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق دائم للمجتمع الدولي منذ أمد طويل. وتُفتتح مناقشة اليوم على خلفية وضع متوتر للغاية في غزة حيث تنشأ أزمة طاقة جديدة الآن. وتسلِّم نيجيريا بأهمية إصلاح شركة توزيع الكهرباء في غزة لتحسين تحصيل الإيرادات وتعزيز الشفافية بما يتسق مع المعايير الدولية. ويجب أن تكفل السلطات في غزة تحسين معدلات جمع الإيرادات وأن تُستخدم تلك الإيرادات التي يتم تحصيلها في غزة لضمان استمرار تدفق إمدادات الوقود والكهرباء.

وفي الواقع، فإنه لا ينبغي الاستهانة بالعواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة عن أزمة الطاقة الوشيكة هذه. فلم يعد بوسع الفلسطينيين في غزة الذين يعيشون في ظل أزمة إنسانية طويلة الأمد، الاستمرار رهينة للخلافات والانقسامات وإغلاق المعابر. ويتحتم على جميع الأطراف، بما في ذلك

المجتمع الدولي، العمل معا على نحو متضافر مع ضمان إيجاد حل مبكر لهذه المسألة الهامة: الطاقة في غزة. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في تحقيق هذا الهدف.

وإن رسالتنا التي لا لبس فيها اليوم كما هو الحال دائما، واضحة وبسيطة: يجب أن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل الآمنة، دون خوف أو تهديد. وليس لديّ أدنى شك في أن المجلس برمته متحد في هذا الشأن. وإذ يتكلم المجلس بصوت واحد، فإن عليه أن يدعو الطرفين مرة أخرى إلى استئناف المفاوضات المباشرة على جميع مسائل الوضع النهائي، وخاصة الحدود والأمن ووضع القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين دون مزيد من التأخير.

وبوسع كلا الطرفين أن يضطلعا بدور هام في تعزيز السلام. تحقيقا لتلك الغاية، ندعو إسرائيل إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتجميد جميع أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية بوصفها ضمن تدابير بناء الثقة. ومن جانبهم، يجب على القادة الفلسطينيين أيضا إبداء استعدادهم للعودة إلى طاولة المفاوضات ببذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة والتصدي للنزعة القتالية وغيرها من التحديات الأمنية الداخلية. ومما لا شك فيه أنه ليس للقوة العسكرية ولا النزعة القتالية أن تؤديا إلى تسوية ذلك النزاع الذي طال أمده.

ومن الواضح أن الجمود الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط ليس مرغوبا ولا مستداما.

ويجب على كلا الطرفين اتخاذ خطوات ملموسة للعودة إلى المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، فضلا عن الاتفاقات ذات الصلة بينهما. وتؤيد نيجيريا جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تهيئة ظروف مواتية للعودة إلى مفاوضات مجدية لإنهاء الاحتلال وتسوية النزاع الذي طال أمده.

ويُعدُّ تهديد الإرهاب ظاهرة أخرى تؤدي إلى تفاقم الحالة في الشرق الأوسط. فهو ما زال يتسع ويزداد كثافة، ما يؤثر سلبا على عدد أكبر من البلدان في المنطقة. وقد تمكنت الجماعات الإرهابية من السيطرة على الأراضي وإنشاء الهياكل الإدارية. وهي قادرة على الوصول إلى مصادر تمويل هائلة تستخدمها في تنفيذ أنشطتها المزعزعة للاستقرار.

ولا ريب أن تجريم تمويل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وعرقلة تنقُّل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتنفيذ نظام جزاءات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن اتخاذ الإجراءات المتعددة الأطراف تمثل بعضا من أقوى الأسلحة في ترسانة المجتمع الدولي اللازمة للحرب على التطرف والإرهاب. ومن الضروري تعزيز التعاون الدولي لأجل مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية بصورة فعالة. ومن الضروري أيضا اتّباع نهج شامل في نطاق سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية، علاوة على احترام جميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويقتضي ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة على وجه السرعة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريجيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود باسم حكومة هايتي، أن أهنئ مجلس الأمن على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة التي تدل على الشعور بالإلحاح الذي تثيره الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. وقد لاحظت باهتمام كبير المواضيع التي تناولتها المذكرة المفاهيمية (S/2017/305، المرفق) المقدمة من قبل رئاسة الولايات المتحدة للمجلس لشهر نيسان/أبريل، فضلا عن النقاط الهامة للغاية التي أثارها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، بالإضافة إلى المتكلمين الذين سبقوني

ومن مؤتمر قمة إلى آخر وغيره من المؤتمرات، ما فتئت النداءات تتردد لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ما يعطي زخما جديدا لجهود السلام في الشرق الأوسط. غير أن أمل التوصل إلى تسوية عادلة دائمة وشاملة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي أثارته اتفاقات أوسلو المبرمة في عام ١٩٩٣ قد تلاشى تدريجيا على مر السنين وتم تقويضه بسبب زيادة انعدام الثقة بين الطرفين وسياسات الأمر الواقع وإغراء الإجراءات الأحادية. وعلى أساس هذه الخلفية – التي اتسمت بانعدام إحراز أي تقدم سياسي ودبلوماسي مع ظهور أزمات جديدة وصعود موجة التطرف العنيف واندلاع الحروب الأهلية والإقليمية بما أسفرت عنه من خسائر بشرية مروعة ووفاة ٥٠٠٠٠٠ من الأشخاص في سوريا وما رافقتها من أهوال وتحديات إنسانية – فإن الحالة الميدانية الراهنة لم يعد ممكنا استمرارها على النحو الذي أشار إليه المنسق الخاص.

ومن الواضح أن عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية قد باتت في مأزق. ويبدو أن حل الدولتين قد أصبح عرضة للمزيد من التهديد كل يوم. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت المنطقة – من سوريا إلى اليمن ثم العراق وليبيا – تعاني من سلسلة من الأزمات التي أدت بهولها وشدتها، إلى حجب النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وطمس التهديد المستمر للسلام في المنطقة والعالم على حد سواء.

وتعيد جمهورية هايتي، التي ما زالت وفية لموقفها الثابت والمعلن دون تردد منذ ١٩٤٧، تأكيد تأييدها للتوصل إلى تسوية عادلة دائمة وشاملة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وترى أن السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف هو الحل التفاوضي على أساس دولتين تعيشان في سلام وأمن داخل حدود دولية آمنة غير متنازع عليها ومعترف بها. وعليه، فإنها تعرب عن تأييدها لجميع هذه المبادرات المبتكرة الرامية إلى وضع المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية في صميم الشواغل الدولية ليتسنى استئناف المفاوضات على وجه السرعة بروح قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

ويتمثل الغرض من هذه الجلسة الخاصة في التشديد على المسألة الأساسية: السلام والأمن في الشرق الأوسط لما فيه صالح المجتمع الدولي بأسره. ولكنه في الوقت نفسه، يثير أيضا مسألة قدرة الأمم المتحدة – ومن ثم مسؤولية مجلس الأمن بوصفه الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين – على كفالة الحفاظ على السلام، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

وفي الواقع، فقد أصبح من الشائع تقريبا إثارة مسألة الجمود في مجلس الأمن، وخاصة في ضوء إساءة استخدام حق النقض. وكثيرا ما يُنظر إلى هذا الشلل باعتباره أحد أهم العقبات المؤسسية أمام جهود السلام الدولية المبذولة في الشرق الأوسط. وهناك مثال صارخ على هذا في المناقشة الأخيرة للمجلس عقب استخدام الغازات الكيميائية ضد السكان المدنيين في سوريا (انظر S/PV.7922). وذلك دليل آخر على – إن كان الأمر كذلك بالفعل – على ضرورة معالجة هذا المأزق المتكرر وتوفير حلول مبتكرة لعملية صنع القرار في المجلس لتمكينه من أداء مهمته بصورة كاملة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتحديد التهديدات المحتملة، فضلا عن التصرف على وجه السرعة عندما تقتضي الظروف اتخاذ إجراءات عاجلة.

ومن ذلك المنطلق وعلاوة على ذلك، تؤيد جمهورية هايتي المبادرة الفرنسية الأخيرة التي لا يمكن إنكار مزاياها والرامية إلى تقييد حق النقض، خاصة في حالة ارتكاب الفظائع الجماعية. ويجب علينا هنا، أن نحيي الجهود الدؤوبة المبذولة من قبل ليختنشتاين والمكسيك لهذا الغرض، ما دام يجب التأكيد على أنه وبالإضافة إلى المزايا المنسوبة لحق النقض، فإنه يفرض على الدول التي يحق لها ممارسته واجبا ومسؤولية خاصين إزاء المجتمع الدولي.

وفي سياق التوتر الملتهب الحالي في الشرق الأوسط، حيث يتعذر وصف المعاناة التي يعيشها السكان المدنيون بسبب أعمال التطرف والإرهاب والحروب الأهلية، فإنه لم يعد ممكنا للمجلس التنصل عن التزامه الواضح بمعالجة الأسباب الجذرية للتراعات في سوريا واليمن والعراق، والتي تمزق المنطقة وتقضي على الأقليات الدينية والعرقية وتهدد السلم والأمن الدوليين. وبالإشارة بوجه خاص إلى التراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فقد حان الوقت لاغتنام المبادرة مجددا وتهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات بين الأطراف في ضوء التقارب الناشئ من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والخطوات التي اتخذتها مختلف الهيئات، بما في ذلك المجموعة الرباعية أو مؤتمر باريس الذي انعقد مؤخرا بشأن الشرق الأوسط. ولا يمكن للوضع الراهن أن ينوب عن الحل.

وقد حان الوقت لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. ولكل مسؤوليته حيال هذه العملية.

وعلى وجه الخصوص، يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الأمن أن يسمو على تحيزاته الخاصة وأن يتجاوز مصالحه لمساعدة الأطراف المعنية على استئناف مسار التفاوض والمضي قدما على الطريق المؤدي إلى حل مستدام وشامل على أساس إطار متفق عليه.

وما فتئت جمهورية هايتي تدين استخدام الحرب كوسيلة لحل التراعات. وترى أنه في مواجهة خطر الانزلاق إلى منحدر العنف واتساع نطاق المواجهة، فإن المطلوب هو السعي الحثيث من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط. وقدرة المجلس على الاضطلاع بدوره كما ينبغي بوصفه جهة فاعلة لا غنى عنها في هذه العملية تتوقف بشدة على الالتزام الفردي لكل أعضائه بمثل السلام والأمن والتضامن والتعاون والتنمية التي أنشئت الأمم المتحدة استنادا إليها.

وجلسة اليوم يمكن أن تؤذن ببداية مرحلة جديدة، تشهد عكس مسار الديناميات المدمرة السائدة على أرض الواقع والشروع في عملية سلام حقيقية تستند إلى القانون والعدالة والأمن والاحترام المتبادل في الشرق الأوسط. فلنغتنم هذه الفرصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.